العرب

مجلة تُعنى بتاريخ العرب وآدابهم وتراثهم الفكري

ج١ و٢ و٣ س ٦٢

رجب - رمضان ١٤٤٧هـ

كانون الثاني-حزيران/يناير-مارس ٢٠٢٦م

فصلية تصدر عن: دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

في هذا العـــــــــدد

- الافتتاحية
  أ. د. عبد الله الرشيد
- تاريخ العرب قبل الإسلام المنسوب للأصمعي
  قراءة نقدية: أ. د. عبد العزيز الهلابي
- الصلات العلمية بين بلاد ما وراء النهر ومكة المكرمة خلال القرون من الثالث إلى الخامس الهجرية
  د. محمود محمد خلف
- نَظَراتٌ في تحقيق: شرح القصائد «المعلقات» الحلقة الأولى: شعر امرئ القيس ولَبيد
  أ.محمد بن محمدي
- كتاب من تاريخ النحو
  حلقة في مسار تحديث المقرّرات النحوية
  حسين منصور محمد الشيخ
- كتاب نفائس الحماسة للصَّفَديّ
  كَشْفٌ وتعريف
  د. صالح الجسّار
- كتاب رياض الشعراء في قصور الحمراء
  د. صبيح صادق

arab@hamadaljasser.com

العرب

مجلة تُعنى بتاريخ العرب
وآدابهم وتراثهم الفكري

أسسها حمد الجاسر سنة ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م)

صاحب الامتياز المسؤول: معن بن حمد الجاسر

الجزء الأول والثاني والثالث - السنة ٦٢

رجب - رمضان ١٤٤٧هـ

كانون الثاني-حزيران/يناير- مارس ٢٠٢٦م

رئيس التحرير

أ.د. عبدالله بن سليم الرشيد

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. أسعد بن سليمان بكر عبده

أ. د. عبدالعزيز بن صالح الهلابيّ

أ. د. عبدالعزيز بن ناصر المانع

أ.د. خالد بن عبدالكريم البكر

د. خالد بن عايش الحافي

مدير التحرير

د. خالد بن فهد العتيبيّ

العنوان:

التحرير: واصل ٢٧٩٢ - شارع الشيخ عبدالله العنقري - حي الورود

الرياض ١٢٤٣٢ - ٦٧٥٢

ص. ب: ٦٦٢٢٥ الرياض ١١٥٧٦، المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٦٩٠٥١٢ (٠٠٩٦٦١١) - **مباشر**: ٢٢٥٣٦٨٣ (٠٠٩٦٦١١)

الاشتراكات: ٦٩٧٨ شارع حمد الجاسر - حي الورود - الرياض.

ص . ب ١٣٧ الرياض ١١٤١١ - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٠٤٦٦٤ (٠٠٩٦٦١١) - **لاقط**: ٤١٩٤٥٠٣ (٠٠٩٦٦١١)

الصفحة الإلكترونية: www.hamadaljasser.com

للمراسلة: arab@hamadaljasser.com

ضوابط النشر في المجلة

١. أن يكـون البحث داخلاً ضـمن اهتمامات المجلة، وهي الموضـوعات المتعلقة بتاريخ العرب، وآدابهم، ولغتهم، وتراثهم الفكري.

٢. ألا يكون البحث مقدمًا للنشر في مجلة أخرى، وأن يكون في نسخته الأصلية.

٣. أن يتأكد الكاتب من سـلامة اللغة، وحسـن الترقيم والتوثيق، وضبط الألفاظ غير المألوفة بالشكل الصحيح.

٤. أن يتسم النقد بالأسلوب العلمي الخالي من الإساءة إلى شخصية المؤلف أو الباحث.

٥. لا تُعاد البحوث إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تُنشر.

٦. ترتيب البحوث داخل المجلة يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

٧. الموضوعات التي تُنشر في المجلة تعبّر عن آراء كاتبيها وليس بالضرورة عن رأي المجلة.

٨. المكاتبات توجه إلى رئيس التحرير.

٩. تُرسل المادة في ملف (word) إلى عنوان المجلة:

arab@hamadaljasser.com

الاشتراك السنوي:

١٢٠ ريالاً للأفراد و٣٠٠ ريال لغيرهم

ثمن الجزء ٢٠ ريالاً

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤١٨

رد مد (ISSN) : ۲۶۷۱- ۱۳۱۹

الفهرس

الافتتاحية	أ. د. عبد الله بن سليم الرشيد	٧
تاريخ العرب قبل الإسلام		
المنسوب للأصمعي	أ. د. عبد العزيز بن صالح الهلابي	٩
الصلات العلمية بين بلاد ما وراء النهر ومكة المكرمة خلال القرون من الثالث إلى الخامس الهجرية	د. محمود محمد خلف	٢٧
نَظَراتٌ في تحقيق: شرح القصائد «المعلقات»		
الحلقة الأولى: شعر امرئ القيس ولَبيد	أ.محمد بن محمدي	٦١
كتاب من تاريخ النحو حلقة في مسار تحديث المقرّرات النحوية	حسين منصور محمد الشيخ	١٥٧
كتاب نفائس الحماسة للصَّفَديّ كَشْفٌ وتعريف	د. صالح الجسّار	١٨٥
كتاب رياض الشعراء في قصور الحمراء	د. صبيح صادق	١٩٥

الافتتاحية

في هذه السنة الهجرية (مستَهَلَّ رجب ١٤٤٧هـ) تدخلُ (العرب) سنتَها الثانيةَ والستين، وقد دخلت سنتَها الستين بالتقويم الميلادي في (تشرين الأول، أكتوبر ٢٠٢٥)، وفي سنواتها العامرة تلك كان لها تاريخٌ ومجد.

فأما التاريخُ فإنها شجرةٌ طيّبةٌ أصلُها ثابتٌ وفرعُها في السماء، اغتُرِستْ في أرضٍ خصبة، ورعاها بالسقي والتهذيب شيخُها الأجلّ حمدٌ الجاسر رحمه الله، وكانت عنده بمنزلة البنت، بل هي بنتُه الأثيرة، حتى إنه كان يتابعُ ما يردُ إليها تحقيقًا وتدقيقًا، ومتابعة، فيقرأ المقالاتِ والبحوثَ كلَّها قبل نشرها، ويعلّقُ عليها، ويخاطبُ كُتّابها مخاطبةَ العالم المتواضع الراغب في المذاكرة والمكاثرة بالعلم. وظلّ على حاله هذه حتى بعد أن أثقلتْه الشيخوخةُ.

وإني لذاكرٌ بعضَ ما رأيتُه عيانًا، وسمعتُه منه، إذْ كنتُ أزدارُه في سنواته الأخيرة، وفي مستَهَلِّ سنة عشرين وأربعمئة وألف، قبل وفاته بنحو سنة، زرتُه فوجدتُه مُكبًّا على أوراق في مكتبه، يتبصّرُ بنظّارته السميكة ما بين يديه، فقال بعد أن رحّب بي: (إني أجهّزُ أعدادًا عدّةً من المجلة للنشر؛ لأني أخشى أن أفاجأ)! تلك كانت همّةَ رجلٍ في التسعين، فأيَّ رجلٍ كان حمد الجاسر رحمه الله؟ وأيَّ تراث أبقى؟ وأيَّ علمٍ وبذلٍ وهمّة انطوتْ في بُرديه؟

وأما المجدُ فلما ساقه الله لهذه المجلة من اتساع وشُمول، واشتراك جمهورٍ من العلماء والباحثين في تسطيرِ بحوثها ومقالاتها، حتى إن بعضَ ما نُشر فيها كان نواةَ كتب جليلة، وبعضه كان مصدرًا للباحثين، بل إن جمهرةً من كتب الجاسر نفسه نُشرت قبلُ في هذه المجلة، فقد جمعت العراقةَ والأصالةَ والسعة، وما أحرى أن يُتَمَثَّل إذا ذُكرتْ: (كلُّ الصيدِ في جوفِ الفَرَا)!

ومن مجدِ هذه المجلّة أن صدَرَتْ في قلبِ الجزيرة العربية مهد اللسان العربي، ومسرحِ الفصحاء، ومنبتِ البُلغاء، وإن هذه الجزيرة لحريّةٌ أن تبقى كذلك بجهودِ أهلِها الغُيُر، ورجالِها الأماجدِ، وإن هذه المجلّةَ لقمِنةٌ أن تُمدّ رُعاةَ

التراثِ وحماةَ الضادِ بمدَدٍ لا ينضبُ من الفكر والعلم والأدب.

ثم إن هيئة التحرير -ولا نشك في أن قُرّاءَها كذلك- لتطمحُ إلى أن تزداد المجلةُ عنفوانًا وجِدّة، وأن تجدَ من محبّيها العونَ على مدِّ المسيرة، والانبعاث المتجدّد، فيكونوا جزءًا من هذا التاريخ الأمجد؛ رعايةً للعلم ونشرًا له، ومذاكرةً بما يُستحدَثُ فيه.

أمَا وقد ذكرتُ ستين (العرب)، فللستين حديثٌ طويل، وإن كان المرءُ إذا بلغ الستين عُدّ طاعنًا في السنّ، واعتورتْه آثار الكبَر، على ما قال القائل:

إذا بلغ الفتى ستين عامًا ... فقد ذهبَ المسَرّةُ والفَتَاءُ

فإن (ستين) المجلات والأعمال العلمية والفكرية والأدبية إصعادٌ في درَج العلا، واستدناءٌ للخلود، وكأيّنْ من مجلّة زاد فَتاؤُها بعد ستّينها، وكم من عِلْق أدبيٍّ علَتْ قيمتُه، بعد أن صقلتْه السنون؛ ولذلك ففأْلُنا في ستين (العرب) عريضٌ، وأملُنا في تجدُّدها بعيدُ المرتقَى.

أما بعدُ، فقد منحني الأستاذ معنُ بن حمد الجاسر، وهيئةُ التحرير، الثقةَ الكريمة، فكُلّفتُ رئاسةَ تحرير المجلة، بعد كوكبة من العلماء تولّوا هذا الأمر، بدءًا بشيخها الأكبر حمد الجاسر رحمه الله، فأستاذنا العالم اللغوي معالي الأستاذ الدكتور أحمد الضُّبَيب شفاه الله، فالأخ الناقدَ المِصْقع الأديب الدكتور عبدالعزيز الخراشي، وهم رهطٌ يصدُقُ فيهم قولُ الأول:

وليس (يذهبُ) منا سيِّدٌ أبدًا ... إلّا افتلينا غلامًا سيّدًا فينا

أما أنا، ففي ساقتهم أسير، وبصُواهم أتبصّر، موقنًا بعظَم التبعة، عارفًا بضعف الكاهل، وتشعُّث المُنَّة، غيرَ أني أرجو أن أوفّق إلى القيام بهذا الأمر على ما يحقّقُ حُسنَ الظنّ الذي طُوِّقتُ به، مستمدًّا ذلك من عون اللّه تعالى، ثم من جهدِ أعضاء هيئة التحرير الكرام، وإني لأَرجو أن نبلغَ بالعرب -على تالد مجدها- مجدًا أَرحبَ، وأُفُقًا أوسعَ، وما ذلك على الله بعزيز، وهو سبحانه وليَّ التوفيق.

كتبه رئيس التحرير

تاريخ العرب قبل الإسلام
المنسوب للأصمعي

تحقيق: محمد حسن آل ياسين

قراءة نقدية: أ. د. عبد العزيز بن صالح الهلابي

أولا: الأصمعي المنسوب إليه تأليف الكتاب

هـو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن أصـمع ولد بالبصـرة، وعاش بين سنتي (١٢٢ -٢١٥هـ/ ٧٤١-٨٣١م)، وتوفي بالبصرة.

عَدَّد له النديم من الكتب حوالي خمسة وأربعين كتابًا، جُلُّها في اللغة يستثنى منهـا: كتاب جزيرة العـرب، وكتاب الأراجيز، وكتاب القصـائد السـت، وكتاب النسـب[١]. أخـذ العلم عن عبدالله بن عون، وشـعبة بن الحجـاج، والحمادَيْن، ويعقوب بن محمد وغيرهم كثير[٢].

من تلاميذ الأصمعي:

ابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الله، وأبو عُبيد القاسـم بن سـلام وغيرهم كثير....

يحتفظ المَرزُباني[٣] في كتابه «المختار من كتاب المقتبس في أخبار النحويين» بترجمـة موسـعة للأصـمعي، لكننـا لم نجد فيها مـا يفيـد إثباتًا أو نفيًا بشـأن

نسبة كتاب (تاريخ العرب قبل الإسلام) للأصمعي، وجل الترجمة تنطوي على مناكفات بين متجايلين وطعون في الأصمعي، خاصة في نسبه.

أما الزُّبَيْدي[٤] (ت.٣٧٩هـ/٩٨٩م) في كتابه «طبقات النحويين واللغويين» فلم يذكر الأصمعي ضمن من ترجم لهم، إلا أنه ذكره في ثنايا الكتاب قرابة ٢٨ مرة في مجملها روايات في اللغة[٥].

وأما القالي فاقتبس عن الأصمعي ٦ مرات عن ابن أخيه عبد الرحمن، وكلها روايات تتضمن شواهد لغوية ضمن سياق أخبار وحكايات، ثم شرَح القالي معاني الألفاظ التي اقتبسها عن الأصمعي[٦].

وأما ابن قتيبة، في كتابه «المعاني في أبيات المعاني» فقد ذكر الأصمعي ١٢٤٨ مرة[٧].

نقل الخطيب البغدادي تقييمات محمد بن يزيد النحوي لعلماء عصره، فقال: كان أبو زيد الأنصاري صاحب لغة وغريب [في اللغة] ونحو، وكان أكثر من الأصمعي في النحو. وكان أبو عُبيدة [مَعْمَر بن المُثنى] أعلمَ من أبي زيد والأصمعي بالأنساب والأيام والأخبار. وكان الأصمعي بحرًا في اللغة لا يُعرَفُ مثله فيها، وفي كثرة الرواية[٨].

وتقييم آخر للأخفش[٩] يقول فيه: ما رأينا أحدًا أعلم بالشعر من الأصمعي وخلف [الأحمر]، فقيل له: فأيهما كان أعلم؟ فقال: الأصمعي لأنه كان معه نحو[١٠].

وقال عنه الإمام الشافعي (ت.٢٠٤هـ/٨٢٠م): «ما عَبَّر أحدٌ عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي»[١١]. وقال كذلك: «ما رأيت بذلك العسكر أصدقَ لهجةً من الأصمعي». والشافعي وَفَد من المدينة النبوية على بغداد ثلاث مرات، الأولى في مقتبل شبابه عندما كان طالبَ علم، والأخريان عندما أصبح فقيهًا

مشـهورًا، والأرجح أن الثالثة والأخيرة كانت في سنة ١٩٩هـ/٨١٤م، ومنها ذهب إلى مصر واستقر بها حتى وفاته رحمه الله.

وكان الإمـام أحمد بـن حنبل (ت.٢٤١هـ/٨٥٥م) يُثني على الأصـمعي في السُّنَّة[١٢].

والأصـمعي كان شـديدَ الاحتراز في تفسـير كتاب الله وسـنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فإذا سُئل عن شيءٍ منهما، قال: العرب تقول معنى هذا كذا، ولا أعلم المراد منه في الكتاب والسنة أيّ شيءٍ هو[١٣].

نسوق مثالاً على تبحُّر الأصمعي في اللغة والشعر وهو: ... عن إسحاق الموصلي قال: سأل الخليفة هارون الرشيد عن بيت الراعي[١٤]:

قَتَلُوا ابنَ عفانَ الخليفةَ مُحْرِمًا ودَعَـا فلمْ أرَ مثلَهُ مَخْذُولا

ما معنى «محرمًا»؟ فقال الكسـائي: أحرم بالحج. فقال الأصـمعي: والله ما كان أحرم بالحج، ولا أراد الشـاعر أنه أيضًـا في شـهر حرام. فيقال: أحرم إذا دخل في الشهر الحرام، كما يقال: أشهرَ إذا دخل في الشهر... فقال الكسائي: ما هو غير هذا، وإلا فما أراد؟ فقال الأصمعي: أراد ما أراد الشاعر عديُّ بن زيد[١٥] بقوله:

قتلوا كسـرَى بليلٍ مُحْرمًا فَـتَـولَّـى لم يُمـتَّـعْ بِكَـفَـنْ

هـل كان محرمًا بالحـج؟ وأيُّ إحرام لكسـرى؟ فقال الرشـيد: فما المعنى؟ قال الأصـمعي: كلُّ من لم يأتِ شـيئًا يُوجِب عليه عقوبة فهو مُحرمٌ لا يحل شـيء منـه. وقوله: محرما في كسـرى يعني: حرمة العهد الذي كان في عنق أصـحابه. فقال الرشـيد: ما تُطاق في الشـعر يا أصـمعي! ثم قال: لا تعرضوا للأصمعي في الشعر[١٦].

ولثقة الخليفة هارون الرشـيد بالأصـمعي فقد وَكل إليـه تأديب ابنه الأمين، مثلما وكل الخليفة أبو جعفر المنصـور إلى المفضـل الضـبي تأديـب ابنه المهدي،

ويرغب إلى الأصمعي أن يختار قصائد من عيون الشعر القديم، ليتعلمها الأمين ويُدرَّب بها، وقد استجاب الأصمعي لهذه الرغبة، وجمع قصائدَ نُسبت إليه، وسُميت «الأصمعيات»[١٧].

عُنيَ علماء القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) بالتحديد الجغرافي لجزيرة العرب، وأعتقد أن الدافع لهذا الاهتمام هو حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (لا يجتمع في جزيرة العرب دينان)، وبناءً عليه فقد أجلَى الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يهود خيبر وفَدَك ونصارى نجران من جزيرة العرب[١٨]. جدير بالملاحظة أن نصارى البحرين (أي شرقي الجزيرة العربية) ويهودَها ومجوسها لم تطالهم عملية الإجلاء، بل استمرت الجزية تُجبى منهم[١٩].

وردت ضمن مؤلفات الأصمعي اللغوية في الفهرست للنديم «جزيرة العرب» بصورة مبهمة لا يُفهم المقصود بها؛ هل هو في تاريخها، أو في جغرافيتها، أو ما تزخر به من لغة وأشعار وأخبار مثل أخبار أيام العرب أو غيرها. ومن ضمن الصفات التي أطلقها الذهبي على الأصمعي «الإخباري»[٢٠]، ولعل المقصود بها روايته للأخبار التي توضح سياق القصائد ومناسباتها التي كان يرويها، وكذلك الروايات المتعلقة باللغة، مثل شرحه لمقصد الشاعر الراعي النميري الذي مرَّ بنا. وليس أخبار الحوادث السياسية وما شابهها.

يتضح مما سبق أن الإمام مالك بن أنس أولُ ممن عُني بتعريف المضمون الجغرافي لجزيرة العرب في سياق روايته للحديث السابق ذكره «لا يجتمع دينان....»، ثم تلاه الجيل التالي ممثلا بالأصمعي ومجايليه الذين اقتبس أبو عبيد البكري في كتابه (معجم ما استعجم) تعريفاتهم، وهي:

قال أبو عبيد البكري: اختُلف في تحديد جزيرة العرب، وأحسن ما قيل فيه ما ذكره هشام بن محمد بن السائب [الكلبي]: اقتسمت جزيرة العرب إلى

خمسة أقسام، قال: وإنما سُميت بلاد العرب جزيرةً لإحاطة الأنهار والبحار بها من جميع أقطارها وأطرافها، فصاروا في مثل الجزيرة من جزائر البحر.

وحددها الهيثم بن عدي الطائي بقوله: جزيرة العرب من العُذيب إلى حضرموت. ثم قال البكري: ما أحسن ما قال الأصمعي: جزيرة العرب إلى عَدَن أَبْيَن في الطول، والعرض من الأُبُلَّة إلى جِدة ...

وتوسع البكري في نقل تعريف الأصمعي: أن جزيرة العرب أربعة أقسام: اليمن ونجد والغور وهي تهامة. فمن جزيرة العرب: الحجاز وما جمعه، وتهامة واليمن وسبأ والأحقاف، واليمامة والشِّحْر وهَجَر وعُمان والطائف ونجران والحِجْر وديار ثمود، والبئر المعطلة والقصر المشيد، وإرَم ذات العماد، وأصحاب الأخدود، وديار كندة، وجبال طيِّئ وما بين ذلك[٢١].

نخلص إلى الآتي: أن أحدًا ممن ترجموا للأصمعي لم يذكر أنه له كتابًا بعنوان «تاريخ العرب قبل الإسلام»، أو أي عنوان آخر مقارب لهذا العنوان، وكل ما نُسب إليه هو تحديده لحدود جزيرة العرب وما تحتويه من البلدان.

ثانيًا: عنوان الكتاب

تاريخ العرب قبل الإسلام

مصطلح «تاريخ» لم يكن في عصر الأصمعي وما قبله واسعَ الاستخدام، والمصطلح الأكثر استخدامًا هو «أخبار»، وكان الذي يعتني بروايات الأحداث الماضية يوصف بأنه «صاحب أخبار» أو «إخباري». وتاريخ النبي -صلى الله عليه وسلم- سُمي «سيرة النبي»، وسميت سراياه وغزواته «المغازي» أو «مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وبداية استخدام مصطلح «تاريخ»، فيما أرجح، كانت من قِبَل رجال الحديث، ويأتي على رأسهم البخاري، محمد بن إسماعيل (ت.٢٥٦هـ/٨٧٠م) الذي

ألف كتابه «الجامع الصحيح» لأحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ثم خص تراجم رواة الأحاديث بكتبه «التاريخ الكبير» و«التاريخ الأوسط» و«التاريخ الصغير». وقام معاصره مُسلم بن الحجاج القُشَيري (ت.٢٦١هـ/٨٧٥م) صاحب «الصحيح» في الحديث بعملٍ مماثلٍ فألف كتابًا أو أكثر في رجال الحديث وأسمائهم وكُناهم، وسار على نهجهما أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت.٢٧٩هـ/٨٩٢ م)، وأهم مؤلفاته: التاريخ الكبير، وهو عن الرواة والمحدِّثين.

ومثل هؤلاء أسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحُشَل (ت.٢٩٢هـ/٩٠٥م) فكتابه: (تاريخ واسط) خَصَّصه لأشهر محدثي مدينة واسط الذين نشأوا فيها، أو الذين قدموا إليها، حتى وفاته في آخر القرن الثالث الهجري[٢٢].

وصف الخطيب البغدادي ابنَ أبي خيثمة بأنه كان «بصيرًا بأيام الناس»، وأنه أخذ أيام الناس عن أبي الحسن المدائني[٢٣]. وأعتقد أن المقصود بـ«أيام الناس» في هذا السياق التاريخ بمفهومه الذي استقر عليه لاحقًا، وكما نفهمه الآن، وليس «تاريخ رواة الأحاديث» مثل الكتب السالفة الذكر.

وأبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود (ت.٢٨٢هـ/٨٩٥م) لم يُسَمِّ كتابه «تاريخًا»، مع أنه تاريخ بكل ما في الكلمة من معنى، فقد سماه «الأخبار الطوال»[٢٤].

ومثله البلاذري، أحمد بن يحيى (ت. ٢٧٩هـ/٨٩٢م) الذي ألف تاريخًا عامًّا يشمل الأحداث السياسية وبعض الأنساب، وأخبارًا ثقافية، وسماه: «أنساب الأشراف»[٢٥].

وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت.٢٧٦هـ/٨٨٩م) مضامين كتابه «المعارف» كلها معلومات تاريخية، عن النابهين من الأمة، ولم يعتنِ بالتاريخ السياسي، ولا بعنصر الزمن في هذا الكتاب[٢٦].

وأقدم كتاب -فيما نعلم- حمل اسم «تاريخ» هو تاريخ خليفة بن خياط

البصري المتوفى سنة ٢٤٠هـ/٨٥٤م، أعطى لتاريخه هذا العنوان رغم أنه مُحَدِّث ومن شيوخ الإمام البخاري[٢٧].

وأبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت.٢٢٥هـ/٨٤٠م) الذي أخذ عنه ابن أبي خيثمة «أيام الناس»، نُسب له كذلك ما سميت كتبًا، وقد تكون أشبه بفصول مستقل بعضها عن بعض، منها: في السيرة النبوية: خُطَب النبي -صلى الله عليه وسلم- وعهوده وفتوحاته. وله أخبار قريش، وتاريخ الخلفاء، وخطب علي وكتبه، وأخبار الحَجَّاج[٢٨]. وأكثر روايات عمر بن شبة في التاريخ عن شيخه المدائني خاصة فتوحات بلدان المشرق الإسلامي.

وكانت وفاة اليعقوبي (٢٩٧هـ/٨٩٢م) متأخرة عن وفاة ابن خياط بحدود ثلاثين سنة، وقد حمل كتابه كذلك اسم: «تاريخ» تاريخ اليعقوبي، إلا أن خطبة المؤلف التي -في العادة- تتصدر الكتاب مفقودةٌ، لذا فليس من المؤكد أنَّ الذي سمى الكتاب «تاريخ اليعقوبي»[٢٩] المؤلف نفسه، وقد يكون أحد مُلاَّك المخطوط أو نُسَّاخه بعد وفاة المؤلف بسنوات قليلة أو كثيرة هو الذي سماه «تاريخ اليعقوبي».

يبدو أن مصطلح «تاريخ» لم يستقر في عصر اليعقوبي؛ فمجايلوه اختاروا لتواريخهم عناوين أخرى تعطي جانبًا من مفهوم التاريخ، فأبو حنيفة الدينوري -مثلما ذكرنا سابقًا- لم يسم كتابه «تاريخًا» مع أنه تاريخٌ بكل ما تعطيه الكلمة من معنى، بل سماه: «الأخبار الطوال».

بقي علينا مناقشة الجزء الأخير من العنوان «... قبل الإسلام»، حيث كان العرب في القرون الإسلامية المبكرة وما تلاها يطلقون على الحقبة الزمنية السابقة للإسلام «الجاهلية»، وقد وصفها القرآن الكريم بهذه الصفة ثلاث مرات، وإحداها، قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ (المائدة: ٥٠)، لكن بعض الباحثين في عصرنا، وفي مقدمتهم المؤرخ العراقي الجليل جواد على، استنكفوا من إطلاق تلك الصفة على الحقبة

السابقة للإسلام التي يقصد بها شيوع المعتقدات الشركية ووَصْم تلك الحقبة بالتخلف الحضاري والثقافي، وليس خلوها من المعارف والإبداع والومضات الفكرية، فاستبدلوها بـ«قبل الإسلام»، وهي تسمية صحيحة.

وكان معاصرُ الأصمعي، محمد بن سَلاَّم الجُمَحِي يكرر في كتابه استخدام مصطلح «الجاهلية»، مثل قوله: ففصَّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام، وقوله: وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومُنتهى حكمهم، به يأخذون، وإليه يصيرون[٣٠].

أخلص إلى أن مصطلح «تاريخ» لم يكن مستعملاً في عصر الأصمعي، ولو كان الكتاب موضوع البحث من تأليف الأصمعي حقًا لكان عنوانه: «أخبارُ العربِ في الجاهلية».

ثالثًا: محتوى الكتاب

يقوم الكتاب على سرد أنساب ومفاخر قحطان وإنجازاتها في اليمن ونواحيها وأماكن انتشار من ينتمون نسبًا إليها في أنحاء الجزيرة العربية والحِيرة والشام بأسلوب نظم مَلْحَمِي، بلغ عدد المقطوعات (المنظومات) خمسًا وتسعين منظومة، لكل منظومة قافيتها، وبلغ عدد مجمل أبيات المنظومات ثمان مئة بيتٍ، تتخللها وصايا وشروح واستشهادات.

وفي هذا السياق أعتقد أن حكم الناقد العربي القديم محمد بن سلام الجمحي على بعض الأشعار التي أوردها مؤرخ السيرة النبوية محمد بن إسحاق ابن يسار (ت.١٥١هـ/٧٦٨م) في كتابه «سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم»، إذ قال: «فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرًا قط... ثم جاوز ذلك إلى عادٍ وثمودَ، فكتب لهم أشعارًا كثيرة، وليس بشعر، إنما هو كلام مُؤلفٌ معقودٌ بقوافٍ»، يصدق حقًا على أشعار هذا الكتاب[٣١].

في الكتاب كثير من الادعاءات التي لا تستند إلى مصدر صحيح، مثال ذلك: «أن أول من تتوج من العرب هو قحطان بن هود بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ ابن سام بن نوح»، وينسب إلى قحطان قوله:

إني رأيت أبي هودًا يُؤرِّقُهُ حُزْنٌ دخيلٌ وبلبالٌ وإسهادُ[٣٢]

ويدعي أن «العربية» منسوبة إلى يعرُب بن قحطان، وأنها مشتقة من اسمه. ويزعم أن «سبأ» وهو عبد شمس بن يشجب وهو أبو حمير وكهلان، ويقال: أنه أغار على بابل ففتحها، وأخذ أتاوة من أهلها. ويقول: بلغني أن الذي بنى بالمغرب مدينة يقال لها «أفريقية» منسوبة إلى اسمه، وهو أفريقس [بن حسان ملكي كَرِب بن تُبَّع بن عمرو] الثالث من التتابعة[٣٣].

ويزعم أن النبي صالحًا -عليه السلام- حفيد عمرو بن جحدر بن كهلان، وأن النبي شُعَيبًا -عليه السلام- من نسل عمرو بن زيد بن كهلان[٣٤].

ومن مفاخر قحطان أنهم ملكوا جميع أقاليم الجزيرة العربية وأخضعوا أهلها لسيادتهم.

ويُضَمِّن المؤلف كتابه بعض الأخبار الأسطورية التي تُضفي على بعض ملوك قحطان عظمة، وتجعلهم استثنائيين وفوق البشر العاديين، من ذلك: أن كهلان جرَّدَ إلى أرض الحجاز [قبيلة] جُرهُمَ ومن لّفَّ لَفَّها، وولَّى عليهم رجلا منهم يقال له: هَيُّ بن بَيِّ بن جُرهم بن الغوث بن شَدَد بن سعد بن جرهم، وقسَّم عليهم الخيل والعدد والسلاح والرَّوَايا، وأعطاهم الأدلاء، وخرج هيُّ إلى الحجاز فيمن معه من قومه وأتباعه، وأقام بها ووليها، وغلب العمالقة عليها، وكتب ولايته في جبل من جبال مكة -حرسها الله- هذا البيت:

أؤلئكَ من كهلانَ عن أمرِ حميرٍ لعامله هيِّ بنِ بَيِّ بنِ جُرْهُمِ

.... وجرَّدَ كهلان إلى أرض نجد اللَّهيمَ بن عاصم بن جلهمة الحَدَسي في قومه من حَدَس ومن لحقها من الأتباع[٣٥].

انفجار العصبية القبلية:

بعد أن بعث الله تعالى محمدًا برسالته إلى العالمين جميعًا ليؤمنوا بالله وحده وبرسالة محمد -صلى الله عليه وسلم- شرُفتْ قبيلته قريش به، وأخذ المسلمون بعامة يعدون قريشًا أشرف القبائل العربية، ثم اهتموا بمآثرها القديمة في مكة مثل دور أبناء عبد مناف الأربعة في تجارة الإيلاف مع الدول المجاورة، خاصة هاشم بن عبد مناف، جد والد الرسول -صلى الله عليه وسلم- المقبور بمدينة غزة، ودور عبد المطلب بن هاشم جد الرسول -صلى الله عليه وسلم- إبان غزو أبرهة الحبشي لمكة.

بعد وفاة الخليفة الأموي الثاني يزيد بن معاوية سنة ٦٤هـ/٦٨٣م أدى الاحتقان الشديد الذي يعود في بعضه أو كله إلى زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان (٤١ -٦٠هـ/ ٦٦١ -٦٨٠م) بين المكونات السكانية، خاصة بين قبائل جنوب الجزيرة العربية وقبائل شمالها المقيمة في الشام، ثم بروز الفراغ السياسي وأزمة الحكم؛ أدى ذلك كله إلى الانفجار في حرب أهلية ضروس بين المكونين القبليين بصفة خاصة سنة ٦٤ -٦٥هـ/٦٨٤م في المكان المسمى «مَرْج راهط» بالشام، ولم تكن النتيجة حاسمة، وإن مالت لصالح قبائل الجنوب.

نتيجة هذا كله انفجر وباء العصبية القبلية بين قبائل الشمال «العدنانيين» وقبائل الجنوب «القحطانيين»، مما يدل على أن إسلام أكثرهم لم يكن عميقًا؛ فالولاء للقبيلة كان يعلو على الولاء للإسلام، ولو كان غير ذلك لما تورطوا في تلك الحرب العبثية وإراقة دماء إخوانهم في العقيدة. كرست تلك الحرب العصبية القبلية البغيضة المنافية لروح الإسلام وتعاليمه، ليس ذلك فحسب، بل انتشر هذا الوباء شرقًا حتى خُرَاسان وغربًا حتى الأندلس. وأخذت قبائل الشمال (العدنانيون/ المضريون) تفخر على قبائل الجنوب (القحطانيين) بأن الرسول محمدا -صلى الله عليه وسلم- منهم. واشتعل أُوارُ العصبية القبلية، وأُلِّفتْ الكتب والقصائد، ونُسجت القصص وغيرها في هذا المجال، ومنها هذا الكتاب.

وإذا افتخر العدنانيون بأن النبي محمدا -صلى الله عليه وسلم- وقبيلته منهم، فإن الأنبياء نوحًا، وهودًا، وصالحًا، وشُعيبًا -كما يزعم صاحب هذا الكتاب- من القحطانيين.

ونورد في هذا السياق قصة أوردها صاحب هذا الكتاب تخدم غرضه الرئيس، وهو فخر قحطان على عدنان، وملخصها أن وفدًا من وجهاء مكة يرأسهم عبد المطلب بن هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم، وجد العباس بن عبد المطلب وأحفاده الخلفاء، ومن أعضاء الوفد أمية بن عبد شمس جد الخلفاء الأمويين في آخرين من الزعماء قاموا بزيارة الملك اليمني (القحطاني) سيف ابن ذي يزن، وعند وصولهم إلى مقر إقامة الملك استأذن عبد المطلب له وللوفد الذي معه وطلب مقابلة الملك، فقيل له: إنْ كنتَ ممن يتكلم بين يدي الملوك أذنَّا لك، فقام عبد المطلب بين يديه، وحَوْل الملك ذي يزن الملوكُ وأبناء الملوك، وعن يمينه ويساره الأقاول (هكذا!) (جمع: قَيْل) وأبناء الأقاول، وسيفه مجردٌ بين يديه، وهو مضَمخٌ بالعنبر، يلصفُ وميضُ المسك من مفرقه.

فقال عبد المطلب: إن الله قد أحلَّك، أيها الملك، محلاً رفيعًا صعبًا منيعًا شامخًا باذخًا، وأنبتك منبتًا طابت أرومته، وعزت جرثومته، وثبت أصله، وسمق فرعه، في أكرم معدن وأطيب موطن، وأنتَ -أبيتَ اللعنَ- رأسُ العرب الذي له تنقاد، وعمودُها الذي عليه العماد...

قال الملك [سيف بن ذي يزن]: وأيُّهم أنتَ أيها المتكلم؟

قال: عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف.

قال الملكُ: ابن أختنا؟!

ثم أقبل عليه وعلى القوم فقال: مرحبا وأهلا، وناقة ورَحلا، ومستناخا سهلا...

ثم نهضوا إلى دار الضيافة والوفود، فأقاموا شهرًا لا يصلون إليه، ولا يأذن لهم بالانصراف.

فأرسل [الملك سيف بن ذي يزن] إلى عبد المطلب فأدناه وأخلَى مجلسه، ثم قال: يا عبد المطلب، إني مُفْضٍ إليك من سرِّ علمي أمرًا، لو لم يكنْ غيرُك لم أَبُحْ بهِ...

فقال: أيها الملك، مثلُك سرَّ فبَرَّ، فما هو فداك أهل الوبر والمدر؟ قال: إذا وُلد بتهامة، غلامٌ به علامة، كانت له الإمامة، ولكم به الزعامة، إلى يوم القيامة.

فالنص السابق يظهر عبد المطلب جد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وبني هاشم بما فيهم الخلفاء العباسيون، وعبد شمس جد الخلفاء الأمويين ليسوا سوى سُوَقَة ورُعاع مقابل فخامة وأبهة ملك القحطانيين سيف بن ذي يزن الحميري وهيبته وروعته[٣٦].

الأخبار الأسطورية:

كثير من الأخبار التي أوردها صاحب الكتاب مما يصعب تصديقه؛ إذ لا يقبلها العقل، ومنها:

أن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد عُمِّرَ ثلاث مئة سنة ونيفًا وثمانين سنة.

وأن ماء السماء عامر بن حارثة الأحساب عُمِّرَ ثلاث مئة ونيفًا وستين سنة[٣٧].

والهدهاد بن شرحبيل مصاهر الجن، وهو أبو بلقيس صاحبة العرش التي زوجها الله تعالى من سليمان بن داود عليه السلام، وأم بلقيس ابنة الهدهاد امرأة من الجن[٣٨].

من هو أمير المؤمنين المؤلَّفُ له الكتاب؟:

لم يذكر المؤلف اسم أمير المؤمنين الذي أُلِّف الكتاب من أجله سوى مرة واحدة في السطر الأخير من الكتاب، جاءت على هذا النحو: «قال أبو يوسف

يعقوب بن السِّكِّيت: هذا آخر ما وصل إليَّ من تاريخ ملوك العرب الأولية من بني هود وغيرهم لأبي سعيد عبد الملك بن [قريب] الباهلي الأصمعي، الذي أقطعه عليه المأمون أراضي أميرية الكرخ الغربية، وقد تم استنساخًا في عاشر شوال سنة ثلاث وأربعين ومئتين، ويتلوه كتابه في الخيل»[٣٩].

وسوف نناقش هذه المعلومة الختامية.

الأصمعي ولد في البصرة، وعاش فيها، وقدم بغداد في خلافة الخليفة هارون الرشيد، وأصبح صاحب حظوة عند الخليفة ومَنْ هم من دونه من أصحاب النفوذ في البلاط، مثل البرامكة، ولما تقدمت به السن وضعف قرر العودة إلى البصرة. وقد حرص الخليفة المأمون على الأصمعي وهو بالبصرة أن يصير إليه [ببغداد]، فلم يفعل واحتج بضعفه وكبره، فكان المأمون يجمع المشكل من المسائل ويسيرها إليه ليجيب عنها.

والعبارات الأخيرة في هذه المعلومة مرتبكة، فالاسم كُتب عبد الملك البلعكي الأصمعي، وأدخل محقق الكتاب [قريب]، وعبارة أقطعه عليه المأمون أراضي أميرية... هذه من مصطلحات العصر العثماني (ميري) وليس العباسي.

الخلاصة:

أولا: أن الكتاب ليس من تأليف الأصمعي، ولا علاقة للأصمعي بهذا الكتاب لا من قريب ولا من بعيد.

ثانيًا: أن العنوان غير صحيح.

ثالثًا: من هو مؤلف الكتاب؟

الذي أذهب إليه أن مؤلف الكتاب لابد أن يكون من أهل اليمن وشديد العصبية لقحطان، وسار على نهج أبي محمد الحسن بن أحمد الهمداني (ت.٣٣٦هـ/٩٤٧م) في كتابه «الإكليل»، وخاصة قصيدته المطولة المسماة «الدامغة» في مفاخر أهل اليمن ومناقبهم وذكر ملوكهم ومشاهيرهم المُجاب

بها الكميت بن زيد الأسدي ت.١٢٦هـ/٧٤٣م[٤٠]؛ ومحمد بن الحسن الكِلاعي المتوفى في النصف الأول من القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، وله كتب في مفاخر قحطان ومنها: «ذات الفنون: الدامغة في أنساب حِمْيَر»[٤١]؛ ونشوان بن سعيد الحِميري (ت.٥٧٣هـ/ ١١٠٧م) في قصيدته «ملوك حِمير وأقيال اليمن» وشرحها المسمى: خلاصة السير الجامعة لعجائب أخبار الملوك التبابعة[٤٢].

وقد يكون المؤلف عاش -حسب تقديري- بين القرنين الرابع والسابع الهجريين (العاشر والثالث عشر الميلادين).

أرجح أن الكتاب الذي بين أيدينا نُسج على منوال كتاب «أخبار عبيد بن شرية الجُرهمي في أخبار اليمن»[٤٣]؛ للتشابه الكبير بين بعض المقاطع في كلا الكتابين. والكتاب المنسوب للجُرهمي يخاطب فيه مؤلفه «أمير المؤمنين»، ويفترض أنه كان الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان. ومؤلف كتابنا هذا سار على نهجه في مخاطبة «أمير المؤمنين».

تقييم المؤرخ اليمني المعاصر أحمد حسين شرف الدين لمؤلفات عبيد بن شرية، ووهب بن منبه: بأن «معظمها خرافات وقصص» ينطبق تمامًا على هذا الكتاب[٤٤].

رابعًا: عنوان الكتاب

العنوان الذي على غلاف الكتاب «تاريخ العرب قبل الإسلام» قد بيَّنا أنه غير صحيح، فما عنوان الكتاب إذًا؟

لا نملك إجابة قاطعة، لكن من خلال محتوى الكتاب أرجح أن يكون العنوان قريبًا من: «أنساب قحطان ومفاخرها وأشعارها».

والله الموفق.

الحواشي:

(١) النديم، ١٥٧/١؛ والحمادان هما: حماد بن زيد بن درهم البصري ت. ١٧٩هـ/٧٩٥هـ، وحماد بن سلمة بن دينار البصري ت.١٧٦هـ/٧٨٤م.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت.٤٦٣هـ/١٠٧١م)، تاريخ مدينة السلام، تحقيق بشار معروف، تونس، دار الغرب الإسلامي، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ١٥٧/١٢.

(٣) محمد بن عمران (ت.٣٨٤هـ٩٩٤م)، المختار من كتاب المقتبس في أخبار النحويين. اختاره علي ابن حسن بن معاوية (ت. ؟)، تحقيق عبد العزيز المانع. الناشر: كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، ١٤٤٢هـ، ١٦٣/١-٢٢٠.

(٤) الزُّبَيدي، محمد بن الحسن (٣٧٩هـ/٩٨٩م)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، د. ت.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام،١٥٧/١٢؛ ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت.٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر،١٩٧٧م/١٣٩٧هـ، ١٧٣/٣.

(٦) أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت.٣٥٦هـ/٩٦٧م)، كتاب الأمالي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٧) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت.٢٧٦هـ/٨٢٨م)، كتاب المعاني في أبيات المعاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، ١٦٤/١٢.

(٩) لعل المقصود هنا الأخفش الأصغر أو الصغير، وهو علي بن سليمان بن الفضل، ومن مؤلفاته: كتاب الاختيارين: المفضليات والأصمعيات، توفي سنة ٢١٥هـ/٩٢٧م.

(١٠) الخطيب البغدادي، ١٦٣/١٢.

(١١) الخطيب البغدادي، ١٦٥/١٢، ووفقًا لياقوت الحموي (ت. ٦٢٣هـ/١٢٢٩م)، معجم البلدان (مادة عسكر): فأما عسكر أبي جعفر فهو المنصور... ويُرادُ بها مدينته التي بناها ببغداد. وينظر كذلك الخطيب البغدادي، تأريخ مدينة السلام، ج٣، ص٥٣٦: وعسكر المهدي من شرقي بغداد، وكان المؤرخ الواقدي (ت.٢٠٧هـ/ ٨٢٣م) قاضيًا على عسكر المهدي.

(١٢) الخطيب، ١٦٧/١٢.

(١٣) ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت.٦٨١هـ/١٢٨٢م) وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ١٧١/٣.

(١٤) الراعي النُّمَيْري، اسمه عُبيد بن حُصين بن معاوية (ت.٩٠هـ/٧٠٨م)، لُقب بالراعي لكثرة وصفه للإبل.

(١٥) عدي بن زيد العبادي شاعر نصراني من أهل الحيرة عاش قبل الإسلام (ت.٥٨٧م)، كان يجيد اللغتين العربية والفارسية قراءة وكتابة. المقصود بكسرى في بيت عدي بن زيد كسرى أبرويز (خسرو) الذي قتله ابنه شِيرويه (قُباذ فيما بعد) بالتواطؤ مع عناصر من الجيش، لأن كسرى أراد أن ينقل ولاية العهد من ابنه الأكبر شيرويه إلى ابنه الأصغر من زوجته المفضلة شيرين. حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم، ص٢٧٥.

(١٦) ابن خلكان، ١٧٣/٣؛ الخطيب البغدادي، ١٦٤/١٢.

(١٧) نقلا عن مقدمة فخر الدين قباوة لتحقيقه لكتاب الأخفش الأصغر «كتاب الأختيارين»، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص٣، ومصدره: شرح المفضليات للمرزوقي، ورقة ١، وذيل الأمالي، ص١٣٠.

(١٨) مالك بن أنس (ت.١٧٩هـ/٧٩٦م)، كتاب الموطأ، بيروت، دار الآفاق، ١٤٠١هـ/١٩٨١، ص٨٧١، ينظر أيضا صحيح البخاري، حديث رقم ٣١٨٦، وصحيح مسلم، حديث رقم ١٦٣٧.

(١٩) ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت.٢٢٤هـ/٨٣٨م)، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٣٥، ٣٦.

(٢٠) الذهبي، محمد بن أحمد (ت.٧٤٨هـ/١٣٧٤م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميله، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ٧٥١/١٠.

(٢١) البكري ، أبو عبيد عبدالله بن عبد العزيز (ت.٤٨٧هـ/١٠٩٤م)، معجم ما استعجم، تحقيق عبدالله الغنيم، وعبد العزيز المانع، الرياض، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية،١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، ١٣٧/٢.

(٢٢) تحقيق كوركيس عواد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢٣) الخطيب البغدادي، ٢٦٦/٥.

(٢٤) أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود (ت.٢٨٢هـ/٨٩٦م، الخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، بغداد مكتبة المثنى، د.. ت.

(٢٥) تحقيق سهيل زكار وزميله، دمشق، دار الفكر،١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

(٢٦) المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، القاهرة، دار المعارف، د. ت.

(٢٧) ابن خياط، خليفة، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص٧.

(٢٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٠٢/١٠.

(٢٩) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، بيروت، دار بيروت،١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٣٠) طبقات فحول الشعراء، ج١، ص٢٣، ٢٤.

(٣١) الجمحي، محمد بن سلاَّم (ت. ٢٣١هـ/٨٤٦م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد

شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، د. ت.، ج١، ص٨.

(٣٢) الكتاب المنسوب للأصمعي، ص٣١.

(٣٣) الكتاب المنسوب للأصمعي، ص ٣٤-٦٥.

(٣٤) نفس المصدر، ص٩٩.

(٣٥) المصدر السابق، ص٩٥.

(٣٦) المصدر السابق، ص٩٠-٩١.

(٣٧) المصدر السابق، ص،١١٤، ١١٩.

(٣٨) المصدر السابق، ١٢٠.

(٣٩) المصدر السابق، ص١٩٩.

(٤٠) الدامغة منشورة في مجلة التراث العربي، العدد (٩٥) رجب ١٤٢٥هـ/ أيلول، ٢٠٠٤م السنة الرابعة والعشرون.

(٤١) ذات الفنون، الدامغة في أنساب حمير، تحقيق عبد السلام المخلافي، حضرموت، دار نشر عناوين، ٢٠٢٣م.

(٤٢) تحقيق إسماعيل المؤيد، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٧٨هـ.

(٤٣) أخبار عبيد بن شرية الجُرهمي في أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها. نشر ملحقا بكتاب «التيجان في ملوك حمير» رواية عبد الملك بن هشام عن وهب بن منبه. صنعاء، مركز الدراسات والأبحاث اليمنية. د. ت.

(٤٤) شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، الرياض، مطابع الفرزدق،١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص١٠١.

الصلات العلمية بين بلاد ما وراء النهر ومكة المكرمة

خلال القرون من الثالث إلى الخامس الهجرية

الدكتور/ محمود محمد خلف

المقدمة:

إن مـن أهم ما يميز طلاب العلم في الإسـلام، رحلتهـم العلمية من بلد إلى آخـر، ومـن قطر إلى آخر في سـبيل طلـب العلم، غير مبالين بما يعترضـهم من مشقة وفقر، مع ما في السفر إذ ذاك من صعاب.

وكان المُحَدِّثون والفقهاء -والحق يقال- أنشطَ الناس للرحيل، وأصبرهم على العنـاء، ورحل علماء اللغة إلى البادية يقيـدون اللغة والأدب، والأدباءُ إلى نواحي الدولة الإسـلامية يأخذون عن أدبائها، ورحل طلاب الفلسفة إلى القسطنطينية وغيرهـا في طلب كتـب العلم، كذلك كان شـأن المُحَدِّثين والفقهـاء الذين رحلوا للأخذ عن شيوخهم، وكان باعثهم الديني يذلل كل عقبة، ويسهل كل مشقة.

والواقع أن مكَّة المُكَرَّمة قد شهدت نشاطًا علميًّا بارزًا، نهض به علماء مَكّيون، وصـارت مَكَّة المُكَرَّمة مركزًا لاجتذاب العلماء والطـلاب من جميع أقطار العالم الإسـلامي؛ من بلاد المغرب والأندلس تارة، ومن بلاد المشـرق الإسلامي -ويأتي في مقدمتها بلاد ما وراءَ النَّهْرِ- تارة أخرى.

والمقصود ببلاد ما وَراءَ النَّهْر: تلكم المناطق الخصبة السهلة الواقعة بين نهري سَيْحون -سِرْ دِرْيَا حاليًا- وجَيْحون -أَمُّوْ دِرْيَا حاليًا- اللذين يصبان في بحيرة خُوارَزْم -بحر أورال حاليًا، والشاطئ الأيسر لنهر سَيْحون؛ ويشمل: طَخَارِسَتان والخُتَّل- وهذه البلاد أطلق عليها المسلمون قديمًا بلاد ما وَراءَ النَّهْر، وتعرف حاليًا بدول آسيا الوسطى (وهى: كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، طاجكستان، تركمانستان)، وإن كانت جمهورية أوزبكستان المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقًا في الثامن من ديسمبر [١٤١٢هـ/ ١٩٩١ م] تشغل الحيز الأكبر منها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه البلاد قد فتحها القائد المُظفَّر قتيبة بن مسلم الباهلي [٤٦-٩٦ هـ/ ٦٦٩ - ٧١٥م] في خلافة الوليد بن عبد الملك [٨٦ - ٩٦هـ/ ٧٠٥ - ٧١٥ م]، ونجحت الدولة الأموية في نشر الإسلام بين سكانها. كما نجحت الدولة العباسية في تعميق انتشار الإسلام في هذه البلاد حتى أخذت طابعًا إسلاميًّا واضحًا خلال القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وأصبحت بلاد ما وَراءَ النَّهْر جزءًا من كيان الدولة الإسلامية.

وترجع أهمية هذه الدراسة لعدة اعتبارات مهمة، وهي:

أولًا: إن في الرحلة فائدة علمية كبيرة للعالم ولطالب العلم. أما العالم فيزداد علمًا إلى علمه وينشر علمه بين الناس، وأما طالب العلم فإنه يزداد ثقافة ومعرفة وكثرة في منابع الثقافة والحضارة. هذا، وقد كانت الرحلة العلمية معروفة لدى المسلمين الأوائل منذ فجر الإسلام، ثم في عهد الصحابة (رضي الله عنهم) حيث كانوا يرحلون المسافات الطوال لزيادة العلم والمعرفة. وفي العهود التي تلت عهد الصحابة (رضي الله عنهم) في القرنين الثاني والثالث الهجريين/ الثامن والتاسع الميلاديين وبعدهما، ازدادت الرحلة في طلب الحديث والسُّنن والأحكام الشرعية وسائر العلوم الدينية. وهكذا عَرف سلفنا أهمية الرحلة، فركبوا المركب

الصعب، وتحملوا قسوة الحياة حتى كان الواحد منهم يُعرف بنسبه إلى عدة بلاد، فيقال: البغدادي ثم المكي ثم الشامي؛ وذلك لأنه رحل إلى هذه البلاد، وروى عن شيوخها.

ثانيًا: الرغبة في ربط الماضي بالحاضر، وتذكير الشعب الأوزبكي بتاريخه الإسلامي المجيد، وأنه جزء من العالم الإسلامي، فلابد من الوصول إلى أقصى درجات التعاون معه. يقول العلامة ابن خلدون عن عروبة علماء ما وراء النهر: «فإن عرض لك ما تسمعه من أن سيبويه والفارسي والزمخشري وأمثالهم من فرسان الكلام [وسائر العلماء] كانوا أعجامًا مع حصول هذه الملكة لهم، فاعلم أن أولئك القوم الذين نسمع عنهم إنما كانوا عجمًا في نسبهم فقط، أما المربى والنشأة فكانت بين أهل هذه الملكة من العرب ومن تعلمها منهم، فاستولوا بذلك من الكلام على غاية لا وراءها»[1].

ثالثًا: إن كلا البلدين قد ازدهرت فيه الحياة العلمية، فإن كانت بلاد ما وَراءَ النَّهْرِ وارثة علوم إقليم خراسان، فإن مكَّة المُكَرَّمة هي وارثة علوم الإسلام، لذا كان من الطبيعي أن يجمع العلماء في رحلتهم بين البلدين. يقول العلامة ابن خلدون: «واختص العلم بالأمصار الموفورة الحضارة ... وبقي بعض الحضارة فيما وراء النهر؛ لما هناك من حضارة بالدولة التي فيها، فلهم بذلك حصة من العلوم والصنائع لا تنكر»[2].

المبحث الأول: كل الطرق تؤدي إلى مكَّة المُكَرَّمَة

كثيرًا ما يردد المؤرخون عبارة «كل الطرق تؤدي إلى روما»، ولكن الحقيقة التاريخية التي لا تدع مجالًا للشك أن كل الطرق تؤدي إلى مكَّة المُكَرَّمة، فعندما تولى العباسيون الخلافة الإسلامية، أعطوا التجار حافزًا قويًا على مواصلة نشاطهم، ومن ثم قاموا بحفر الآبار، وإقامة المحاط التجارية في طرق القوافل، وأنشأوا المنائر في الثغور، وأصبحت قوافل المسلمين تجوب البلاد. ولم تكن العناية

بهذه الأشياء فقط، بل وكلوا مَن يحرس هذه الطرق، ويقوم بتأمينها، كما أنشأوا الفنادق، والقياسر، والخانات والسُبل، والرُبط؛ كل ذلك لخدمة التجار وطلاب العلم[٣].

أولًا: الطرق البرية الداخلية في بِلَاد مَا وَرَاءَ النَّهْرِ:

استعمل التجار وطلاب العلم في الطرق البرية الحيوانات في نقلهم، ومن أمثلتها: الخيل والبغال والحمير والجمال، وكانت تسير في نظام القوافل، وكان التجار وطلاب العلم يتبعون طرقًا تجارية رئيسة، وضعت عليها العلامات الإرشادية لمساعدة التجار وطلاب العلم على مواصلة سيرهم.

ومن حُسن الحظ، أن المصادر الجغرافية الإسلامية[٤] قد أمدتنا بمادة غزيرة حول هذا الموضوع، ولكنها تبدو متناقضة أحيانًا، وطويلة في أحيانًا أخرى، لذا سوف أُقصر الحديث على الطرق الرئيسة فقط، معرضًا عن ذكر المتناقضات، ومركزًا في الوقت نفسه على الأقاليم الرئيسة التي تصل بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ بمَكَّة الْمُكَرَّمَة.

فبعد عبور المسافر لنهر جَيْحون يصبح بذلك في بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ، وكان المعبر الرئيس على نهر جَيْحون مما يلي آموية (آمل)، ثم إلى مدينة فربر، ومنها يسير الطريق إلى بِيْكَنْد، ثم يتجه إلى بُخَارَى، ثم يسير الطريق بمحاذاة نهر الصُغْد حتى يصل سَمَرْقَنْد، ثم توجد شبكة من الطرق البرية التي تغطي هذا الإقليم بالكامل وتربط بين مدنه المختلفة.

ثانيًا: الطرق البرية الخارجية (الدولية):

وكما اهتم الخلفاء العباسيون بالطرق الداخلية، فقد اهتموا كذلك بالطرق الخارجية، التي تُعرف بالطرق الدولية، والتي ساعدت على ربط مكَّة الْمُكَرَّمَة بمختلف دول العالم حينذاك، وبذلك أضحت هذه العاصمة المقدسة ملتقى طرق المواصلات العالمية.

ولا يلزمنا أن نذكر الطرق الرئيسة التي تصل إلى مكَّة المُكَرَّمَة شرقًا وغربًا[٥]، وإنما أُركز بوجه خاص على الطرق الشرقية التي تمر ببلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ حتى تصل إلى مَكَّة المُكَرَّمَة في هذا الوقت، والتي سلكها طلاب العلم للوصول إلى هدفهم. وكانت هناك ثلاث طرق، تربط بعضَها ببعض طرقٌ فرعية بحيث كان من السهل المرور من طريق لآخر. وهذه الطرق باختصار هي[٦]:

(أ) طريق الشمال: يبدأ من الحدود الصينية، ويمر بصحراء جوبي، ويصل إلى نهر سيحون، ومنها إلى الإمبراطورية البيزنطية، وهذا الطريق أقل الطرق خصوبة، وأكثرها وعورة.

(ب) الطريق الأوسط: يمتد من حدود الصين، ثم يمر بجبال تيان شان، ثم يصل إلى مدينة كاشغر، ومنها يتجه إلى إقليمي فرغانة، وأشروسنة، مارًا ببلاد الصغد -بُخَارَى وسَمَرْقَنْد- ومن هناك ينحرف صوب الجنوب الغربي حتى يصل إلى بلاد فارس، وكان هذا الطريق أكثر الطرق ثراء وخصوبة واستخدامًا[٧].

(ج) الطريق الجنوبي: يبدأ من الصحراء الشاسعة على الحدود الصينية، حتى مدينة يوغنك[٨]، ثم يجتاز هضبة البامير، ثم إقليم بذخشان وطخارستان، ثم يصل أخيرًا إلى الهند[٩].

وهكذا يتضح لنا من هذه الطرق الثلاث أن التجارة التي تريد الوصول إلى أقصى شرق العالم الآسيوي، كان لابد لها من المرور على بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ، ومن ثم فقد سهلت هذه الطرق على طلاب العلم الوصول إلى مكَّة المُكَرَّمَة.

وأما عن طرق مَكَّة المُكَرَّمَة الداخلية، فكان بها «أَرْبعةُ مداخلَ وشَوارِعَ يُدْخَلُ منها، ويُخْرَجُ منها، فمنها الطَّرِيقُ الْعُظْمَى، وهي الْمَعْلَاةُ على كَدَاءَ، مَحَجَّةُ الْعِرَاقِ بِئْرُ مَيْمُونِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، وَالطَّرِيقُ الأخرى وهي الْمُسْفِلَةُ يسلُكُها أهل

اليمن، وطريقان بالثَّنِيَّة، إحداهُمَا على كُدًى وَذي طُوًى يسلكها أَهْلُ الشَّام وأهل مِصْرَ، ومن أَرَادَ الْعِرَاقَ على طَرِيقِ الْمَدِينَة، والأخرى ثَنِيَّةُ الْمَقْبَرَة (الحُجُون)، وهي ثَنِيَّةُ الْمَدَنِيِّينَ التي تُشْرِفُ على الْحَجُون، فهذه طُرُقَاتُ مَكَّةَ وَشَوارِعُهَا. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّه -رضي اللَّه عنه- ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ -صلى اللَّه عليه وسلم- قَالَ: مَكَّةُ كُلُّهَا طَرِيقٌ يُدْخَلُ مِنْ هَاهُنَا، وَيُخْرَجُ مِنْ هَاهُنَا». وقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: «رَأَيْتُ مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِرِ دَخَلَ مِنْ ثَنِيَّةِ الْمَدَنِيِّينَ حَتَّى أَتَى الْأَبْطَحَ فَأَنَاخَ بِهِ»[١٠].

رأينا فيما سبق اهتمام الخلافة الإسلامية في مختلف العصور الإسلامية بالطرق الداخلية والخارجية للدولة الإسلامية. ونظرًا لبُعد كثير من البلدان الإسلامية عن مَكَّة الْمُكَرَّمَة، أصبح من اللازم على الخلافة الإسلامية تهيئة السُبل أمام التجار وطلاب العلم والحجاج والزوار، حتى يستطيعوا مواصلة سفرهم دون عناء كبير، وحتى يتيسر للولاة أداء واجب الإشراف عليهم على الوجه الأكمل، لذا فقد أقيمت على طول الطرق المؤدية إلى مَكَّة الْمُكَرَّمَة منشآت مختلفة. ومع اختلاف أسماء وطرز وعمارة هذه المنشآت إلا أنها أقيمت لتحقيق غرض واحد، ألا وهو خدمة المسافرين[١١].

وأهم هذه المنشآت: القيسارية، والخان، والفندق، والرباط. ولا بأس أن أُلقي بعض الضوء عليها:

١. القيسارية: وهي تتكون من مجموعة من المباني العامة، بها حوانيت ومصانع ومخازن ومساكن، وبها كذلك أروقة مختلفة، وكان في بعض القياسر مساجد للتجار المسلمين[١٢]، وتعلوها رباع ذات مساكن خصِّصت للتجار مقابل أجر معين.

٢. الخان: هو مبنى ضخم يحتوي على مجموعة من الحوانيت الكبيرة والصغيرة، ومستودعات البضائع. ويتوسط الخان فناءٌ كبير على هيئة رواق مغطى، حيث يحفظ التجار بضائعهم. وفي هذا الخان يجد التجار المأوى لهم ولدوابهم[١٣].

٣. الفنـدق: هو بناء ضـخم مربع على شـكل حصـن، تقـع خارجه حدائق غرسـت بالأشـجار. والفندقُ -غالبًا- يتألف من عدة طوابق، وفي الدور الأرضـي منه كانت توجد المخازن والحوانيت التي تطل على فناء داخلي فسـيح، يسـمح بتعبئة البضـائع وتفريغهـا، في حين تضـم أدواره العليا مساكن التجار التي كانوا ينامون فيها، ويغلقون غرفهم بأقفال[١٤].

صفوة القول: أن المنشآت التي أقيمت على طول الطرق في الدولة الإسلامية، وضـعت لخدمـة حركة التجـارة الداخليـة والخارجية، حيث كانت الحاصـلات التجارية تُجلَب إلى هذه المنشآت، ومنها تُعَرض مع غيرها من السلع في الأسواق، وفي الوقت نفسه يسَّرت سُبل الراحة لطلاب العلم والحجاج المسافرين.

ثالثًا: عالمية مَكَّة الْمُكَرَّمَة:

بعد انتشـار الفتوحات الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها كان على سائر الأمم أن تُسـلم بأن هذه الأمة الجديدة -أعني أمة الإسـلام- قد بلغت بالفعل درجـة عالية من المدنية، وأنها قـادرة على مزيد من التقدم والرقي. وأصـبحت التجـارة الإسـلامية في ظل الدولة العباسـية مظهرًا من مظاهر أُبهة الإسـلام، وصـارت هـي السـيدة في بلادهـا، وكانت سـفن المسـلمين وقوافلهـم تجوب كل البحار والبلاد، وأخذت تجارة المسلمين المكانة الأولى في التجارة العالمية. وكانت الإسـكندرية وبغداد، هما اللتان تقرران الأسـعار للعالم -في ذلك العصـر- في البضائع الكمالية على الأقل[١٥].

وبخصـوص بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ، ونظـرًا لموقعها الجغرافي، وكثرة منتجاتها؛ فقد أدت دورًا كبيرًا في ربط بلاد الصين والهند شرقًا، وبلاد الروس والصقالبة والخزر شمالًا، بالخلافة العباسية في بغداد وصولًا إلى مَكَّة الْمُكَرَّمَة.

فمكَّـة الْمُكَرَّمَة بلد الله الحرام؛ تهفوا إليها قلوب المسـلمين من مختلف بقاع

الأرض لأداء شعائر الحج. وكانت بلاد ما وَراءَ النَّهْرِ -على الرغم من بُعد ديارهم- أول سابق إلى الحج، لا يدخل مكة أحد قبلهم، ولا يخرج منها أحد بعدهم، وذلك على قول الإصطخري[١٦]. وقد صدق فيما قال؛ فما زال أهل تلك البلاد يتمتعون بالطاعة، وحُسن العبادة لله سبحانه وتعالى، على قول أحد الباحثين المعاصرين[١٧].

وعلى كلٍّ، فإن موسم الحج عند المسلمين موسم عبادة، وتجارة في الوقت نفسه، فقد أحل الله تعالى فيه البيع والشراء. قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[١٨]. قال ابن عباس (رضي الله عنه): «وأما منافع الدنيا فما يصيبون من منافع البُدْن والذبائح والتجارات»[١٩].

فكان من الطبيعي -إذن- أن يأخذ أهل بلاد ما وَراءَ النَّهْرِ في أثناء ذهابهم إلى مَكَّة المُكَرَّمَة ما يلزم أهل هذه البلاد من منتجات مختلفة؛ مثل: المنسوجات، والديباج، والحرير، والمسك، وغيرها، ثم يعودون إلى بلادهم بكثير من المنتجات المختلفة من أسواق مَكَّة المُكَرَّمَة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيرًا من طلاب العلم من بلاد ما وَراءَ النَّهْرِ قد استغل وجود هذه الشبكة الضخمة من الطرق البرية الداخلية والخارجية، فكانوا يصحبون التجار والحجاج للوصول إلى مَكَّة المُكَرَّمَة، فالعاصمة المقدسة كانت تموج بالحركة العلمية التي بدأت في حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم أخذت في الاتساع بعده، وذلك بعد أن تفرق الصحابة في جميع أنحاء الدولة الإسلامية، وإن شئت فقل: وُزِّعوا على الأمصار قصدًا إلى تعليمها، فبدؤوا يعلمون الناس أصول دينهم. هؤلاء الصحابة العلماء الذين تفرقوا في الأمصار أنشأوا حركة علمية في كل مِصر نزلوا فيه، وكونوا مدارس علمية، وكان لهم تلاميذ ينقلون عنهم العلم، فتخرج عليهم التابعون ثم تابعوهم[٢٠].

ويطول بنا القول لو أحصينا جميع طلاب العلم الذين رحلوا من بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ ونزلوا مَكَّة الْمُكَرَّمَة، فهذا يستحق أن يُفرد له كتاب كامل، لذا سوف يُقصر الحديث في هذا البحث على بعض العلوم الإسلامية؛ لأن رجالهم كانوا من أكثر الناس رحلة في طلب العلم.

المبحث الثاني: القُرَّاء والمُفَسِّرون

كان القرآن الكريم أول ما يُبدأ به في طلب العلم، فبعد أن يحفظه الطالب جيدًا، يبدأ بعد ذلك في دراسة العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم؛ وأولها: علم القراءات، وهو علم يدور حول كيفية قراءة ألفاظ القرآن الكريم. وقد نشأ بسبب خاصية الخط العربي؛ إذ إن الرسم الواحد للكلمة الواحدة يُقرأ بأشكال مختلفة تبعًا للنقط فوق الحروف أو تحتها.

كما أن تباين لهجات العرب والمسلمين من الشعوب المفتوحة أوجد اختلافًا في النطق بحروف القرآن الكريم، ثم إنه -أعني القرآن الكريم- يشتمل أصلًا على ألفاظ القبائل العربية المختلفة، وإن كانت ألفاظ قريش هي الغالبة، تليها هذيل وكنانة وغيرها من قبائل الجزيرة العربية، ولذلك اتفق بعد البحث والاستقصاء على قراءات معينة، أو ما سُمي أيضًا بالتجويد، أُيدت بأحاديث نبوية، وروايات الصحابة والتابعين، وقصد من تنوعها التسهيل.

ومن أشهر القُرَّاء الذين رحلوا من بلاد ما وراء النهر إلى مكة المكرمة؛ الإمام، القُدْوَة[٢١] عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَحْمَدَ بنِ الحَسَنِ العِجْلِيُّ الرازي[٢٢]، حفظ القرآن الكريم في صغره، وجوّده، وكانت له رحلة طويلة في طلب العلم؛ قرأ بِمَكَّة الْمُكَرَّمَة على أَحْمَد بن فِرَاس، وَعَلِيٍّ بن جَعْفَرٍ السيروَاني الزَّاهد، وَوَالده أَبِي العَبَّاسِ بن بُنْدَار، وَبَالرَّيّ على جَعْفَر بن فنَاكِي، وَبِبَغْدَادَ على أَبِي الحَسَنِ الرّفَاء، وَبِدِمَشْقَ[٢٣] على عَبْدِ الوَهَّابِ الكلاَبِيّ، وبأَصْفَهَان على أَبِي عَبْدِاللّه بن مَنْدَة[٢٤]. بالإضافة إلى شيوخ الْبَصْرَة، وَالْكُوفَة، وَحَرَّان، وَتُستر، وَالرُّهَا، وَفَسَا،

وَحِمْص، وَمِصْـرَ[٢٥]، وَالرّملَة، وَنَيْسَابُوْر[٢٦]، وَنَسَـا، وَجُرْجَان. «وَجَال فِي الآفَاق عَامَّـة عُمُره، وَكَانَ مِنْ أَفـرَاد الدَّهْر عِلْمًا وَعملاً»؛ كما يقـول أحد المؤرخين[٢٧]. وكَانَ الـرَّازِيُّ ثِقَةً، جَوَّالًا، إِمَامًا فِي القِرَاءات، أَوحدَ فِي طريقِه، مَهِيْبًا، فَصِـيْحًا، حسـنَ الطَّرِيقَة، كَبِيْرَ الْوَزْن[٢٨]، جلس لتعليم القرآن الكريم، واشـتهر بالضبط، وجـودة القراءة[٢٩]، فأقبل عليه حفاظ القرآن، ومـن الذين أخذوا عنه: عليّ بن الحسـن الرّبعي، وأحمد بن محمد القنطري، وغيرهما من إقليم نَسَـفَ وبِلَاد ما وَرَاءَ النَّهْر. يضـاف إلى ذلك، أن مصـادرنا التاريخيـة قد حفظت لنا مجموعة كبيرة من أوجه القراءات التي تفرد بها[٣٠]. كما وصـلت إلينا بعض مُصَـنَّفاته، ومنها: «جامـع الوقوف»[٣١]، و«فضـائل القرآن وتلاوتـه»[٣٢]، و«حروف عبدالله ابن عامر اليحصـبي والاختلاف بين أصحابه»[٣٣]، و«الرد على أهل الكلام»[٣٤]، وغيرهـا[٣٥]. تُوُفِّيَ -رحمه الله تعالى- بعد رحلة مليئة بالعطاء، وذلك يوم الأحد التاسع عشر من شعبان سنة [٤١٨هـ/ ١٠٢٧م][٣٦].

ومنهـم: محمد بن محمد بـن أحمد بن هميماة الرامشـي الْبُخَارِيّ. ولد فِي بُخَارَى سـنة [٤٠٤هـ /١٠١٤م]، وحفظ القرآن الكريم فِي صغره، ثم سرعان ما صار مقرئًا عارفًا بعلوم القرآن الكريم، وكان له حظ وافر من النحو وعلوم اللغة العربية. وقد أخذ علم القراءات بنَيْسَابُوْر عن عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله السراج، والحسين بن محمد بن فنجويه الدينوري، وعبد الرحمن بن الحسن بن عليـك الحافظ، وبمكـة المكرمة من محمد بن علي بن محمد بن صـخر الأزدي، وبالرملة من محمد بن الحسـين بن علي بن الترجمان الصوفي، وبتنيس من علي ابن الحسـين بن عثمان بن جابر المِصْـرَي، وطبقتهم[٣٧]. وقد تولى تدريس علوم القرآن الكريم واللغة العربية فِي المدرسـة النظامية بنَيْسَـابُوْر بتكليف من الوزير نظام المُلـك[٣٨]؛ فكان يقرئ الناس ويحدّثهم؛ فكان مـن أبرز تلامذته: عمر بن علي بن سهل السلطان، وعمر بن أحمد بن منصور الصفار بمَرْو، وإسماعيل بن

عبد الرحمن العصائدي بسنج، وعبد الخالق بن زاهر الشحامي، وزوجته أم سلمة ستيك بنت أبي الحسن الفارسي، وناصر بن أبي القاسم الواعظ، وسعيد ابن عبد الله الملقاباذي، وغيرهم[٣٩]. ظل الرامشي يدرِّس في المدرسة النظامية، إلى أن توفاه الله تعالى في جمادى الأولى بنَيْسَابُوْر، ودُفن بمقبرة باب معمر[٤٠].

ومن القُرَّاء المغمورين: بكر بن النضر بن جماهر الخلقاني السَمَرْقَنْديّ، يُعرف بابن أبي بكر المستملي، أقام بمَكَّة المُكَرَّمَة كثيرًا، وكان مقرئ البيت الحرام[٤١]. وكان من أبرز تلامذته صالح بن أبي جابر الكرابيسي[٤٢]. ولم أعثر على تاريخ وفاته.

ومن أقدم المُفَسِّرين ببلاد ما وَرَاءَ النَّهْر؛ خلال عصر الدولة الطَّاهِريَّة، محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي الْفِرْيَابيّ[٤٣] الشَّاشيّ، الذي رحل في طلب علم التفسير، ونزل قيسارية بفلسطين[٤٤] ومَكَّة المُكَرَّمَة[٤٥]. وكان ثقة[٤٦]، حافظًا، عابدًا[٤٧]. حدَّث عن عمر بن ذر، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وجرير ابن حازم، وورقاء بن عمر الخَوَارِزْمي، وخلق سواهم[٤٨]. تتلمذ على يديه عباس الترقفي، وعبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وأمم سواهم[٤٩]. وقد ارتحل إليه أحمد بن حنبل، فبلغه موته، فرجع من حمص[٥٠]. وكانت له كثير من المُصَنَّفات؛ منها: كتاب «التفسير»[٥١] رواه عنه عبدالله بن محمد بن سعيد ابن أبي مريم، وقد أفاد منه الثعلبي في كتابه «الكشف والبيان»[٥٢]، وكتاب «ترك المراء عن القرآن»[٥٣]، وكتاب «الطهارة»، وكتاب «الصلاة»، وكتاب «الصيام»، وكتاب «الزكاة»، وكتاب «المناسك»، وغيرها. تُوُفِّيَ في ولاية طلحة بن طاهر [٢٠٧-٢١٣هـ/٨٢٢-٨٢٨م]، سنة [٢١٢هـ/٢٧ م][٥٤].

ومن أشهرهم كذلك: سعيد بن إبراهيم بن معقل بن الحجاج النَسَفَيّ. كان ثقةً جليلا[٥٥]، روى عن أبيه -الذي سبق ذكره-، وعبدالله بن عبدويه، وأهل بلده، وأهل خُراسَان والعراق، ارتحل في حياة أبيه مع محمد بن طالب، وعبد

المؤمن بن خلف النسفي. وكتب الحديث بالعراق عن محمد بن يونس الكديمي، وبمَكَّة المُكَرَّمَة عن علي بن عبد العزيز، ومحمد بن علي بن زيد، وأبي يحيى ابن أبي مغيرة، وبصنعاء اليمن عن إبراهيم بن محمد بن سويد الصنعاني، وعبدالله بن أحمد الشامي، والحسن بن عبد الأعلى، وببلخ عن عبد الصمد ابن الفضل البلخي، ومعمر بن محمد البلخي، وغيرهم[٥٦]. وقد أفنى عمره في محاربة القرامطة[٥٧]، وأصابته محن كثيرة بسبب ذلك حتى نصر الله دينه، وأظهره عليهم بعدما قاسى المحن الكثيرة، حتى آل الأمر إلى أن قتل زعيم أمرهم محمد بن أحمد بن حمدويه البزدوي وصاحبه محمد بن سعيد بن معاذ المناديلي البُخارِيّ المعروف بالصباغ شر قتلة، وصلبا في أول ولاية الأمير نوح بن نصر بن أحمد بن إسماعيل السَّامانيّ، بمعاونة الشيخ أحمد بن محمد العجلي، والوزير محمد بن أحمد السُّلَمِيّ المَرْوزيّ، وكان ذلك في سنة [٣٣٣هـ/٩٤٤م]، ثم جعل بعد ذلك يتتبعهم، ويكشف عوراتهم، ويقهرهم حتى مزقهم كل ممزق، كما يقول أحد المؤرخين[٥٨]. روى عنه أهل نَسَفَ وأهل سَمَرْقَنْد وبُخَارَى والغرباء من أهل الآفاق[٥٩]، ومنهم: إسماعيل بن إبراهيم بن خنرة الصنعاني[٦٠]، ومسلم بن بشر ابن عروة بن عوجر الأبناوي الصنعاني[٦١]، ومُحمَّد بن إسْمَاعيل بن يُوسُفَ بن يَعْقُوبَ اليعقوبي النَسَفَيّ [المُتَوَفَّى عام: ٣٨٩ هـ/٩٩٩م][٦٢]، وآخر من روى عنه ممَن بقي في الدنيا؛ منصور بن نصر الكاغدي السَمَرْقَنْديّ، عاش بعده ثلاثًا وثمانين سنة. وإلى جانب اشتغاله بعلم الحديث، اشتغل أيضًا بعلم التفسير، وكان أحد موارد الثعالبي في كتابه[٦٣]. تُوُفِّيَ بسَمَرْقَنْد، ودفن يوم الخميس الثامن عشر من ذي القعدة سنة [٣٤١هـ/٩٥٣م].

المبحث الثالث: المُحَدِّثون

عرَّف العلماء علم الحديث بأنه: «كل ما ورد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير»[٦٤]. وبعد عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم)

ضُـم إلى الحديث ما ورد عن الصـحابة (رضي الله عنهم)؛ فهم الذين عاشروا الرسـول (صـلى الله عليه وسلم) وسمعوا منه، وشـاهدوا أعماله، ثم حدثوا بما رأوا وبما سـمعوا، ثم جاء التابعون فعاشروا الصـحابة، وسمعوا منهم، ورأوا ما فعلوا، فكان من الأخبار عن رسـول الله (صـلى الله عليه وسـلم) وأصـحابه ما عرف باسم «الحديث»[٦٥].

وقد بزغ القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، ودولة الخلافة العباسية في أوج ازدهارها، مترامية الأطراف تتخذ من مرو -عاصمة إقليم خراسان- مركزًا تدير منه شـؤون الخلافة، حيث كان المأمون يسـتقر هناك، وبعد سـت سـنوات، وبالتحديـد في عام [٢٠٤هـ/٨١٩م] انتقل المأمـون إلي بَغْدَاد -بعد قتل الأمين- وعهـد بإدارة شـؤون الإقليم إلى الوالي غسـان بن عبـاد [٢٠١- ٢٠٥هـ /٨١٩-٨٢١م] الذي فشل في القضاء على الثورات التي نشبت ضده، ولم يستطع أن يعيد الهدوء والاسـتقرار لهذه البلاد[٦٦]. لذا رأى المأمون أن يعهد بإدارة شـؤون هذا الإقليم لقائد كفء، مشـهور بإخلاصـه وولائه للمأمون؛ وهو طاهر بن الحسين، الذي تولى أعمال المشـرق الإسلامي، واسـتطاع أن يقيم أُسرة خاصة به حكمت هـذه الأرجاء خلال الفترة مـن [٢٠٥ -٢٥٩هـ/٨٢١ – ٨٧٢م]، وظلت تعترف بالسيادة العباسية. ونجح طاهر [٢٠٥ ـ ٢٠٧هـ/٨٢٠ ـ ٨٢٢م] في جباية خراج البلاد، والقضـاء على الفتن والثورات التي نشـبت ضده، كما راعى حقوق الدولة في شـؤون الحكـم والإمارة، وشـؤون الرعية في تحقيق العدل فيمـا بينهم. ومما تجدر الإشـارة إليه أن حكام الدولة الطاهرية كانوا يهتمون بالعلم، ويرفعون من شأن العلماء.

فمن أقدم المُحَدّثين ببلاد ما وَراءَ النَّهْر الذين رحلوا إلى مكة المكرمة، الْإِمام محمد بن سَـلام [بالتخفيف] بن فرج الْبُخـارِيّ، أبو عبد الله الْبِيْكَنْديّ. ولد في سنة [١٦٢هـ/ ٧٦٩م] في مدينة بِيْكَنْد إحدى قرى إقليم بُخَارَى، الواقعة على نهر

جَيْحون، فنُسب إليها. عمل ابن سَلَام بالتجارة في بداية حياته، ثم التفت إلى طلب العلم، وخاصة علم الحديث، فرحل من أجله إلى آفاق العالم الإسلامي، فبدأ بإقليم خُوَارَزْم، المتاخم لإقليم بُخَارَى، فسمع بها: عبد الكريم بن الأسود البصري، ومغيرة بن موسى[٦٧]. وبعد أن قضى رحلته ببلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ، يمَّم وجهه إلى حاضرة العالم الإسلامي (بَغْداد)، فسمع بها من أبي الأحوص سلام ابن سليم[٦٨]، وأبي إسحاق الفزاري[٦٩]، وسفيان بن عينية[٧٠]، وغيرهم.

ثم رحل ابن سَلَام بعد ذلك إلى مَكَّة الْمُكَرَّمَة، ومنها إلى المدينة المنورة؛ للسماع من إمامها وعالِمها مالك بن أنس [٩٣ -١٧٩ هـ / ٧١٢ -٧٩٥ م]، غير أنه لم يسمع منه[٧١]، قال عن نفسه: «أدركتُ مالك بن أنس، فإذا الناس يقرؤون عليه، فلم أسمع منه»[٧٢]. وهذه مسألة تستحق المناقشة من قِبل الْمُحَدِّثين؛ إذ كيف يرحل ابن سلام من بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ إلى المدينة لرؤية الْإِمَام مالك بن أنس، ولا يأخذ عنه؟!

مما سبق نستنتج أن ابن سَلَام قد طوّف في معظم أنحاء العالم الإسلامي، وسمع كثيرًا من مشائخ زمانه، حتى وصل عدد شيوخه إلى الأربعمائة[٧٣]. فاستطاع من خلال رحلته العلمية الطويلة من بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ حتى مَكَّة الْمُكَرَّمَة، أن يجمع كثيرًا من علم الحديث، فكان «يحفظ نحوًا من خمسة آلاف حديث»[٧٤]. قال السمعاني: «كان فقيهًا، مُحَدِّثًا، ثقةً»[٧٥]، وقال الصفدي: «طوّف وكتب الكثير»[٧٦]، وقال السيوطي: «كان من كبار الْمُحَدِّثين، وله حديث كثير ورحلة»[٧٧].

ذاعت شهرة ابن سَلَام الْبِيْكَنْديّ في العالم الإسلامي بصفته مُحَدِّثًا ثقة، فأقبل طلاب العلم عليه، ينهلون من علمه، ويتعلمون من خُلقه، بل أستطيع القول: إن ابن سَلَام قد نجح في تكوين حركة علمية في مدينة بُخَارَى، حببت إلى الطلاب دراسة علم الحديث وعلومه، فأنجبت لنا هذه الحركة كثيرًا من أئمة علم الحديث، يأتي في مقدمتهم الْإِمَام محمد بن إسماعيل الْبُخَارِيّ؛ الذي

روي عن شـيخه ابن سَلَام في كتابه: «الْجَامِع الصَّحِيح»[٧٨]، ومحمد بن إبراهيم البكري[٧٩]، وعبيد الله بن واصل[٨٠]، وأبو عمر محمد بن بُجير السَمَرْقَنْديّ[٨١]، وطفيل بن زيد النَّسَفي[٨٢]، وعبدالله بن عبد الرحمن الدَّارِمِيّ[٨٣]، وغيرهم من أئمة علم الحديث.

وقد ذكر بعض المؤرخين أن ابن سَلَام الْبِيْكَنْديّ: «صَنَّف في كل باب من أبواب العلـم»[٨٤]، غير أنهم لم يذكروا لنا أسـماء مُصَـنَّفاته، ولعـل التاريخ يجود علينا بالعثور على بعض هذه المُصَـنَّفات، فنقف على طريقتـه في التأليف. تُوُفِّيَ -رحمه الله تعالى- يوم الأحد لسبع مضين من صفر سنة [٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م][٨٥].

صـفوة القـول: أن ابـن سَـلَام الْبِيْكَنْديّ يعـد أقدم من رحـل في طلب علم الحديث من بلاد ما وَرَاءَ النَّهْر إلى مكة المكرمة، وعندما عاد إلى مسـقط رأسـه نجح في تكوين حلقة علمية كبرى في مسجد بُخَارَى، أنجبت لنا هذه الحلقة كثيرًا من أئمة الحديث العظام، وكانت في الوقت نفسه تمهيدًا لظهور المُصَنَّفات الكبار في السُنَّة النبوية، من أمثال: سنن الدَّارِمِيّ وصحيح الْبُخَارِيّ وغيرهما.

ومن المُحَدِّثين الثقات عَلَيُّ بْنُ حَكِيم السَّمرقَنْديّ، الذي جاور بيت الله الحرام مـا يقرب من عشـرين عامًا. ولد في مدينة سَـمرقَنْد[٨٦]، وكانـت له رحلة علمية طويلة في طلب العلم، فدخل خراسـان، والرِّيّ، وفارس، وبَغْدَاد، ودمشق وغيرها من الأمصار الإسلامية[٨٧]، ثم استقر به المقام في مكة المكرمة. سمع خلال تلك الرحلـة من سـادات المُحَدِّثين والعلمـاء من أمثال وكيع بن الجرّاح، وسـفيان بن عيينة، وأبي مقاتل حفص بن سـلم السَّمرقَنْديّ، وغيرهم[٨٨]. روى عنه كثير من أهـل العلم في بلاد ما وَرَاءَ النَّهْر ومكـة المكرمة، منهم: جعفر الفريابي، وجيهان الفَرْغَـانيّ، وغيرهمـا[٨٩]. قال أحـد المؤرخـين: «كان فقيهًا زاهـدًا يعرف بعليٍّ البكّاء؛ لكثرة بكائه، جاور بمَكَّة نحوًا من عشرين سنة، وكان ثقة»[٩٠]. مات بمكة المكرمة سنة [٢٣٥هـ/٨٤٩م][٩١].

وإذا جاء الحديث عن الْإِمَام الْبُخَارِيُّ، فإنه يستحق أن نفرد الكلام عنه بشيء من التفصيل: إنه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدزبه، أبو عبدالله الجُعْفي الْبُخَارِيّ[٩٢]. كان بَرْدزبه -الجد الأعلى- للْبُخَارِيّ فارسي الأصل، عاش ومات مجوسيًا. وكان أول مَن أسلم من أجداد الْبُخَارِيّ المغيرةُ، وكان إسلامه على يد «اليمان الجعفي» والي بُخَارَى آنذاك، فانتمى إليه[٩٣].

لم تمدنا المصادر التاريخية بشيء يذكر عن جده إبراهيم. أما أبوه إسماعيل فكان أحد العلماء الورعين، رحل في طلب العلم، فسمع مالك بن أنس، وحماد ابن زيد، وصالح بن المبارك، وجماعة غيرهم. وعنه أخذ كثير من طلاب العلم، منهم: أحمد بن حفص[٩٤]، وجماعة من العراقين. وكان إسماعيل ورعًا، خاشعًا، يخاف الحرام، ويخشى الله تعالى ويتقه. قال حين حضرته الوفاة: «لا أعلم في جميع مالي درهمًا من شبهة»[٩٥]. ولعل ذلك يوضح لنا أن الْبُخَارِيّ نشأ في بيئة علمية، فأبوه كان مُحَدِّثًا كبيرًا، ولا يخفى علينا ما للبيئة من تأثير على الإنسان.

ولد الْبُخَارِيّ في مدينة بُخَارَى بعد صلاة الجمعة في ثالث عشر من شوال سنة [١٩٤ هـ/٨٠٩ م]. تُوُفِّيَ والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وكانت امرأة تقية نقية، لا تقل ورعًا عن أبيه. روى غُنْجَار في كتابه «تاريخ بُخَارَى»: إن محمد ابن إسماعيل الْبُخَارِيّ ذهبت عيناه في صغره، فدعت أمه الله تعالى كثيرًا حتى رأت الخليل إبراهيم -عليه السلام- في المنام، فقال لها: «يا هذه، قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك أو بكائك»[٩٦].

رُزِق الْبُخَارِيّ حبَّ العلم منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم صغيرًا، وحُبِّب إليه علم الحديث منذ نعومة أظفاره، قال عن نفسه: «أُلهمتُ حفظ الحديث في المَكْتب ولي عشر سنوات أو أقل، ثم خرجت من المَكْتب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي»[٩٧]. ومن طريف ما يذكر حول عبقرية الْبُخَارِيّ في صغره، أنه راجع شيخه «الداخلي» في إحدى مسائل العلم، فقد ذكرت المصادر التاريخية

أن الْبُخَارِيّ -وكان غلامًا- سمع الشيخ يقول: عن سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقال: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم، فانتهره الشيخ، فقال له الْبُخَارِيّ: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه، ثم خرج فقال: كيف هو يا غلام؟ قال: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم منه وأصلح كتابه به، وقال: صدقت[٩٨]. سُئل الْبُخَارِيّ: ابن كم كان ذاك؟! قال: ابن إحدى عشرة سنة.

وإن كان في هذا دلالة على عبقرية الْبُخَارِيّ، إلا أنه يثبت مدى أمانة الشيخ، الذي صحح خطأه من تلميذه أمام طلابه. ولا شك أن هذه التربية العلمية قد أثرت في حياة الْإِمَام الْبُخَارِيّ بعد ذلك.

لم يكتفِ الْبُخَارِيّ بالسماع من هذا الشيخ، بل طوّف أنحاء بُخَارَى للسماع من علمائها، ومنهم: محمد بن سلام الْبِيْكَنْدِيّ، ومحمد بن يوسف الْبِيْكَنْدِيّ، وعبدالله بن محمد المسندي، وهارون بن الأشعث، وطائفة غيرهم[٩٩]. وعندما بلغ السادسة عشرة من عمره حفظ كتب عبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح وغيرها من أهل الرأي.

بدأ الْإِمَام الْبُخَارِيّ رحلته العلمية مبكرًا، إذ خرج مع أمه وأخيه أحمد لأداء مناسك الحج في مَكَّة الْمُكَرَّمَة، وبعدما رجع أحمد بوالدته إلى بُخَارَى، ظل الْبُخَارِيّ مجاورًا بمكة ليسمع بها العلم وهو ابن ستة عشر عامًا. ومن مَكَّة الْمُكَرَّمَة رحل إلى المدينة المنورة للأخذ عن علمائها، ومن أشهرهم عبد العزيز الأويسي، ومطرف بن عبدالله[١٠٠]، وغيرهما.

وعلى ذلك يكون الْإِمَام الْبُخَارِيّ قد بدأ أول سماعه للعلم خارج مسقط رأسه -بُخَارَى- بالحرمين الشريفين، واستطاع خلال ستة أعوام أن يُحصل كثيرًا من علم الحديث، ثم انطلق في سياحته العلمية متنقلاً عبر الأقاليم والأقطار.

تتابعت رحلات الْبُخَارِيّ وسفره في سبيل طلب علم الحديث والرواية حتى

شـملت أغلب الحواضـر العلمية في وقته، واسـتغرقت معظم حياته، فسمع ببَلْخ: مكي بن إبراهيم، ويحيى بن بشـر الزاهد، وقتيبة بن سعيد. وبمَرْو سمع علي بن الحسـن بن شـقيق، وغيره. وبنَيْسَـابُور سـمع يحيى بن يحيى، وبشر بن الحكم، وإسـحاق بن إبراهيـم بن راهويه، وغيرهم. وبالرَّيّ سـمع إبراهيم بن موسـى. وبالشَّـام سمع محمد بن يوسـف الفريابي، وآدم بن أبي إياس، والحكم بن نافع، وأقرانهم[١٠١].

ثم دخل الْإِمَام الْبُخَارِيّ العراق، وطاف في ربوعها، وسمع من علمائها، فسمع محمد بن عيسـى الطبـاع، ومحمد بن سـائق، وأحمد بن حنبـل[١٠٢]، وغيرهم. وبوَاسِط سمع حسان بن حسان، وحسان بن عبدالله. وبالْبَصْرَة سمع صفوان بن عيسـى، وعفان بن مسلم، ومحمد بن سنان. وبالْكُوفَة سمع عبيد الله بن موسى، وأحمـد بن يعقوب، والحسـن بن الربيع، وخالد بن مخلـد، وغيرهم. وبالجزيرة سمع أحمد بن عبد الملك الحراني، وأحمد بن يزيد الحراني، وإسماعيل بن عبد الله الرقي، وأقرانهم.

هكـذا كانت رحلة الْإِمَام الْبُخَارِيّ في الأمصـار الْإِسْـلَامِيَّة: مَكَّة، والمدينة، وبَغْدَاد، ووَاسـط، والْبَصْرَة، والْكُوفَة، ودِمَشْـق، وحِمْص، وقَيْسَارِيَّة، وعَسْقَلَان، ومِصْرَ، وخُرَاسَان، ونَيْسَابُور، ومَرْو، وهَرَاة، وغيرها.

وجدير بالذكر أن الْإِمَـام الْبُخَارِيّ ربما دخل المدينة الواحدة أكثر من مرة، يقول عن نفسـه: «دخلتُ إلى الشَّـام ومِصْرَ والجزيرة مرتين، وإلى الْبَصْرَة أربع مرات، وأقمت بالْحِجَاز ستة أعوام، ولا أحصي كم مرة دخلت إلى الْكُوفَة وبَغْدَاد مع المُحَدِّثين»[١٠٣].

ذاعت شـهرة الْإِمَـام الْبُخَارِيّ في الآفاق، فكان مـن الطبيعي أن يلتف حوله الطـلاب في كل بلـد نزل فيهـا، ليأخذوا عنه، ويسـمعوا منه. وجديـر بالذكر أن الْإِمَام سـمع منه شيوخه، ومن أشهرهم: عبد الله بن محمد المسندي، وعبد الله

ابن المنير، وإسحاق بن أحمد السرماوي، ومحمد بن خلف بن قتيبة، وغيرهم. كما سمع منه أقرانه، ومنهم: أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وإبراهيم الحربي، وصالح بن محمد جزرة، والإمَام مسلم بن الحجاج الذي قبَّل الإمَام البُخَارِيّ بين عينيه، وقال: «دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المُحَدِّثين، وطبيب الحديث في علله»[١٠٤].

كما سمع منه الإمَام محمد بن نصر المَرْوزي، والإمَام النسائي، والإمَام أبو عيسى الترمذي وغيرهم. هؤلاء هم أشهر من سمع من الإمَام مباشرة. أما من أخذ عنه فخلق لا يمكن حصرهم، فقد ذكر المؤرخون أن عدد من سمع كتاب الصحيح من البُخَارِيّ تسعون ألفًا، وكان يحضر مجلسه أكثر من عشرين ألفًا يأخذون عنه[١٠٥].

صَنَّف الإمَام البُخَارِيّ كثيرًا من الكتب، منها ما هو مطبوع أو مخطوط أو مفقود[١٠٦]، ومن أشهرها: كتاب «الجَامِع الصَّحِيح»، وهو أشهر مُصَنَّفات السُنَّة على الإطلاق. ويرجع بعض المؤرخين سبب تأليف هذا الكتاب إلى الإمَام إسحاق ابن راهويه الذي قال لطلابه: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سُنَّة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)». قال البُخَارِيّ: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع كتاب «الجَامِع الصَّحِيح»، ثم قال عن نفسه: «ما أدخلتُ في كتاب الجَامِع الصَّحِيح إلا ما صح»[١٠٧].

هذا وقد استمر الإمَام في جمعه ما يقرب من ستة عشر عامًا، ولا أستبعد أن يكون الإمَام قد كتب جزءًا منه في مَكَّة المُكَرَّمَة. فهو القائل: «رب حديث سمعته بالبَصْرَة كتبته بالشَّام، ورب حديث سمعته بالشَّام كتبته بمِصْرَ»[١٠٨]. ومن الجدير بالذكر أن الإمَام قد عرض كتابه المذكور على محدِّثي عصره من أمثال: يحيى بن معين [المتوفى عام: ٢٣٣هـ/ ٨٤٧ م]، وعلي بن المديني [المتوفى عام: ٢٣٥ هـ/ ٩٤٨ م]، وأحمد بن حنبل [المتوفى عام: ٢٤١هـ/ ٨٠٥م] فحسَّنه

جميعهم. ومن كتبه أيضًا، كتاب: «التاريخ الكبير»[١٠٩]، و«التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير»[١١٠]، و«الضعفاء الصغير»[١١١]، و«التاريخ في معرفة رواة الحديث، ونقلة الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم وتاريخ وفاتهم»[١١٢]، و«التواريخ والأنساب»[١١٣]، و«الكنى»[١١٤]، و«الأدب المفرد»[١١٥]، و«رفع اليدين في الصلاة»[١١٦]، و«القراءة خلف الإمَام»[١١٧]، و«خلق أفعال العباد والرد على الجهمية»[١١٨]، و«العقيدة» أو «التوحيد»[١١٩]، و«الجامع الكبير»، و«المسند الكبير»، و«التفسير الكبير»، و«أخبار الصفات»، و«الأشربة»، و«الهبة»، و«أسامي الصحابة»، و«الوحدان»، و«المبسوط»، و«العلل»، و«الفوائد»، و«قضايا الصحابة»، و«سنن الفقهاء»، و«الجامع الصغير»، و«الثلاثيات».

ويطول بنا القول لو ذكرنا ثناء العلماء على الإمام البُخَارِيّ[١٢٠]، وفقهه[١٢١]، ومذهبه[١٢٢]، والمحنة التي تعرض لها في نَيْسَابُور وبُخَارَى[١٢٣]، فحياة الإمَام تستحق بحثًا مفردًا. وعلى كل حال، عندما همَّ الإمَام بالخروج من بِيكَنْد إلى قرية خرتنك إحدى قرى سَمَرْقَنْد[١٢٤]، رفع يديه -بعد أن فرغ من صلاة الليل- يقول في دعائه: «اللهم قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك»، فما تم الشهر حتى تُوُفِّيَ -رحمه الله تعالى- ليلة عيد الفطر سنة [٢٥٦هـ/ ٨٧٠م][١٢٥] عن عمر يناهز اثنتين وستين عامًا. وقد أكد كثير ممن حضر وفاة الإمَام أن رائحة المسك كانت تفوح من قبره. كما ذُكرت له كثير من الرؤى التي تدل على علو منزلته عند الله تعالى[١٢٦]. قال الحافظ ابن كثير: «وقد ترك -رحمه الله- بعده علمًا نافعًا لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع، بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة»[١٢٧].

ثم جاء من بعد الإمَام البُخَارِيّ جماعة من المُحَدّثين المغمورين، لم يقدموا جديدًا في علم الحديث، وإن اقتفوا أثر الإمَام في طريقة التحديث والتصنيف. منهم: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْبُخَارِيّ[١٢٨]، كان جوالًا في البلاد لطلب

علم الحديث، فدخل سَـمرقَنْد ونَسَف، ثم مكة المكرمة والبصرة وبَغْدَاد والرملة ودمشق[١٢٩] ومصر[١٣٠]، وغيرها من بلدان العالم الإسلامي. وقد روى خلال هذه الرحلة الطويلة عن كثير من أعلام الأمة الإسلامية، من أمثال: إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللّه بْن العلاء بْن زبر الربعي، وأحمد بْن إسحاق الحضرمي، وأَحْمَد بْن عَبداللَّهِ ابْن يونس، وأحمد بْن مُحَمَّد بْن حنبل، الذي روى عنه كثيرًا من المسائل، وصفوان ابن صالح الدمشقي، وعبد اللَّه بْن صَالِح المِصْرِي، وعبد الله بْن يوسف التنيسي، وغيرهـم كثـير[١٣١]. وكان الإمام أحمد بْن حنبل يكرمه إكرامًا شـديدًا ويكاتبه، فيتقوى بكتابه ويقرأه على المنبر[١٣٢]، قَال النَّسَـائي: ثقة[١٣٣]. وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: كان مـن الحفاظ المُصَـنِّفين والمخرجـين الثقات[١٣٤]. رَوَى عَنـه كثير من طلاب العلـم في كل بلد نزل فيه، ومنهم: أَبو دَاود، والتِّرْمِذيّ، والنَّسَـائي، وإبراهيم بْن دحيم الدمشـقي، والفضـل بن دكين، وغيرهم[١٣٥]. قال النَسفيّ: «روى عنه أهل بلادنـا وحدَّث ببُخَـارَى»[١٣٦]. وإلى جانـب تعليم الحديث، كانت لَهُ «المُصَـنَّفَاتُ الْمَشْـهُورَةُ الْمُفِيدَةُ، مِنْهَا الْمُتَرْجَمُ فِيهِ عُلُومٌ غَزِيـرَةٌ وَفَوَائِدُ كَثِيرَةٌ» -كما يقول أحد المؤرخـين[١٣٧]-، من أشـهرها[١٣٨]: «أمـارات النبوة»[١٣٩]، و«الشـجرة في أحوال الرجال»[١٤٠]، و«الأباطيل»، وغيرها. مات بمكة المكرمة في سنة [٢٥٦هـ/٨٧٠م].

هـؤلاء أبرز المُحَدّثين الذين رحلوا من بلاد مـا وَرَاءَ النَّهْرِ إلى مَكَّة المُكَرَّمَة، كانت البداية على يد المُحَدِّث ابن سَلَام البِيْكَنْدي، ثم توجت هذه العلاقة بزيارة الإمـام البُخاري، ثم كانت مرحلة التقليد بزيارة بعض المُحَدّثين المغمورين الذين لم يكن لم حظٌّ في التاريخ إلا بذكر أسمائهم.

المبحث الرابع: الفقهاء

يعد الفقه من أبرز فروع العلوم الدينية التي اشتغل بها المسلمون، فقد احتيج إليه لتسـيير شؤون المسلمين، ووضع الضـوابط الحكيمة بين الرعايا في أحوالهم الشخصية ومعاملاتهم الدينية.

ويُعرَّف الفقه لغة بأنه: الفهم مطلقًا، سواء كان المفهوم دقيقًا أم غير دقيق، وسواء كان غرضًا لمتكلم أم غيره. وفي الاصطلاح، هو: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية»[١٤١]. ويعرفه ابن خلدون بقوله: «هو معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين، بالوجوب والحظر والندب والكراهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسُّنَّة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه»[١٤٢].

ومن فقهاء الأحناف: إسماعيل بْن الحسين بْن عليّ بْن هارون الْبُخَارِيّ، كانت له رحلة علمية إلى نَيْسَابُوْر وبغداد ومَكَّة الْمُكَرَّمَة، وغيرها من الأمصار الإسلامية[١٤٣]. تفقَّه على محمد بن أحمد بن خنب الْبُخَارِيّ، وبكر بن محمد بن حمدان المَرْوزي، ومحمد بن عبد الله بن يزداد الرازي، وخلف بن محمد الخيام، وعلي بن محتاج بن حمويه الكشاني، ومحمد بن نصر الشرغي، وسهل بن عثمان ابن سعيد الْبُخَارِيّ، وأحمد بن سعد بن نصر الْبُخَارِيّ، وغيرهم[١٤٤]. كان إِمَامَ وَقْتِه في الْفِقْهِ الحنفي، بَالِغًا في الْوَرَعِ والزهد[١٤٥]. تفقه عليه عبد العزيز بن علي الأزجي، ومحمد بْن أحمد السمناني، وغيرهما. تُوُفِّيَ ببُخَارَىّ في شعبان سنة [٤٠٢هـ/١٠١٢م].

وعلي بن إبراهيم السَمَرْقَنْديّ، ولد في سَمَرْقَنْد شعبان سنة [٣٦٥هـ/٩٧٦م]، ورحل إلى بغداد، وتفقه على أبيه وأخيه، وكان من أهل العلم والتقدم في الفقه الحنفي. تُوُفِّيَ بطريق مَكَّة الْمُكَرَّمَة سنة [٤٤٠هـ /١٠٤٨م][١٤٦].

ومن فقهاء الشافعية الإمام محمد بن أحمد بن الحُسَيْن بن عمر الشَّاشيّ، الفقيه الشافعي[١٤٧]، ولد بمَيَّافَارقين سنة [٤٢٩هـ/١٠٣٨م] [١٤٨]، وتفقَّه على الإمام محمد بْن بيان الكازْرُونيّ، وقاضي ميَّافارقين أَبي منصور الطّوسيّ، ثم رحل إلى العراق، ولازم الشَّيْخ أبا إِسْحَاق، وكان مُعيد درسه، وكان يتردّد إلى أبي نصر بن الصّبّاغ، وقرأ عليه[١٤٩]. وسمع الحديث مِن الكازْرُونيّ شيخه،

ومن ثابت بن أبي القاسم الخيّاط، وبمكّة من أبي محمد هَيّاج الحطّينيّ، وسمع ببغداد من أَبِي بَكْر الخطيب، وجماعة سواهم[١٥٠]. تفقه عليه أبو المُعَمَّر الأَزَجيّ، وأبو الْحَسَن علي بن أحمد اليزدي، وأبو بكر بن النُّقور، وغيرهم[١٥١]. وكان فقيه وقته، وانتهت إليه رياسة الطّائفة الشّافعيّة، وولي تدريس المدرسة النظامية ببغداد، ودرّس بمدرسة تاج المُلْك وزير ملكشاه[١٥٢]. وكانت له كثير من المُصَنَّفات[١٥٣] العلمية الحسنة، منها: تحفه النبهاء في اختلاف الفقهاء[١٥٤]، والتَّرْغيب، وتلخيص القول في المسألة المنسوبة للعباس بن سريج في الطلاق[١٥٥]، وحلية العلماء في مذاهب الفقهاء[١٥٦]، والشافي شرح الشَّامل لابن صباغ، والشافي شرح مُخْتَصر الْمُزنيّ، والْعُمْدَة[١٥٧]، وفوائد الشَّاشيّ[١٥٨]، والمساعد على معرفَة الْقَوَاعِد، والمُسْتَظهريّ، وَغير ذلك. تُوُفِّيَ في الخامس والعشرين من شوّال سنة [٥٠٧هـ/١١١٤م]، ودُفِن مَعَ شيخه أَبِي إِسْحَاق في قبرٍ واحد[١٥٩].

ومن فقهاء الظاهرية: عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بنُ خَلَفِ النَسَفيّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، القُدْوَةُ[١٦٠]، وُلِدَ ليلة النصف من شعبان سنة [٢٥٩هـ/ ٨٧٣م] بنَسَفَ[١٦١]. ونشأ في أسرة علمية[١٦٢]، وكانت له رحلة كبيرة طوّف خلالها معظم أمصار العالم الإسلامي، فبدأ ببلاد ما وَرَاءَ النَّهْر (بُخَارَى، سَمَرْقَنْد، تِرْمِذَ، كس، الكشانية، أربنجن، الدبوسية...)، وغيرها من المدن. ثم عنت له الرحلة إلى إقليم خُرَاسَان (بلخ، مَرْو) المتاخم لإقليم بلاد ما مَا وَرَاءَ النَّهْر، ومنها كانت وجهته إلى بلاد العراق (بَغْدَاد، واسط، الْبَصْرَة)، ثم توجه إلى بلاد الشام، وطوّف بين مدنها (دمشق، الموصل، حلب، حمص، الرقة، المصيصة، صور، صيدا، نصيبين، أنطاكية، طرسوس)، وفي فلسطين دخل (إيليا، بيت المقدس، الرملة، بيروت)، كما دخل مِصْرَ (دمياط)، ومنها إلى الجزيرة العربية (الحجاز، مَكَّة الْمُكَرَّمَة، والمدينة المنورة)، وكانت بلاد اليمن (صنعاء) أقصى ما وصل إليه في رحلته العلمية، ثم عاد أدراجه إلى نَسَفَ[١٦٣]. وقد سمع خلال تلك الرحلة الطويلة كثيرًا من العلماء،

من أشـهرهم: جده أبو زيد الطفيل بن زيد، وخاله أحمـد بن محمد بن العجنس، ويمين بن عبد الله النَسَفيّ[١٦٤]، وصالح جزرة، والإمام محمد بن نصر المَرْوزي، وعبد الله بن عتاب بن أحمد بن كثير [المُتَوَفَّى عام:٣٢٠هـ/٩٣٢م][١٦٥]، ومحمد ابن عبد بن حميد، ومحمد بن العباس بن الوليد الغساني[١٦٦]، وعبد الصمد بن الفضل، ومحمد بن علي بن خلف بن عبد الواحد الأطروش[١٦٧]، ومحمد بن داود الظاهـري، وعنه أخذ المذهب الظاهري. قال أحد المؤرخين: «وكان أثريًّا سُـنّيًّا، ظاهـريّ المذهب، شـديدًا علـى أهل القياس [الأحناف]، يتبع كثـيرًا أحمد بن حنبل، وإسـحاق بن راهُوَيْه. وأخذ عَنْ محمد بن داود الظاهري مُصَنّفاته، وكان خيرًا ناسكًا، كَثِيْر العلْم»[١٦٨]. تفقَّه عليه عَبْدُ المَلِك بنُ مَرْوانَ المَيْدَانيُّ، وَأَحْمَد بنُ عَمَّار بن عصمَة، وَيَعْقُوْبُ بنُ إِسْحَاقَ، وَأَهْلُ نَسَفَ، وَمَنْصُوْر بن عَبْدِ الله الذُّهْلِيّ، وَأَحْمَـدُ بنُ مُحَمَّدٍ الكَلاَبَاذِيُّ، وعبد الله بن أَحْمد بن الْحسـن النَسَـفيّ [المُتَوَفَّى عام:٣٩٥هـ/١٠٠٥م][١٦٩]، وغيرهم[١٧٠]. تُوُفِّيَ يوم الخميس الحادي عشـر من جُمَادَى الآخِرَة سنة [٣٤٦هـ/٩٥٧م] بنَسَفَ[١٧١].

وعلي بن يوسـف بن محمد البنكتي السَمَرْقَنْديّ، ولد في بِنْكَت[١٧٢] قرية من عمل إشـتيخن، من أعمال سَـمَرْقَنْد، كان فقيهًا، صـالحًا، حـج بيت الله تعالى، وتفقـه بمَكَّة المُكَرَّمَة على عبد الملك بـن محمد بن عبيد الله الزبيدي. تفقه عليه عمر بن محمد بن أحمد النَسَفيّ[١٧٣]. لم أعثر على تاريخ وفاته.

نتائج البحث:

١. كشـف البحث عن تقدم بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ في اسـتخدام وسـائل النقل المختلفـة، وأن ازدهار الرحلة العلمية يرجع إلى وجود شـبكة من الطرق البريـة، التـي ربطـت بين بـلاد مـا وَرَاءَ النَّهْـرِ وسـائر أقاليـم العالم الإسـلامي، ويأتي في مقدمتهـا مَكَّة المُكَرَّمَة. بالإضـافة إلى إقامة كثير

من المنشآت التجارية المهمة، مثل: القياسر، والخانات، والفنادق، التي كانت تعمل على راحة المسافرين من التجار وطلاب العلم.

٢. أن الرحلة العلمية للمُحَدِّثين من بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ إلى مَكَّة الْمُكَرَّمَة كانت تتماشى مع الحركة العلمية التي شهدتها بقية الأمصار الإسلامية الأخرى، فكانت البداية المتواضعة على يد المُحَدِّث ابن سَلَام الْبِيْكَنْدِيّ [ت٢٢٥ هـ/٨٣٩م]، ثم انتقلت إلى مرحلة الازدهار والنضج على يد الإمام محمد بن إسماعيل الْبُخَارِيّ [ت:٢٥٦هـ/٨٧٠م]، ثم كانت مرحلة التقليد على يد مجموعة من المُحَدِّثين المغمورين، الذين لم تحفظ لنا المصادر التاريخية سوى أسمائهم وتاريخ وفاتهم.

٣. أثبت البحث أن البيت الحرام كان مأوى لطلاب العلم من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فقلما تجد بلدًا من بلدان المسلمين لم يشارك أحد طلابه في الرحلة والمجاورة في البيت العتيق. ويأتي في مقدمة تلك البلدان، بلاد ما وراء النهر، وأن هؤلاء العلماء لم يكونوا من مدينة واحدة، بل كانوا من معظم مدن الإقليم؛ بُخَارَى، ونَسَف، وفرغانة، والشَّاش، وسَمَرْقَنْد، وخُوَارَزْم، وبِيْكَنْد؛ وإن حصلت الأخيرة على المركز الأول من بين تلك المدن.

٤. أثبت البحث أن طلاب العلم الذين رحلوا من بلاد ما وراء النهر إلى مكة المكرمة كان لهم فضل التصنيف والتأليف والتدوين للسُنَّة المطهرة، فإلى جانب التدريس ونشر العلم في الحلقات، ظهر -أيضًا- كثير من المُصَنَّفات العلمية التي ما زال طلاب العلم ينهلون منها.

٥. أثبت البحث أن لمَكَّة الْمُكَرَّمَة دورًا فعالاً ومؤثرًا في تقدم وازدهار الحركة العلمية في بلاد ما وَرَاءَ النَّهْرِ الإسلامية، فقد عاد هؤلاء الأعلام إلى بلادهم، حاملين معهم العلم النافع الذي أخذوه وتعلموه من العلماء

المكيـين، فجلسـ كلٌّ منهـم في المسـجد الجامـع في بلـده، يعلـم الناس أمور دينهم، وينشـر العلم الصـحيح بينهم، مما كان لـه أكبر الأثر في نشـر الإسـلام في تلك المناطق، بل واصـل الإسلام انتشـاره إلى حدود الإمبراطورية الصينية شرقًا، والسهوب الروسية شمالًا.

الحواشي:

(١) ابن خلدون: المقدمة، جـ٣، ص ١١٥٠.

(٢) المقدمة، جـ٣، ص ١١٢٤.

(٣) متز: الحضارة الإسلامية، جـ٢، ص٢٩٨، د. حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام السياسي، جـ٢، ص٢٥٥.

(٤) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص٢٥ وما بعدها، قدامة بن جعفر: الخراج، ص٢٠٣، الإصطخري: المسالك والممالك، ص١٨٧، ابن حوقل: صورة الأرض، ص٤٢٢، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٣٤١- ٣٤٢. لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص٥٣١- ٥٣٢.

(٥) ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ص١٨، قدامة بن جعفر: الخراج، ص١٩٧، الإصطخري: المسالك والممالك، ص٥٨- ٥٩، لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص٢٣ وما بعدها

(٦) ديفيد براونستون: طريق الحرير، ص٢٣ وما بعدها. هايد: تاريخ التجارة، جـ١، ص٢٧.

(٧) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، جـ١، ص١٥٨.

(٨) يوغنك: من قرى سمرقند، السمعاني: الأنساب، جـ٥، ص٧١، ياقوت: معجم البلدان، جـ٤، ص٥١٣.

(٩) د. حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام السياسي، جـ٣، ص٣٣٢.

(١٠) الفاكهي: أخبار مكة، جـ٤، ص ٨٥.

(١١) د. عطية القوصى: تجارة مصر في البحر الأحمر، (ص:١٩٢).

(١٢) ياقوت: معجم البلدان، (٢١١/٢)، المقريزي: الخطط، (١٤٠/٣).

(١٣) د. سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية، (ص:١٦١).

(١٤) المقريزي: الخطط، (١٤٩/٣)، متز: تاريخ الحضارة الإسلامية، (٢٨٤/٢).

(١٥) متز: الحضارة الإسلامية، جـ٢، ص٢٧٢. د. حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام السياسي، جـ٣، ص٣٣٣.

(١٦) المسالك والممالك، ص١٦٣.

(١٧) السيد عبد المؤمن: أضواء على تاريخ تركستان، ص٤٨.

(١٨) سورة الحج، آية ٢٧-٢٨.

(١٩) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، جـ٣، ص٢١٦، الغزالي: الإحياء، جـ١، ص٢٨٦.

(٢٠) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ١٤٥.

(٢١) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٣٦١/٣٠ ــ ٣٦٥)، ابن نقطة: التقييد لمعرفة رواة السنن، (ص: ٣٣٤).

(٢٢) النَسَفيّ: القند، (ص: ٣٦٢)، السيوطي: بغية الوعاة، (٧٥/٢).

(٢٣) ابن منظور: مختصر تاريخ مدينة دمشق، (١٨٥/١٤).

(٢٤) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، (١٤٢/١٩).

(٢٥) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (٧١/٥).

(٢٦) الصَّرِيْفِيْنِيّ: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، (ص: ٣٣٧).

(٢٧) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (١٨/ ١٣٥ ــ ١٣٨).

(٢٨) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٣٦١/٣٠ ــ ٣٦٥).

(٢٩) الذهبي: معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٣٢ ــ ٢٣٤)، محيسن: معجم حفاظ القرآن، (٢/ ٣١٨ ــ ٣٢٤).

(٣٠) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، (٢٤/٥)، (٢٣٨/٧)، الآلوسي: روح المعاني، (٥٧/١٦)، المرصفي: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (٦٥٤/٢)، د. محمد بن سيدي محمد الأمين: الإسناد عند علماء القراءات، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد: ١٢٩ - السنة ٣٧ - ١٤٢٥هـ، (ص:١٨٢)، د. محمد محمد أبو شُهبة: المدخل لدراسة القرآن الكريم، (ص:١٩٠).

(٣١) ابن الجزري: غاية النهاية، (٣٦١/١ ـــ ٣٦٢)، الزركلي: الأعلام، (٢٩٤/٣)، كحالة: معجم المؤلفين، (١١٦/٥).

(٣٢) طبُع بتحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، سوريا، ١٤١٥ هـ /١٩٩٤م.

(٣٣) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الفاتيكان، دولة الفاتيكان، إيطاليا، رقم الحفظ: ٥، ٣/٥٨٢.

(٣٤) توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية، مكة المكرمة، رقم الحفظ: ١٣/٦٤٥.

(٣٥) د. سزكين: تاريخ التراث العربي، (٤/ ١٨٤)، الرضا: معجم التاريخ التراث الإسلامي، (٣/ ١٦٣٥).

(٣٦) الصفدي: الوافي بالوفيات، (٦٠/١٨)، ابن العماد: شذرات الذهب، (٢٢٩/٥).

(٣٧) ياقوت: معجم الأدباء، (٢٦٤١/٦)، السيوطي: بغية الوعاة، (٢١٨/١).

(٣٨) الصَّرِيْفِيْنِيّ: المنتخب من كتاب السياق، (ص:٦٦).

(٣٩) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٦٣٨/١٠)، الداوودي: طبقات المفسرين، (٢٣٤/٢ ــ ٢٣٥).

(٤٠) الزركلي: سلم الوصول، (٤٤٣/٤)، العنسي: مصباح الأريب، (٢٢١/٣).

(٤١) النَسَفيّ: القند، (ص: ١٠٠).

(٤٢) النَسَفيّ: القند، (ص: ٢٥٠).

(٤٣) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٤٠٠/١٥)، الزركلي: الأعلام، (٧ /١٤٧).

(٤٤) ابن حجر: لسان الميزان، (٧ /٣٨٠)، السيوطي: طبقات الحفاظ، (٢٩/١).

(٤٥) السمعاني: الأنساب، (٣٧٦/٤)، ابن الأثير: اللباب، (٤٢٧/٢).

(٤٦) العجلي: معرفة الثقات، (٢٥٧/٢)، ابن حبان: الثقات، (٥٧/٩).

(٤٧) الذهبي: الكاشف، (٢٣٢/٢)، أبو الوليد الباجي: التعديل والتجريح، (٧٤٩/٢).

(٤٨) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، (٥٦ /٣٢٢)، الذهبي: سير أعلام النبلاء، (١٠/١١٤).

(٤٩) الذهبي: تذكرة الحفاظ، (١ /٢٧٥)، ابن حجر: تهذيب التهذيب، (٩ /٤٧٢).

(٥٠) الفسوي: المعرفة والتاريخ، (١ /٤٠٦)، العيني: مغاني الأخيار، (٦ /٦٦).

(٥١) الداوودي: طبقات المفسرين، (٢/ ٢٩٢ ــ ٢٩٣)، للأدنه وي: طبقات المفسرين، (ص:٣٠).

(٥٢) سزكين: تاريخ التراث العربي، (١/ ٩٣)، نويهض: معجم المفسرين، (٢/٦٥٢).

(٥٣) كحالة: معجم المؤلفين، (١٢/١٤٠)، البغدادي: هدية العارفين، (١/٤٤٩).

(٥٤) الصفدي: الوافي بالوفيات، (٢ /١٧٨).

(٥٥) البخاري: التاريخ الكبير، (٣/ ٤٥٨)، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، (٤/٤).

(٥٦) ابن حبان: الثقات، (٦/٣٥٦)، الذهبي: المغني في الضعفاء، (١/٢٥٥).

(57) Stanley Lane- Poole: His tory of Egypt in the middle Ages، 4 the Ed London، 1925، p 108.

(٥٨) السمعاني: الأنساب، (٥/٤٨٧)، ابن حجر: لسان الميزان، (٣/٢٣).

(٥٩) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٧/٧٦٩)، النَسَفيّ: القند، (ص:٢٠٢).

(٦٠) ابن ماكولا: الإكمال، (٢/٣٣)، د. محمود محمد خلف: المُحَدِّثون في بلاد ما وراء النهر، (ص:١٢٣).

(٦١) ابن ماكولا: الإكمال، (٧/١٨٨)، ابن حجر: تبصير المنتبه، (٤/١٢٨٢).

(٦٢) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٨/ ٦٥٢).

(٦٣) الكشف والبيان، (٥/٨٤ ــ ٨٦)، (٦/٣٥٨ ــ ٣٥٩).

(٦٤) ابن الملقن: المقنع في علوم الحديث، جـ١، ص ٤١.

(٦٥) زين الدين العراقي: شرح التبصرة والتذكرة على ألفية العراقي، جـ١، ص ١٠٥، وكتابه: التقييد والإيضاح، ص: ٢٠.

(٦٦) د. محمود محمد خلف: بلاد ما وراء النهر في العصر العباسي، ص: ١٢٣ وما بعدها.

(٦٧) الذهبي: تاريخ الإسلام، جـ ١٦، ص ٣٦١، وكتابه: سير أعلام النبلاء، جـ ١٠، ص ٦٢٨.

(٦٨) الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٣، ص ٩٦.

(٦٩) الذهبي: طبقات الحفاظ، جـ ١، ص ٣٤.

(٧٠) ابن حجر: تهذيب التهذيب، جـ ٩، ص ١٨٨.

(٧١) ابن العماد: شذرات الذهب، جـ٢، ص ٥٦.

(٧٢) الذهبي: تاريخ الإسلام، جـ ١٦، ص ٣٦١.

(٧٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، جـ ١٠، ص ٦٢٨.

(٧٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ، جـ ٢، ص ٩.

(٧٥)الأنساب، جـ ١، ص ٤٣٤.

(٧٦)الوافي بالوفيات، جـ ٣، ص ٩٦، وانظر: كحالة: معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ٤٢.

(٧٧) طبقات الحفاظ، ص ١٨٥، وانظر: الزركلي: الأعلام، جـ ٦، ص ١٤٦.

(٧٨) كتاب الإيمان حديث [٢٠ ـ ٣٨]، كتاب العلم، حديث [٩٧ ـ ١١١ ـ ١٣٠] كتاب الحيض [٣٢٤]، كتاب التيمم [٣٤٧] كتاب الوضوء [١٨١ ـ ٢٢٨ ـــ ٢٤٣]..... إلخ. كما روى عنه في كتابه «رفع اليدين في الصلاة» حديث رقم [١٦٠]. وكتاب «خلق أفعال العباد» حديث رقم [١٩٨ ـ ٤٠٢ ـ ٥١٢]. وكتاب « الأدب المفرد» حديث رقم [١٦ ـ ٢٨ ـ ٧١ ـ ٩٣ ـ ٩٦ ـــ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٢٩]..... وغيرها. وكتاب «القراءة خلف الإمام» حديث رقم [١ ـ ١٢٦].

(٧٩)السمعاني: الأنساب، جـ ١، ص ٤٣٤.

(٨٠)الذهبي: تذكرة الحفاظ، جـ ٢، ص ٩.

(٨١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، جـ ١٠، ص ٦٢٨.

(٨٢) الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٣، ص ٩٧.

(٨٣)ابن حجر: تهذيب التهذيب، جـ ٩، ص ١٨٩.

(٨٤) السيوطي: طبقات الحفاظ، ص ١٨٥، كحالة: معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ٤٢.

(٨٥)السمعاني: الأنساب، جـ ١، ص ٤٣٤، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٣، ص ٩٧.

(٨٦) د. محمود محمد خلف: الفتح الإسلامي لبلاد ما وراء النهر، ص: ١٥.

(٨٧) الذهبي: تاريخ الإسلام، ٨٨٧/٥، ابن حجر: تقريب التهذيب، ص: ٦٩٤.

(٨٨) الأصبهاني: سير السلف الصالحين، ص: ١١٥٢.

(٨٩) ابن حبان: الثقات، ٤٦٦/٨، النسفي: القند، ص: ٥٠١.

(٩٠) ابن حجر: تهذيب التهذيب،٧/ ٣١٢.

(٩١) المزي: تهذيب الكمال،٢٠/ ٤١٧، الأنصاري: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، ص: ٢٧٣.

(٩٢)ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ ٣، ص ٢٥، الداودي: طبقات المفسرين، جـ ٢، ص ٨٧.

(٩٣)ابن خلكان: وفيات الأعيان، جـ ٤، ص ٤١، ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٢٥.

(٩٤) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢، ص ٢١٣، محمد جمال الدين القاسمي: حياة البخاري، ص ١٣.

(٩٥)ابن العماد: شذرات الذهب، جـ ١، ص ١٣٤.

(٩٦)ابن الجوزي: صفة الصفوة، جـ ٢، ص ٣٤٥.

(٩٧)الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٢، ص ٣٢٤.

(٩٨)ابن حجر: هدى الساري، ص ٢٥٢.

(٩٩)السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢، ص ٢١٣، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٢، ص ١٤٨.

(١٠٠) ابن الجوزي: المنتظم، جـ ١٢، ص ١١٥، الداودي: طبقات المفسرين، جـ ٢، ص ٨٨.

(١٠١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٢، ص ٣٢٣، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢، ص ٢١٢.

(١٠٢) ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة، جـ ١، ص٢٧١، الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ ٢، ص ١٤٨.

(١٠٣) جمال الدين القاسمي: حياة البخاري، ص ١٥.

(١٠٤) ابن الجوزي: المنتظم، جـ ١٢، ص ١١٧، ابن حجر: هدي الساري، ص ٥١٣.

(١٠٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٢، ص ٣٢٨، ابن حجر: هدي الساري، ص ٥١٢.

(١٠٦) حاجي خليفة: كشف الظنون، جـ ١، ص ٩٤٥، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، جـ ٢، ص ١٧٤ وما بعدها، سزكين: تاريخ التراث العربي، م ١، جـ ١، ص ٢٢٥ وما بعدها.

(١٠٧) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢، ص ٢٢١.

(١٠٨) ابن حجر: هدي الساري، ص ٥١٤.

(١٠٩) طُبع في حيدر آباد، في (٤) مجلدات، ١٩٤١ م.

(١١٠) حققه محمد الجعفري، وطُبع في أحمد آباد عام ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.

(١١١) طُبع في أكرا عام ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، الله آباد عام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م.

(١١٢) معهد المخطوطات العربية [٢٠ رقم ٧٦٠].

(١١٣) توجد منه نسخة في استانبول، سري أحمد الثالث [٢/٢٩٦٩].

(١١٤) طُبع في حيدر آباد عام ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

(١١٥) طُبع بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٣٧م.

(١١٦) طُبع في دلهي عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

(١١٧) طُبع بعنوان «خير الكلام في القراءة خلف الإمام» طُبع في دلهي عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، وله طبعات عديدة بالقاهرة.

(١١٨) طُبع بتحقيق شمس الحق عظيم آبادي، دلهي، عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

(١١٩) توجد نسخة منه في معهد المخطوطات العربية [١/١٣٧].

(١٢٠) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، جـ ٢، ص ٣٣٦ وما بعدها، ابن حجر: هدي الساري، ص ٥٠٩، السيوطي: طبقات الحفاظ، ص ٢٥٢.

(١٢١) انظر -على سبيل المثال-: القاسمي: حياة البخاري، ص ٣٨.

(١٢٢) اختلف الفقهاء حول مذهب الإمام البخاري، فالإمام السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢، ص ٢١٢، وابن قاضى شهبة: في طبقات الشافعية، جـ١، ص ٨٣، عدوه فقيهًا شافعيًا. على حين ترجم له ابن أبي يعلى: في طبقات الحنابلة، جـ ١، ص ٢٧١ على أنه فقيهًا حنبليًا. والحقيقة إن الإمام كان فقيهًا مستقلاً بالاجتهاد ولم يكن مقلدًا وله استنباطات تفرد بها.

(١٢٣) الخطيب البغدادي، جـ ٢، ص ٣٥٢ وما بعدها، ابن الجوزي: المنتظم، جـ ١٢، ص ١١٧، ابن كثير: البداية والنهاية،جـ ١١، ص٢٦.

(١٢٤) ذكر السمعاني في كتابه الأنساب، جـ ٢، ص ٣٤٠ ــ ٣٤١، إن الإمام البخاري نزل على أبي منصور غالب بن جبريل الخرتنكي، ومات في داره، وهو الذي تولى أسباب دفنه، ثم مات بعده بقليل وأوصى أن يدفن بجانبه.

(١٢٥) الصفدي: الوافي بالوفيات، جـ٢، ص ١٤٩، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ ٣، ص ٢٥، ابن العماد: شذرات الذهب، جـ١، ص ١٣٤.

(١٢٦) ابن الجوزي: صفة الصفوة، جـ ٢، ص ٣٤٥، وكتابه: المنتظم، جـ ١٢، ص ١١٩.

(١٢٧) البداية والنهاية، جـ ١١، ص ٢٨.

(١٢٨) ابن الجوزي: المنتظم، ١٠٩/١٢، الزركلي: الأعلام،٨١/١.

(١٢٩) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق،٧/ ٢٧٨ ــ ٢٨٠، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ٤/ ١٨١ ــ ١٨٢.

(١٣٠) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة،٣١/٣، المقريزي: المقفى الكبير،٢٠٤/١، ابن يونس: تاريخ ابن يونس المصري، ٢/ ١٨.

(١٣١) المزي: تهذيب الكمال، ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨.

(١٣٢) السمعاني: الأنساب، ١/ ١٢٧، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ١/ ١٨١ ـ ١٨٢.

(١٣٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل،٢/ ١٤٨، ابن حبان: الثقات،٨/ ٨١ ـ ٨٢.

(١٣٤) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص: ١١٨، السيوطي: طبقات الحفاظ، ص: ٢٤٨.

(١٣٥) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ١٥/ ٤١٦.

(١٣٦) القند، ص: ٥٤.

(١٣٧) ابن كثير: البداية والنهاية، ١٤/ ٥٤٤ ــ ٥٤٥.

(١٣٨) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص: ١٤٧، كحالة: معجم المؤلفين،١/ ١٢٨، د. فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ٢٦٢/١.

(١٣٩) مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٢٧٥٣-١-ف.

(١٤٠) طُبع باسم (أحوال الرجال)، تحقيق: صبحي السمرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(١٤١) محمد الخضر حسين: تاريخ التشريع الإسلامي، (ص:٩٦) وما بعدها.

(١٤٢) ابن خلدون: المقدمة، (٣ /٩٤٧).

(١٤٣) ابن الجوزي: المنتظم، (٨٥/١٥)، القرشي: الجواهر المضية، (١٤٧/١).

(١٤٤) الخطيب: تاريخ بغداد، (٣١٢/٧)، الذهبي: تاريخ الإسلام، (٤٢/٩).

(١٤٥) الصريفيني: المنتخب من كتاب السياق، (ص:١٣٥)، الغزي: الطبقات السنية، (١٨٢/٢).

(١٤٦) القرشي: الجواهر المضية، (٣٤٩/١).

(١٤٧) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، (٧٠/٦ ـ ٧٨)، ابن كثير: طبقات الشافعيين، (ص:٥٣٠ ـ ٥٣٢).

(١٤٨) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (٣٩٣/١٩ ـ ٣٩٤)، وكتابه: العبر، (٣٩٠/٢).

(١٤٩) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٩١/١١)، اليافعي: مرآة الجنان، (١٤٧/٣).

(١٥٠) ابن الجوزي: المنتظم، (١٣٨/١٧)، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، (٥٩٩/٨).

(١٥١) ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، (٢٩٠/١ ـ ٢٩١)، ابن الملقن: العقد المذهب، (ص:١١٥ ـ ١١٦).

(١٥٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان، (٣ /٢١٩)، الزركلي: الأعلام، (٣١٦/٥).

(١٥٣) خليفة: كشف الظنون، (٤٠١، ٦٩٠، ١٠٢٥، ١١٦٩، ١٦٣٥، ١٧٢٣)، البغدادي: هديّة العارفين، (٢/ ٨١)، كحالة: معجم المؤلفين، (٢٥٣/٨)، رضا: معجم تاريخ التراث الإسلامي، (٢٥٧٤/٤).

(١٥٤) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة، المانيا، برلين، رقم الحفظ: ٤٨٦٠.

(١٥٥) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني، انجلترا، لندن، رقم الحفظ: ٢/١٢٠٣.

(١٥٦) طُبع بتحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكه، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، عمان، ١٩٨٨م.

(١٥٧) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف، العراق، الموصل، رقم الحفظ: ٢٦/١٧٠.

(١٥٨) توجد منه نسخة مخطوطة مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٢٦٧٤-٦-ف.

(١٥٩) ابن كثير: البداية والنهاية، (٢٢٣/١٦ ـ ٢٢٤)، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، (٢٠٦/٥).

(١٦٠) السيوطي: طبقات الحفاظ، (ص:٣٥٦)، بامخرمه: قلادة النحر، (١٣٨/٣).

(١٦١) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٧/ ٨٣٦)، وكتابه: سير أعلام النبلاء، (٤٨٠/١٥ ـ ٤٨٢).

(١٦٢) د. محمود محمد خلف: بلاد ما وراء النهر عبر التاريخ، (ص:٢٥٢).

(١٦٣) النَسَفيّ: القند، (ص:٤٣٧)، الذهبي: تذكرة الحفاظ، (٥٦/٣).

(١٦٤) ابن ماكولا: الإكمال، (٢٧٩/٧).

(١٦٥) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، (٣٦٦/٢٩).

(١٦٦) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، (٣٠٨/٥٣).

(١٦٧) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، (٣١١/٥٤).

(١٦٨) الذهبي: تاريخ الإسلام، (٨٣٦/٧)، وكتابه: سير أعلام النبلاء، (٤٨٠/١٥ ـ ٤٨٢).

(١٦٩) ابن نقطة: إكمال الإكمال، (٣٧٦/٤).

(١٧٠) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، (١٩٦/٣٧ـ١٩٧)، ابن منظور: مختصر تاريخ مدينة دمشق،

(٢٤٢/١٥).

(١٧١) الصفدي: الوافي بالوفيات، (١٥٨/١٩ ــ ١٥٩).

(١٧٢) ابن الفقيه: البلدان، (ص: ٦٢٤)، ياقوت: معجم البلدان، (٥٠٠/١)، البغدادي: مراصد الاطلاع، (٢٢٥/١).

(١٧٣) السمعاني: الأنساب، (٤٠٤/١)، ابن الأثير: اللباب، (١٨١/١)، الزَّبِيْدِيّ: تاج العروس، (٤٥١/٤).

نَظَراتٌ في تحقيق: شرح القصائد «المعلقات»

الحلقة الأولى: شعر امرئ القيس ولَبيد

محمد بن محمدي - الشارقة

كان من بِشارات سنة ستٍّ وأربعين الماضية إخراج الخزانة الأندلسية ومكتبة الخانجي بالقاهرة كتابَ: «شرح القصائد -المعلقات- عن أبي سعيد الضرير وأبي جابر الأسدي وغيرهما لشَمِر بن حَمْدَوَيْه الهَرَويّ» في طبعة مُجَوّدة تَسُرّ الناظر، ففرح بذلك طلبة العلم واستبشروا، وحق لهم، فهذا السِّفْرُ عِلق نفيس، طَوَت الأيامُ ذِكرَه، وخَبَأَته سوابقُ العِناية للدكتور صالح الجسار وفقه الله، فأكرمه الله بالتفطن له، واستفراغ وُسعه في خدمته، وإبرازه محققا مفهرسا، فاستَحَقَّ بذلك شكر كلِّ منتفِع بهذا العمل الصالح، فالله يُسَنّي له الثواب، ويُبقي به ذِكره في الصالحين، وليس بأول أيْديه على شُداة العلم، فقد سَبَقَ له أن تكرّمَ غير مرة -في صفحته في موقع إكْس- ببذل صُوَرٍ نادرة من نِفاس المخطوطات، فدَلّ الباحثين عليها وكفاهم مَؤُونة تحصيلها، وهيّأ لهم الانتفاع بها من غير مِنّة ولا تَحْريج، فكثّر الله أمثالَه، وأحسن مكافاته، وجزاه خيرا.

ومخطوطة الكتاب كما أوضح الدكتورُ المحققُ فَرْدَة، ومعلومٌ أن ذلك مما يُعسِّر التحقيق، وزاد الصعوبة الضُّعْفُ الجليّ في عمل الناسخ، من تصحيف، وتحريف، وتخليط، ومعاظلة بين الحروف، وإخلال ببعض الكلام، يَطْوِي أحيانا فائدةَ النص، ويَذَرُه مُستغلِقا يَحارُ مُتأمِّلُه فيه، ومن اطلع على الأصل ونظر بعين

النَّصَـفَة علـم أن النهوضـ بتحقيقه يَتكاءَدُ مَـن رامه ويَفدَحُـه، فيَنقلب حامدا للدكتور المحقق ما أخرج من صوابه، عاذرا له في كثير مما فاته من ذلك، وإنّ من إفضاله المشكورِ تَنقيبه في الخزائن الذي هَداه إلى نسخة مختصرة من الكتاب، جادَ ما استفادَ منها، فكم من موضع في الأصل غالَت يدُ الناسخ منه كلمة أو أكثر، فتركت ناظِرَه في مُسْحَنكِكٍ من الشك حالك، يُقَلّبُ الفِكْر، ويَرجُم بالظن، فوجد الضالّة في النسخة المختصرة مُقَيّدَة مَصُونَة.

ذلك ولمّا قرأتُ هذا الكتاب ورأيتُ عُلْقَتَه بثُلّة مُصطفاةٍ من أَيمَّتِنا المتقدمين، وما فيه من نِفاسِ الفوائد، تَاقَتْ نفسي إلى مطالعةِ أصلِه المخطوط، فأصبتُه بالبحث بالرقم الذي دَلّ عليه المحقق الكريم منشورا على موقع المكتبة الوطنية الفرنسية مبذولا لكل من أراده[1]، فالحمد لله الذي يُسَخّر مَا شاء لمَنْ شاء. ولمّا نَظرتُ فيه وَجَدتُّ لِزاما علَيّ بصفتي شاديا لهذا الفن الشريف مُحبًّا له، أن أُقيّدَ ما عَنَّ لي من مقابلة المطبوع به على نِيّة نشره، لعل مَن اقتَنَى هذا الكتابَ إن وَقَفَ على ذلك أن يُصيبَ فيه فَيْدًا ونفعًا، راجيا أن يكونَ ذلك من التعاون على الخير، وتأييدا للمحقق إن رأى إعادة طبعه في مستقبل الأيام، وإنْباهًا له بما قد يكون فاتَه استحضارُه:

..... إنّ أنـدَى لصـوت أن ينـادي داعيـانِ

وأنا ذاكرٌ بعون الله تعالى في هذا التقييد كل ما ظهر لي[2]، وإن بدا واضحا أو كان هينا يسيرا لا يَضير -في الظاهر- إغفالُ ذكره، فإن النظرات شتى، والأفهام تختلف، ورُبتَ أمر هو عند امرئ أظهر من شمس الضحى وهو عند آخرَ أخفَى مما يُخفِي الليلُ.

وإلى الله الكريم أَضْرَع وإياه أَسْأَل متوسلا إليه بغِناهُ المُطلَق عما سواه أن يستعملنا جميعا في طاعته، وأن يسلُكَ بنا طريق الهداية، ويُصيب بنا سبيلَ الصواب، إن ذلك عليه يسير، وهو سبحانه بالإجابة جدير.

كسرتُ هذا التقييد على ضربَين: الأول مُجمل موجز، والآخِر مُفصّل مطول، فأما إجمالا فإني استشكلتُ أمورًا في هذا التحقيق، منها:

- أن الدكتورَ المحققَ استخَفَّ أن يُسقطَ من النص الذي في الأصل جُمَلًا تامة وكلمات مفردة كلما أعياه أن يَقْرَأ شيئًا من ذلك، وسَيرَى قارئ هذه الورقات من ذلك شيئا كثيرا، وهذا أمر لم أَفهم وجهة المحقق فيه ولا مُسوّغَه لفعله، ولم أره ذكره في مقدمته، ولم يَحتَجّ له ولو مرة، على كثرة المواضع التي أسقط فيها من النص.
- هذا ولو كان المحقق يُبيّن للقارئ في الحاشية أن النص اسْتَعْصَى عليه فأسقطه ويترك مكانه فراغا منبها لذلك، أو ينسخ النص على عِلّاته، أو يُثبِت صورته، لكان ذلك عُذرا ناهضًا بيّنًا، فما كلّفَ اللّهُ نفسا فوق طاقتها، والمجتهدُ باذلُ الوُسْعِ في التنقيب عن الصواب معذورٌ إن حِيلَ بينه وبين ما يطلب إذا بَيّنَ وصرّح، لكن الإشكالَ العجيب في الإعراض المتصل عن الإشارة إلى هذه الأسقاط، والسكوتِ الدائم عن التنبيه لها على كثرتها، وحَجْب ذلك عن القارئ، وإيهامه -بترك الإبانة- أن المُثبَتَ هو عينُ ما في الأصل. ولا أعلم محققا نابها من أهل التدقيق والتحرير يُجيز لمُعتَنٍ بنص تراثي أن يُسقط منه إذا عجز عن قراءته من غير أن ينبّه القارئ ويُوضِحَ له أن النص في الأصل فيه شيء لم يتبين له، بل إن فاعل ذلك لا ينفك مُليمًا عندهم، مطعونا في عمله، فإن هذا يهدم الثقة بالتحقيق، ويبعثُ على سوءِ الظن بصاحبه، وسيرى القارئ أن كثيرا من هذه المواضع التي اسْتَعْصَت على المحقق مَقرُوءٌ ما فيها ببعض التأمل، بل إنّ فيها الجلي الواضح.
- هذا وكالإسقاط تغييرُ المحققِ الثابتَ في النص واستبدالُ لفظٍ من عندِه به، أو إضافةُ كلامٍ من عنده إلى النص، كل ذلك من غير بيان ولا تنبيه،

فكان إذا وجد لفظا غريبا ولم يَتّجه له شيء في قراءته أزالَه عن جهته وبدّله بلفظ من عنده يَتَوَخَّى فيه مسايرة المعنى العام للسياق، وإذا رأى في السياق إشكالا يُخِيلُ وجود السقط أقحم فيه تتميما من عنده، وهذا أيضا كثير في هذا الكتاب[٣].

- ثم إن المحقق أنبأ في مقدمته ص٤١ أن من منهجه «توضيح العبارات المبهمة في النص، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق»، ولا يظهر من عمله في الكتاب أنه التزم هذا المنهج، فقد بالغ في الاقتصاد في التعليق على النص مبالغةً جَلِيّة، فكم في المتن من سِياقٍ مُشكِلٍ عَويص يقرؤه القارئ فلا يَخرُج منه بشيء مفهوم مَرَّ به المحقق من غير استشكال، فضلا عن الإيضاح والبيان، وكم أثبَتَ من نص ليس له مَعنًى معقولٌ ثم مضى على غُلَوائه غير متوقف، وكم من مصطلح نحوي تجاوزه بلا فَسْر للمراد به[٤]. ومعلومٌ أن السَّرَف في التعليق على كل شيء والإمعانَ في توضيح الواضحات مكروه غير مستحسن، غير أن الضَّنّ بالتعليق والشّحّ بالإبانة بدعوى تخفيف الحواشي أو الحذر من نفخ الكتاب هو أيضا منهج غير حسن ولا مفيد.

- وعلى قلة تعليقات المحقق على مشكلات النص فإن الغالب عليه إذا رأى أن يَسمَح بتعليق أن يجعله شديد الإيجاز مُعرًّى من بيان مصدره الذي اجتُلِبَت منه مادته، وهذا مُستغرَب لا ينبغي، لقلة الفائدة فيه، ولا شك أن المحقق عالمٌ ثقة إن شاء الله غير أن المنهج العلمي الصحيح قاضٍ بضرورة العَزْو، وأول من يستفيد من العزو هو المحققُ نفسُه، إذ يَطرَحُ عن نفسه تبعَة المنقول ويَتَفَصَّى من عُهدَته مخلِّيًا بين القارئ وبين مصدر الكلام[٥].

- رَقّم المحقق المخطوط الأصلي ترقيما من عنده، فجعل لكل ورقة ذات

وجهـين رقما واحدا، ويُفرّق بين الوجه والظهر بالرمز لهما بحرفَيْ: «أ» و«ب»، وهذا الترقيم في الحقيقة عَناءٌ عانٍ في غير طائل، إذ لا فائدة فيه ولا جـدوى منه لغير المحقق، لأن الأصـل المخطوط مُرَقّم أصـلا بترقيم معاصـر، زُبِرَ فيه على كل وجهٍ رقم يميزه، وهو واضـحٌ في صورة الأصل التـي بذلتها المكتبة الوطنية الفرنسـية على موقعها، فـكان حقُّ المحقق -والمَكْفِـيُّ سـعيد- أن يأخذ بترقيم القوم كما هو، ولو فعل ليسّـرَ بذلك على كل من أراد النظر في موضع معين أن يبلغه بغير تعب[٦].

فذلك إجمالا، وهذا التفصيلُ على ترتيب صفحات الكتاب:

في مقدمة التحقيق

- ص١٦: (أبو تراب إسـحاق بن الفرَج اللغوي) وعُزِيَ في الحاشـية ٢ إلى «مرويـات شـمر بن حمدويه اللغويـة ص٣١» والـذي في الكتاب المذكور: (محمد بن الفرج) والخلاف في اسـم الرجل قديم[٧]، فإن كان المحقق يرى ترجيح ما أثبت فقد ينبغي له أن يبين ذلك، أو لا فينبغي أن لا يُعزَى إلى كتابٍ ما ليس فيه.
- ص٢٣: (والسكان لحام السفينة ولحامها مؤخرها) تصحيف، صوابه: (لجام) و (لجامها) وجاء على الصـواب في موضعه ص٢٢٣، لكنه جاء مُصحفا في شرح الدالية النابغية ص٥٣٥، وقد بينتُه في موضعه.
- ص٢٣: (وصَـعّدت به صُعُدًا) تحريف، صـوابه: (وَسَطَعَتْ) ويأتي بيانُه في الكلام على مشكلات ص٢٢٣.
- ص٢٥: (فضمّر كشحها وأوماً بمخلخلها) فيه تحريفات بيانُها في الكلام على مشكلات ص٧٩.
- ص٢٥ في ورود نوادر الروايات في الشـرح قـال المحقق: (ومن ذلك بيت

امرئ القيس:

إذا التفتت نحوي تضوع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

قال في الشرح: «روى أبو سعيد هذا البيت في هذا الموضع ولم يروه غيره»)

كذا، وهو يُوهِم أن البيت بهذه الرواية لم يذكره أحد من الشراح، مع أن ابن الأنباري ذكر هذه الرواية في شرحه ص٣٠، فإن كان المراد بالندرة موضع البيت فقط فينبغي بيان ذلك.

- صـ٢٦: (ولم أجد أحدا رواه غيرُه)، خطأ طباعي، فالجادة: (غيرَه)، وسيأتي في الكلام على مشكلات صـ١٠١ أن ما ظنّه المحقق هنا من انفراد أبي سعيد بهذه الرواية غير صحيح.
- ص٢٦: (كان اللجام يشحوفاهُ) سيأتي في مشكلات ص١٧٢ أن الصواب ينبغي أن يكون: (فاهَا).
- ص٢٨: (وبيتٌ لحميد الأرقط، وبيتٌ للكُمَيْتِ، وشطر بيت للمُؤَمِّل) فيه أشياء:

- قوله: «بيت لحميد» صوابه: «بيتان»، وقد ذكرته في مشكلات (ص١٧٧). وبيت الكميت المذكور سياتي ص٣٠٢، وقد بيّنتُ في الكلام على مُشكلات تلك الصفحة بالتفصيل أن البيت معروف ثابت النسبة للكميت موجود في ديوانه، فينبغي حذف ذكره من هذا الموضع.
- وقوله: «المؤمِّل» بكسر الميم خطأ، وأُعيد ضبطُه كذلك في المقدمة (ص٣٧)، وفي المتن (ص٢٤٦)، والصواب أنه: (المُؤَمَّل) بوزن مُحَمَّد، فهو المعروف في أسمائهم، ونَصَّ عليه ابن مَكّي في تثقيفه[٨] تصريحا، وتبعه ابن هشام اللخمي في مدخله[٩]، ونَصّ عليه أيضا البغدادي في الخزانة[١٠].

- ص٢٩: (أي بعد الإغواء) تحريف، صوابه: (الارعواء) وسيأتي بيانُه في الكلام على مشكلات ص٣٨٨.

- ص٣٢: (فإنه ذكر كتابا في النحو للأخفش سعيد بن مسعدة) سيأتي في الكلام على مشكلات ص١٢٤ أن ما فهمه المحقق من هذا غيرُ ظاهر، وأن المقصود غالبا اصطلاحٌ نحْويٌّ وليس كتابا برأسه.
- ص٣٨: (ذكرها أبو سعيد عند شرح هذا البيت في هذا الكتاب، ولم أجد أحدا ذكرها غيره) لم يتفرد أبو سعيد بهذا، وسيأتي بيان ذلك في الكلام على مشكلات ص٤٧٩.
- ص٣٨: (وأما توثيق الشرح إلى أبي جابر محمد بن جابر الأسدي فلقرائن أيضا، وهي: ١- شرح أبي جابر شرح نحوي في أكثره، وهذا يتوافق مع ما ذكره الأزهري من أنه روى كتاب معاني القرآن للكسائي عن أبي عمر الدوري، بل إنه في الشرح ذكر مسألتين هما منسوبتان للكسائي كما في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري) لا أرى أن هذا الاستدلالَ مُطابقٌ لما اجْتَلَبَه المحققُ من أجله، فهو شديدُ البُعْد من المقصود ظاهرُ التكلف، فما علاقة ذِكرِ الأزهري روايةَ أبي جابر كتابا للكسائي في معاني القرآن بتصحيح كون الشرح الذي بين أيدينا ثابت النسبة إلى أبي جابر؟!، وكيف تكون مسألتان نحويتان وافق قول أبي جابر فيهما قول الكسائي دليلا على أن شرح القصائد لأبي جابر؟!. ومن الأمور التي عدها المحقق وسماها قرائن على صحة نسبة الشرح إلى أبي جابر أن (شرح أبي جابر شرح كوفي، وهو يوافق شيوخ محمد ابن جابر وشيوخ شيوخه كالكسائي مثلا) وهذا كلام بَيِّنٌ الإشكال، إذ يُوهِمُ ظاهرُه أن المحققَ وقف على تسمية شيوخ أبي جابر فوجد أنهم كلهم أو أكثرهم كوفيون، وهذا لا يوافق ما تقدم في ترجمته لأبي جابر ص٢١، فإنه بعد التنقيب في الكتب لم يجد مِن البيان عن شيوخ الرجل إلا أن الأزهري حكى أنه أخذ عن الدُّوري كتابا للكسائي، إضافة إلى

كونه نقل في شرح المعلقات عن المُؤَرِّج، ليس غير، فكيف يقول هنا شيوخه وشيوخ شيوخه؟!، وأما الكوفيّة فالمؤرج بصري، وأبو عُمَرَ الدُّوري ليس مختصا بالرواية عن الكسائي، فما زال الناس إلى اليوم يَقرَؤُون حرفَ أبي عَمْرٍو بروايته عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عَمْرو بن العلاء[١١]، وفي الفهرست أنه: «من أهل البصرة»[١٢]. وما أُرِيدُ بهذا نفي النسبة إلى أبي جابر، لكن بيانَ أن الأمورَ التي ذكرها المحققُ وسماها قرائن لا ينهضُ منها إلا نقلُ شمر عن أبي جابر، وهذا مبني على صحة كون شمر هو جامع الكتاب، والأمران بعدُ ظنّيّان، وليسا سواءً، فإن أبا جابر ذُكِرَ في الكتاب صراحة، فالحاصل أن أبا جابر كاد يكون مجهولا، وأن الصواب فيما أُرَى أن توثيق النسبة إليه لا حجة له سوى ذكره في الشرح والعزو إليه، فليس له دليل عاضد من خارج الكتاب، فلعل الصواب الاقتصارُ على ذلك إلى يفتح الله بدليل واضح من خارج الكتاب.

- ص٣٨: (ونقل عنه الكموني في الشرح المنسوب إليه) كذا، وفيه إشكال ظاهر، والأسلم: (وورد النقل عنه في الشرح المنسوب إلى الكموني) أو ما يُوَدِّي معناه.

- ص٥٣: (ثم قلن لي: باللّه لَمَّا أخبرتنا) الذي في الأصل: (الله) بحذف حرف القسم:

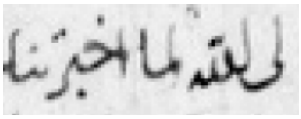

وهو صواب، وينتصب الاسم الأعظم[١٣]، والظاهر أن الصواب: (لَمَا أخبرتنا) بميم غير مشددة.

- ص٥٤: (تخلّف بعدما سار غلوة)، فيه سقط، والذي في الأصل: (تخلّف بعدما سار [مع رجال قومه] غلوة):

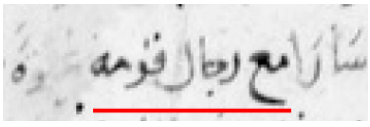

- ص٥٤: (وقال: آللهِ لا أعطي جارية) كذا أثبته المحقق بالمد وجرّ الاسم الأعظم، أخرجه مخرج الاستفهام، وهو خطأ، صوابه: (قال: اللّه لا أعطي جارية) ليس فيه إلا حذف حرف القسم كالموضع المتقدم آنفا، وينتصب الاسم الأعظم أيضا مثله.

- ص٥٥: (أنا أحمل نُمرُقَتَه) الذي في الأصل:

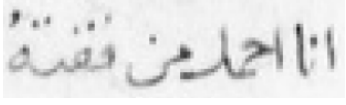

وصحة قراءته: (مِرْفَقَتَه)، «والمِرفقة، كمِكْنسة: المِخَدَّة والمُتَّكَأ»[١٤].

- ص٥٥: (يا امرأ القيس فانزل، فأقام حتى جَنّه الليل)، هنا سقط نظر، والذي في الأصل: (يا امرأ القيس فانزل، (فسِرنَ وسار معهن حتى إذا

كُنّ قريبا من الحي نزل فأقام حتى جَنّه الليل):

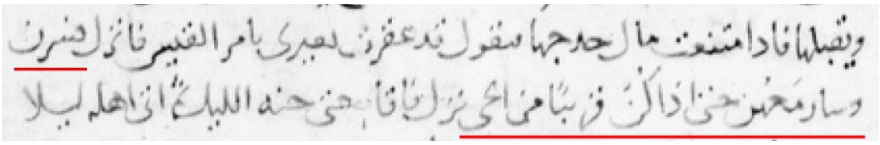

كأن المحقق انتقل بصره من: (فَانزِلْ) إلى (نَزَلَ).

- ص٥٥: (في سوق عكاظ فقالوا: لا بد لنا من اتخاذ جمل من أشعارنا ننحره مثلا، فقالوا: جعلنا شعر امرئ القيس سناما لذلك الجمل، لأنه أشعرنا، فنرفع شعره) كذا أثبته المحقق، والذي في الأصل:

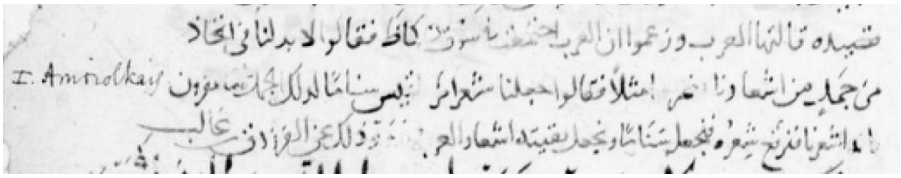

وصحة قراءته: (في سوق عكاظ فقالوا: لا بد لنا من اتخاذ جمل من أشعارنا نضربه مثلا، فقالوا: جعلنا شعر امرئ القيس سناما لذلك الجمل، لأنـ[ـا مُقرُّون بأنّه أشعرُنا، فنرفع شعره، فنجعله سناما، ونجعل بقيته أشعارَ العرب، وذلك عن الفرزدق بن غالب).

- ص٥٥: (والذكرى اسم مؤنث من الذكر)، والذي في الأصل:

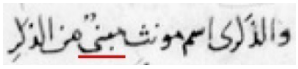

(والذكرى اسم مؤنث مَبْنِيٌّ من الذكر)، فأسقط المحقق الكلمة المَزيدة من غير تنبيه، ومعنى المبني هنا المُشتَقّ[١٥].

- ص٥٦: (منقطع الرمل، جمع بينهما)، الذي في الأصل: (منقطع الرمل، وَجمع بينهما):

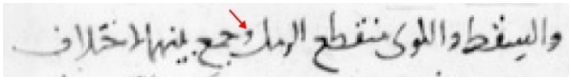

- ص٥٧: (تُوضح: لا ينصرف، وكل اسم مبني على يَفْعِل فإنه لا ينصرف، مثل يزيد ويَعْمِر)، اختار المحقق كسر عين (يفعل) وميم (يعمر)، وإخالُ أن المُفسّـر لم يُرِد وزن يَفعِل بكسـر العين بخصوصه، ولكنه أراد الاسم الجائيَ على وزن الفعل المضـارع مُطلقا، ويشهد لهذا استشهاده بيعمر، فـإن هذا الاسـم لا يجيء إلا على وزنين: يَعْمَر كيذهَـب، أو يَعمُر كيَقتُل، ولم يَجِئ على الوزن الذي ضبطه به المحقق، فكأن الصواب: (وكل اسم مبني على يَفْعَل فإنه لا ينصرف، مثل يزيدَ ويَعْمَرَ).
- ص٥٧: (مَصْنَعَة يُقْرَا فيها الماء، أي: يُجمَع، يقال: قريت الماء في الحوض أقريـه قريا، أي: جمعته فيه، فأنا قارٍ، والماء مَقرِيٌّ)، قوله (يُقْرَا) كذا رسـمها المحقق بالألف القائمة اتباعا للمخطـوط، وقد ذكر في مقدمته صـ٤٠ أن من منهجه «تحرير النص وفق القواعد الإملائية في العصـر الحديث» فلعل الموافق لهذا أن ترسم بياء: (يُقْرَى).
- ص٥٧: (تقول عفا الرسم يعفو عُفُوًّا إذا طُمِسَ واستوى حتى لا يُرَى منه شـيء، وعفوتُه أعفوه عَفْوًا)، يظهر لي أن الأجود أن يكون ضـبط الفعل على اللزوم: (طَمَسَ) أي: طَمَسَ الرسـمُ، لأن السـياق مُشـعِرٌ بأنه نَوّع، فذكر (عفا الرسمُ) باللزوم، وذكر (عَفوتُه أَعفُوه) بالتعدية.
- ص٥٩: (وسـميت مطية لأنها تُمتَطى، أي تُمد بالزمام)، صوابه كما في الأصل: (تُمْطَى):

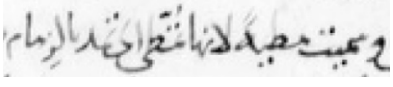

وسـيرد مثله عند شـرح البيت الحادي عشر بلفظ: (وسـميت المطية مطية

لأنها تُمْطَى، أي تُمَدُّ)[١٦]:

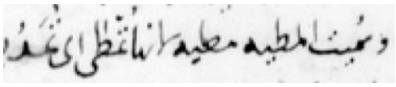

- صـ٥٩: (وإنما شـفائي أن أُهْرِق عَـبْرة)، الذي في الأصـل: (أُهْرِيقَ)، وهي صحيحة:

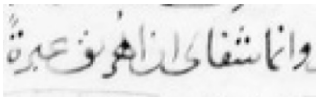

- ص٥٩: (ولكن قد شَعَثَ)، الجادة: (شَعِثَ)، من باب تَعِب[١٧].
- ص٦٠: قول القطامي: (كالخلل المُوشِـيِّ ظاهرُها) الجادة: (المَوْشِـيّ) على اسم المفعول.
- ص٦٠: (والجنوب والشـمال مسديات)، الذي في الأصل: (فالجنوب)، وهو أولى بالسياق.
- ص٦٠: (هذه سَـدِيَةُ هـذه)، يُحَرَّر هـذا الحرف، فلعل صـوابه: (هذه سَدَاةُ هذه)، ويكون رسمه في الأصل:

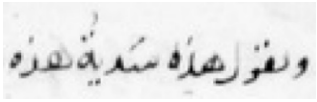

(سَـدَية) علـى الرسـم الأول، ولعـل مثله قولـه في آخر هـذا المقطع: (هذه سَدْيَتُها) صوابه: (سَدَيُها).

- ص٦٠: (وسَفيرتها لكل ريحين تتقابلان)، قد يحسُن لو شرحها المحقق في الحاشـية، لأن هذا اللفظ يُسـتدرك على اللسـان والتاج فليس فيهما بعينِه، وهو في المحيط لابن عباد[١٨].
- ص٦٠: (وهي التي تخفض)، التي من زيادات المحقق، وليست في الأصل:

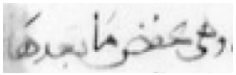

والسياق غني عنها.

- ص٦١: (تقول: بَيَّيْتُ يـاءً، فأنا أُبَيِّتُها بَيِيَّة فأنا بَيِيٌّ)، كذا أثبته المحقق، والنص في الأصل:

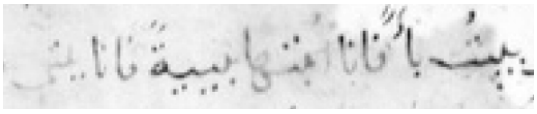

وإخالُ صـحةَ النصـ: (بَيَّيْتُ ياءً، فأنـا أُبَيِّيهَـا تَبْيِيَةً فأنـا مُبَـيٍّ)، فيكون الكلام -إن صحّ ظني- على مثال: هَيَّأتُ أُهَيِّئُ تَهْيِئَة فأنا مُهَيِّئٌ.

- ص٦١: (إذا قامتا فاحت ريح المسك منهما كليهما، يقال: نسمت الريح)، كذا أثبته المحقق، وقد تصرف في المتن هنا، وهذه صورة الأصل:

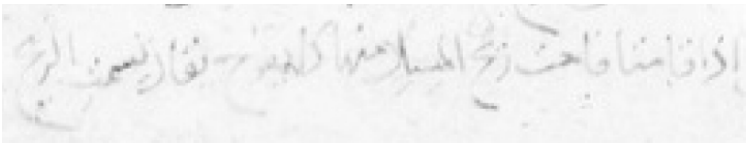

والظاهر أن نصه: (فاحت ريح المسك منهما كما يفوحُ، يقال: نسمت الريح)، أما كلمة: (يفوح) فواضحة وقد حذفها المحقق، من بابة ما تقدم الكلام فيه من التصرف في النص من غير إعلام القارئ.

- ص٦١: (إذ هيجه الريح)، والذي في الأصل: (إذا هيجه الريح).
- ص٦٢: (كثر الدمع ففاض على النحر قَبلَ المحمل)، كذا في الأصل وفي المطبوع، وهو تصحيف، صوابه: (فَبَلَّ المحمل).
- ص٦٢: (قال أبو سعيد: الصبابة الرقة وشدة الكلف، والرجل يصبو إلى الشيء فلا يبلغ الصبابة)، كذا أثبته المحقق، وحذف جملة في المخطوط

هذه صورتها:

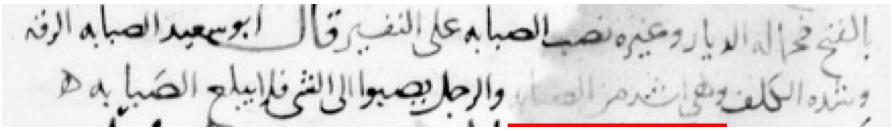

فالمكتوب: (وهي أشـد من الصـبابة) والسياق بها مُشـكِل، ولعل ذلك أجاءَ المحقق إلى حذفها، والأَوْلى -كما سلف- إثباتُها مع التنبيه لإشكالها، ودون ذلك: حَذفُها والتعليقُ في الحاشية بذلك، أما حذفها والسكوت عنها فلا ينبغي.

- صـ٦٢: (ألا تنبيـه، وتحريـك رب أي هي مفتوحة حركـة الباء الأخيرة لسـكونها إلى الفتح مثل سوف وأين) كذا في المطبوع، والنص في الأصل شـديد الإشـكال فتصـرّف المحقق فيه من غير إيضـاح لما صنع، وهذه صورته:

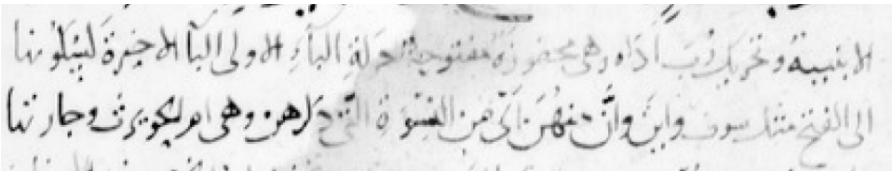

- ص٦٣: (ولا سـي الذي هو يومٌ، والنصـب إن أردت: ولا سيَّ)، كذا، وفي الأصل كلمة لم يبق منها إلا آخر حرف فيها، وهو الفاء:

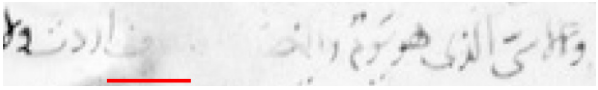

وأسـقط المحقق ذلك من غير بيان، فأوهم أن النص متّصـل على الصـورة التي أثبت.

- صـ٦٣: (ومعناه: مثـلُ، كما تقـول: هما سـيان، أي: مثلان)، أضـاف المحقـق الكاف من عنده، والذي في الأصـل: (ومعنـاه مثل ما تقول هما

سيان أي مثلان):

فصحة رسمه مع علامات الترقيم هكذا: (ومعناه: مِثْلَ مَا، تقولُ: هُما سِيّانِ، أي: مِثْلَانِ)، فقوله: «مثلَ ما» تفسير لقوله: «سِيَّ ما»، وهذا كلام ظاهر المعنى، فتركه على حاله أَوْجَه.

- ص٦٣: (وتقول: دار ودارة، ومنزلة ومنزل) كذا أثبته المحقق، فأسقط كلمتين من النص، وهذه صورته:

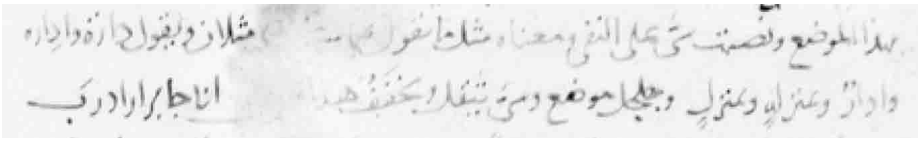

وأُرَى الذي في المخطوط يُقرأ هكذا: (وتقول: دارة، وإزارة وإزار، ومنزلة ومنزل)، فيمكن أن يُستظهر من السياق أن فيه سقط كلمة أضَافها المحقق، فيصير في النهاية هكذا: (وتقول: دارة ودار، (وإزارة وإزار، ومنزلة ومنزل)، وهذا كقول ابن الأنباري في شرحه[١٩]: «ويقال: دار ودارة، وغدير وغديرة، وإزار وإزارة».

- ص٦٣: (وفَصَّل ما كان من لهوه في دارة جلجل، وفي سائر الأيام)، كذا أثبته المحقق، وفيه تصحيف وتحريف، وإنما الصواب: (وفَضَّل ما كان من لهوه في دارة جلجل على سائر الأيام)، وهذا الكلام هو صريح معنى قول امرئ القيس، وهو الذي في الأصل:

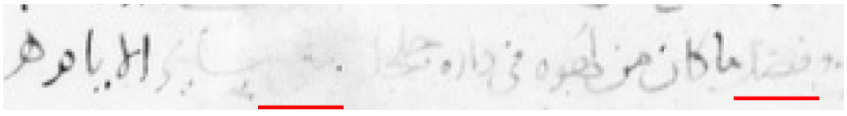

- ص٦٣: (وهذا تأسف منه وتذمر على ما فاته)، كذا أثبته المحقق، والذي

في الأصل كلمة من أربعة حروف أولها تاء وآخرها فاء:

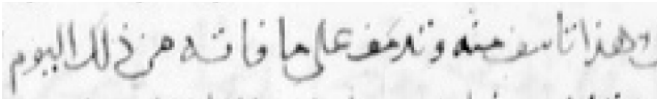

فلعلها: (وتلهُّفٌ).

- ص٦٣: (يقال: مطا يمطو مطوا إذا مده)، والذي في الأصل:

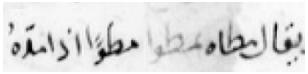

(يقال: مطاهُ)، فالجادة: يقال: مطاهُ يمطو (مطوا إذا مده).

- صـ٦٤: (وكذلك كُلَّما جاء على وزن فعلة فجمعها فعل) لم يضبطها الناسخ في الأصل، وضبطها المحقق بفتح اللام، ولعل الصواب: (وكذلك كُلُّ ما جاء) على أن «ما» موصولة بمعنى الذي[٢٠]، ومثل هذا جاء أيضا ص٦٦ عند تفسير: «جناك المُعَلّل»، ففيها في المخطوط والمطبوع: (وكُلَّما اجتنيت من شيء فهو جَنًا لك)، ولم يضبطها الناسخ في الأصل، وضبطها المحقق بفتح اللام، فلعل صوابه: (وكُلُّ ما اجتنيت)، وأيضا ص٦٨ عند تفسير: «وآلَتْ»، ففيها في المخطوط والمطبوع: (وكذا كُلَّما جاء على فُعْلَة وفَعْلَة)، ولم يضبطها الناسخ في الأصل، وضبطها المحقق بفتح اللام، فلعل صوابه: (وكذا كُلُّ ما جاء).

- ص٦٥: (ينزلها عن الرحل فتمشي راجلة)، الذي في الأصل: (ينزلها عن الراحلة فتمشي راجلة):

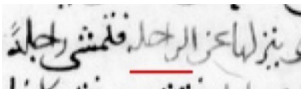

- ص٦٥: (تعقر راحلتي فَتَقْرِمُ بي فتبرك) كذا في الأصل والمطبوع، وفسره

المحقق في الحاشية (٣) فقال: «تَقْرِمُ: تَنقطع»، ولم يزد، وفيه إخلال، وقد كان حقٌّ مثل هذا أن يُعزَى إلى مَرجِع يُثبِتُه إن كان صحيحا، وليس إثبات ذلك من «تطويل الحواشي بلا طائل».

- ص٦٦: (فهو جَنًا لك)، وفيها: (والجَنَا ما يجتنى)، وفيها: (هذا الجَنَا) كذا في الثلاث بالألف القائمة في المخطوط والمطبوع، وسلف التنبيه لمنهج المحقق، فلعل الموافق له أن تُرسم بياء: (جَنًى | الجَنَى).
- ص٦٦: (والجَنَا ما يُجْتَنَى من قُبَلِهَا) ضم القاف ضبطُ المحقق، وأُرَى أن تضبط بكسر القاف: (يُجْتَنَى من قِبَلِهَا) أي: يُجْتَنَى منها، فيدخل فيه العناق والجَسّ والتقبيل، كمثل قول الأصمعي: «جعلها بمنزلة شجرة لها جَنًى، فجعل ما يصيب من رائحتها وحديثها وقُبَلِها بمنزلة ما يصيب من رائحة الشجرة وثمرها»[٢١].
- ص٦٦: (وقوله: ومرضعٌ) كذا بالرفع، ولعل الجادة: (وقوله: ومرضعٍ) بالجر، لأنه يحكي لفظ امرئ القيس ويحتج للجر فيه.
- ص٦٧: (يقال: أَحْتَلَ الصبيُّ) كذا بإسناد الفعل إلى الصبي، والذي في المعاجم: أحتلته أمه، وأحتل غَنَمَه، وأحتله الدهرُ، فعلى هذا يكون الصواب: (أُحْتِلَ الصبيُّ).
- ص٦٨: (لا تَجزَعْ للصبي) لعل الجزم من الطباعة، والصواب الرفع[٢٢].
- ص٦٨: (ولا تدعُ حاجتَها، قال: وسألت أبا سعيد عن الشِّقِّ فقال: انصرفت إلى صبيها بثدييها) كذا أثبته المحقق، وفيه تصرف بالنص وإسقاط لألفاظ منه، وهذه صورة هذا الموضع في الأصل:

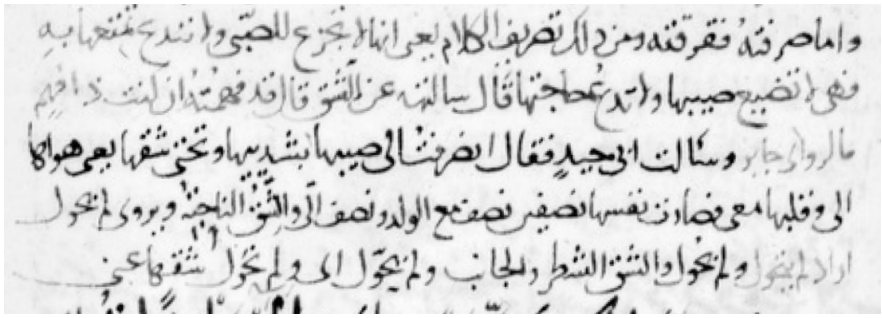

فالذي فيها: (قال: سألته عن الشّقّ، قال: قد فهمتَه إن كنت ذا فهم. (هنا) كلمة لم أستطع قراءتها وكأن المحقق قرأها: قال أبو جابر: وسألت أبا (هنا كلمة رسمها الناسخ: حيد، وقرأها المحقق: سعيد فقال انصرفت إلى صبيها بثدييها) ويتصل الكلام بما أثبته المحقق، وإصلاح أبي في المخطوط فعله المحقق كثيرا لأن الناسخ غالبا ما يرسم (أبو جابر) ونحوها في حال الرفع: (أبي)، وهذا النص شديد الأهمية محتاج إلى مزيد تأمل ونظر، لأن قراءته إن صحّت هكذا دلّت على أن أبا جابر تلميذ لأبي سعيد، ولا يخفى ما لإثبات ذلك من الفائدة.

- ص٦٨: (على إضمار فيه، أي: تَعددت فيه) تصحيف تبع فيه الأصل، والصواب: (تَعَذَّرَت فيه)، وقد تصحفت «تعذرت» في أول شرح البيت في الأصل وفطِنَ المحقق ثَمَّ فأصلحها، وفاته ذلك في الآخِرة.
- ص٦٩: (مهلا أي أجّلَه ونفّسَ عنه)، الذي في الأصل (إذا أجّله):

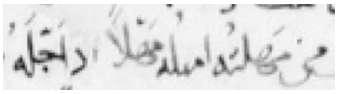

- ص٦٩: (وأخذك منه زَمْعٌ)، يحرر، فلعل الجادة: (زَمَعٌ) بالتحريك.
- ص٦٩: (وأجملي أي أَجِيبي، يقول: أَجِيبي في فراقك، وإجمالُها أن لا تشكوه)، فيه تصحيف وتحريف، وصواب النص كما في الأصل: (وأجمِلي أي أَحْسِني، يقول: أَجْمِلي في فراقك، وإجمالُها أن لا تشكوه)

وتحت سين (أَحْسِنِي) ثلاث نقاط للدلالة على إهمالها، حَسبها المحقق نقطتي الياء ونقطة الباء، وفوق النون نقطة واضحة، وضبطُ الناسخ السين هكذا وقع في الأصل مرات ومرات، ثم إن معنى البيت وسياق ألفاظه يقبل أحسني تفسيرا لأجملي ولا يقبل أجيبي، وهذه صورة هذا الموضع من الأصل:

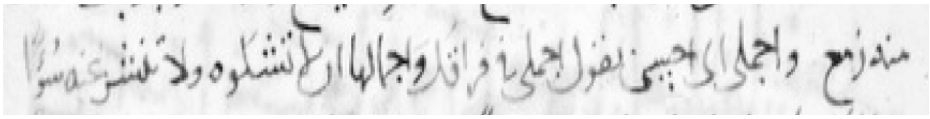

- ص٧٠: (ويروى: إن تكُ ساءتك: حزنتك)، بوصل تَكُ بساءتكِ بلا حاجز بينهما، والذي ينبغي: الفصلُ بإضافة نقطة بعد «تَكُ»: (ويروى: إن تكُ) (ساءتك: حزنتك).
- ص٧٠: (ساءتك: حَزَنتْكِ، وتَكَرَّهَتُ إليك)، كذا والصواب: (وتَكَرَّهَتْ) بإسكان التاء وهي للخليقة.
- ص٧٠: (فإني جَلِدٌ على مثلك)، كذا ولعل الصواب: (جَلْدٌ) بإسكان اللام.
- ص٧٠: (وثيابك فطهر أي تَنَقَّ من الذنوب)، كذا أثبته المحقق، ولعل الصواب: (أَنْقِ) فهو أقرب إلى مرسوم الأصل، وهذه صورته:

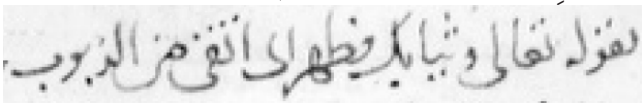

- ص٧٠: (قال أبو جابر: المعنى فطهُرَ قلبي من حبك يتطهرُ ويتخلصُ) كذا أثبته المحقق، تبعا للأصل، وليس في الأصل شكل، والذي يظهر لي أن في المخطوط سقط حرف، وأن الصواب ينبغي أن يكون: (المعنى فطَهِّرِي قلبي مِن حبكِ يَطْهُرْ ويَتَخَلَّصْ).

- صـ٧٠: (غَـرَّهُ يغُرُّهُ غُرورًا وهو شـاذ) لفظ غرورا سـاقط من الأصـل وأثبته المحقق، ولم يبيّن ذلك، وإثباته إياه صـواب ظاهر، بدلالة السياق المقتضـية وُجودَ هذا اللفظ لزوما، غيرَ أنـه كان ينبغي أن يخبر القارئ في الحاشـية بما صنع، وليس هذا كإصلاح خلل الإعراب الواضح ونحوه من الهَنَات الهَيِّنَات التي لا فائدة في ذكرها.

- ص٧١: (في موضـع الرفع، ومهما أداة متصـلة) هنا سقط نظر،فالذي في الأصل:

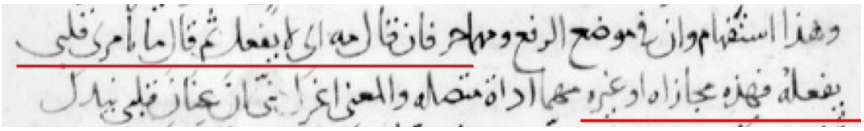

فانتقل بصـر المحقق من «مهمـا» الأولى إلى «مهما» الآخرة، والكلام شـرح للقولين في أصـل مهما، فلعل صـحة قراءته: (في موضـع الرفع، ومَهْمَا:حَرفان، قـال: مَـهْ، أي لا تفعلي، ثم قال: ما تأمـري قلبي يَفْعَلْه، فهذه مجـازاة. أو غَيْرُه: مهما أداة متصلة).

- ص٧١: (والأعشـار جمع العُشْـرِ) والذي في الأصـل: (العشيرة)، وذكر المحقق في الحاشـية أنه صـححه من (م)، أي النسـخة المختصرة التي بَـيّن شـانَها في مقدمـة التحقيق (صـ٤٠)، والذي يظهـر لي أنه يمكن تصـحيح اللفظ بحذف الهاء: (العَشِـير)، ومعلوم أن العَشِـير والعُشْـر والمِعْشَارُ سواء.

- ص٧١: جاء في المتن: «أنها يَسَرَت قلبَه أجمعَ»، وفسره المحقق في الحاشية بقوله: (يَسَـرَتْ: حـازَتْ)، ولم يزد بيانا ولا عزوا لهذا التفسـير، وليته فعل، فإني لم أظفر بهذا المعنى، والذي يظهر لي أنه معناه: قَسَمَت قلبه كما يقسِمُ الياسر الجزور، ومنه قوله: أقول لهم بالشِّعْب إذ يَيْسِرُونَني..

البيت، ويدل عليه قوله بعده: «فكان لها من قلبه المعلى والرقيب».

- ص٧٣: (وفَهِمَ منه هذا الفهمَ) هنا زيادة ليست في الأصل، فالذي فيه:

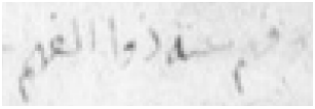

فصحة قراءته: (وفَهِمَ عنه ذُو الفهمِ) وقد تكون: (وفَهِمَ عنه ذَوُو الفهمِ).

- ص٧٤: (وهذه عزيزةُ مَلِكٍ) الذي في الأصل:

فصحة قراءته: (وهذه عزيزةٌ مَلِكةٌ)، ويدل عليه اختلاف رسم الناسخ الكاف المتوسطة عن الكاف المتطرفة، وهو رسمها رسم المتوسطة، وسياتي في شرح البيت التاسع والثلاثين قول الشارح في هذه المحبوبة: «لأنها ملكة شريفة».

- ص٧٥: (نَضا ثوبَه ينضُو نَضوا) كذا، والذي في الأصل واضحا (نَضا ثوبَه ينضُوهُ نَضوا):

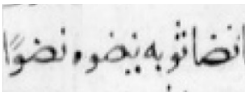

- ص٧٥: (واللِّبْسة: حالُها التي تَلبسُ عليها)، كذا، وليس في الأصل ضبط، وأُرَى الصواب: (تُلْبَسُ) ويدل عليه ما بعده.

- ص٧٥: (وذلك الثوب هو: الفُضُل، وقد تَفَضَّلتُ)، كذا، وفيه تغيير لنص الأصل وحذف منه، وهذه صورة الأصل:

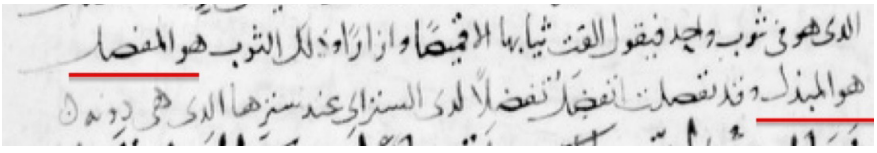

فصـواب النص: (وذلك الثوب هو: المِفْضَـل، [«وَ»هو المِبْذَلُ، وقد تَفَضَّلتُ)، ففي اللسان نقلا عن تهذيب الأزهري: «ويقال للثوب الذي يُبْتَذَل: مِبْذَلٌ، ومِيدَعٌ، ومِعْوَز، ومِفْضَلٌ»[٢٣]، وفي أساس الزمخشري: «وخَرَجن وعليهن المَفَاضِل والمَبَاذِل، جمع: مِفْضَلٍ ومِبْذَلٍ»[٢٤].

- ص٧٦: (وهذا أغنج بيتٍ في شعره) هذا غيّره المحقق، والذي الأصل:

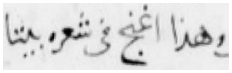

فلعل الجادة أن يُحذَف الحرف: «في» ويُترَكَ سائرُ الجملة على حاله، فيكون الصواب: (وهذا أغنج شِعْرِه بَيتًا).

- ص٧٦: (والتلفيق: أن يُجمَعَ بين صِفَتي الثوب فيُخاط ما بينهما)، كذا في المخطوط والمطبوع، وأُراهُ تصحيفا، صـوابُه: (صَنِفَتِي الثوب)، وصَنِفَةُ الثوب: حاشيته وجانبه الذي لا هُدب فيه[٢٥].
- ص٧٦: (والمعنى أنها خرجت تُسـبل إزارها على أثرينا؛ لتعفيَ الأثر فلا يُشْعَرُ لخروجنا) كذا، ولعل الجادة: (فلا يُشْعَرَ) بالنصب.
- صـ٧٦: (وتَذيلُها أي تُطيـل ذيلها) كذا، ولعل الجادة: (تُذيلُها) بضـم التاء، على أنه من أذال الرباعي، أما الثلاثي فذالَتِ الجارية تَذيل، لازم غيرُ متعد[٢٦].
- صـ٧٧: (وجمعـه عقاقل، ذهبـت النون مـن الجميع) كـذا، والذي في الأصـل: (ذَهَبَ النون) بالتذكير، وقد نَصُّـوا على صِـحّته، فتركُه على حاله أولى[٢٧].
- ص٧٨: (وانتحى: اقتصد واعتمد) كذا، والذي في الأصل يمكن أن يُقرأ: (وانتحى اقصد)، أو يقرأ: (وانتحى قصد)، وهذه صورته:

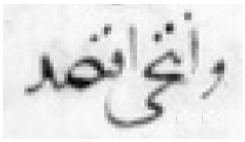

وكأن الصواب آخرهما: (وانتحى قَصَدَ)، لأنه مرادف اعْتَمَد.

- ص٧٨: (والنسيم: هَيْجُ الريح، يقال: نسمت الريحُ) كذا، وفيه سقط كلمة، أشار الناسخ إلى خروجها في المتن وأثبَتَها في الحاشية، وهذه صورة ذلك:

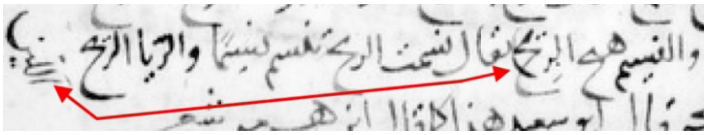

وأعرض المحقق عن ذلك، فلم يثبته ولم يذكره أصلا، وصواب النص: (والنسيم: هَيْجُ الريح [اللَّيِّنُ، يقال: نسمت الريحُ)، وهذا هو الصحيح الموافق لنعت النسيم، ففي لسان العرب -مثلا-: «والنسيم ابتداء كل ريح قبل أن تقوى، ... والنسيم نفس الريح إذا كان ضعيفا، وقيل النسيم من الرياح التي يجيء منها نفس ضعيف، ... قال ابن شُمَيل: النسيم من الرياح الرُّوَيْدُ، قال: وتنسمت ريحها بشيء من نسيم أي: هبت هبوبا رُوَيْدًا»[٢٨].

- ص٧٨: بيت ابن هَرْمَةَ:

كأن فاها إذا ألقى الكرى عللا وقد مَضَى من (سُؤالي النجمَ) أعقابُ

كذا قرأه المحقق، وهو تصحيف، وينبغي أن يكون صوابه: (وقد مَضى من تَوَالي النَّجْم)، يريد به أواخر الليل، وهو عينُ قول أبي صخر الهُذلي[٢٩]:

كَأَنْ مُعَتَّقَةً في الدَّنِّ مُغْلَقَةً صَهباءَ مصْعَقَةً من رابئٍ رَذِم
شيبَت بمَوْهَبَةٍ من رَاسِ مَرْقَبَة جَرْداءَ مَهْيَبَةٍ في حالقٍ شَمَم
من رَاسِ عالِيَةٍ من صوب غادية في إثر سارية أعقابَ مُحتدِم

خـالَـطَ طَـعـمَ ثـنـايـاهـا وريـقـتَـهـا إذا تكون (توالي النَّجْمِ) كالنُّظُم

وقول ساعدةَ[٣٠]:

فـذلـكَ مـا شَـبَّـهـتُ فـا أمَّ مَـعْـمَـرٍ إذا ما تَـوالي اللَّيلِ غارتْ نُجُومها

ونحوه قول عمر بن أبي ربيعة القرشي[٣١]:

فـلـمـا تَـقَـضَّـى الـلـيـلُ إلا أقـلـه وكـادت (تَـوَالي نَجْـمِـه) تَـتَـغَـوَّرُ

وقولُ الفرزدق[٣٢]:

تُـشَـبُّ لَـمَـقـرورِيـن طـال سُـراهُـمُ إليها وقد أَصْغَت تَوالي الكواكبِ

- ص٧٨: (الألصاب: سُقوف الجبال) كذا في الأصل وفي المطبوع، وهو تصحيف، صوابه: (شُقوقُ الجبال)، وفي لسان العرب: «واللِّصْبُ: مَضِيقُ الوادي، وجمعه لُصُوبٌ ولِصَابٌ، واللِّصْبُ: شَقٌّ في الجبَل أَضْيَقُ مِن اللِّهْبِ وأَوْسَعُ من الشِّعْب»[٣٣].
- ص٧٩: (وقال: إنها هضيم الكشح، فَضَمَّرَ كشحها) هذا تحريف، صوابه كما في الأصل: (فخَصَّرَ كشحها)، وهذه صورته:

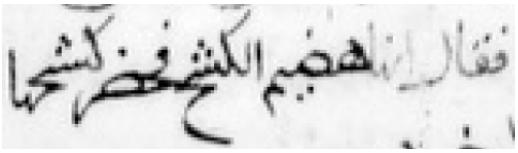

ومعلوم أن الكشح المخصّر معناه الدقيق، وسيقول امرؤ القيس في هذه القصيدة: «وكشح لطيفٍ كالجديلِ مُخَصَّرٍ».

- ص٧٩: (وأومأ بمخلخلها) كذا أثبته المحقق، ولم يشرحه ولا توقف عنده!، وهو مخالف لما في الأصل، وهذه صورته:

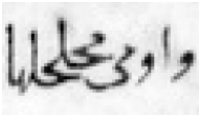

فالمكتوب هنا واضح، لفظه: (وأومى مخلخلها)، ولا يخلو المحقق من أحد أمرين: إما أن يكون غير فاهم لمعنى المكتوب، فينبغي أن يدعه على حاله ويشير إلى إشكاله في الحاشية، وإما أن يكون فهم المراد فيلزمه حينئذ أن يشرحه للقارئ، ولم يصنع واحدة منهما، بل غَيَّرَ المتن وتجاوزه من غير إيضاح ولا استشكال، ولم يظهر لي معنى يناسب السياق يمكن أن يوجّه إليه ما أثبته الناسخ، وأخشى أن يكون قوله: (وأومى مخلخلها) تحريفا صوابه: (فخَصَّر كشحها وأَرْوَى مُخلخَلَها) أي وصفه بالرّيّ.

- ص٨٠: (أول ما رؤي على حِينِها وهيئتها) هذا تصحيف، صوابه كما في الأصل: (على حُسْنِها وهيئتها)، والذي جرّ هذا أن الناسخ نقط السين بثلاث من تحت مبالغة في التنبيه للإهمال، فأوهم أنه ينقط ياء من تحت، وهذه صورته:

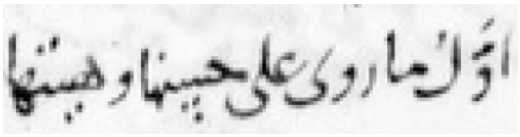

وقد مضى بيان عادة الناسخ في نقط السين المهملة بثلاث من تحت في الكلام على ما في (ص٦٩) من المطبوع[٣٤].

- ص٨١: (وقوم يجعلون هذه بيضة نعامة، ويجعلون قوله: غذاها نمير الماء للدُّرَّة، ويقولون: لم يحلله الناس فيكدروه) كذا غيره المحقق من عنده من غير تصريح بذلك، والذي في الأصل: (ويجعلون قوله: غذاها نمير الماء للمرأة)، وهذه صورته:

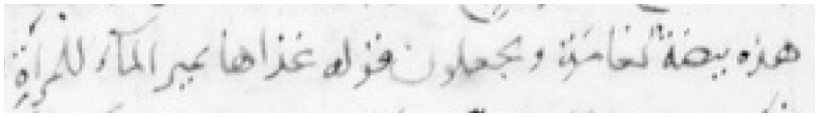

ويشبه أن يكون ما في الأصل هو الصواب، فالتفسيران اثنان: الأول شبه

المرأة المعشـوقة بالدرة، وجعل البيت كله وصفا لهذه الدرة، والتفسير الآخر جعل الوصف في الشطرين للمرأة، فصدر البيت يشبهها ببيضة النعامة، وعجزه يخبر أنها -أي المرأة- غذيت بنمير ماء صاف لم يحلله الناس فيكدروه، وهذا التفسير بعينـه ذكره ابن الأنبـاري[٣٥] وأبو جعفر ابن النحاس[٣٦] والوزير عاصـم[٣٧] في الأقوال في شـرح البيت. وإذا لم يكن صوابا فقد ينبغي للمحقق أن يوضح للقارئ ما فَهِمَ هو من النص إذ أثبت فيه ذِكرَ الدُّرَّة.

- ص٨١: (والمُحَلِّل بكسر اللام: اليسير فيما يُعمَل) كذا أثبته المحقق، وهو مخالف لما في الأصل، وهذه صورته:

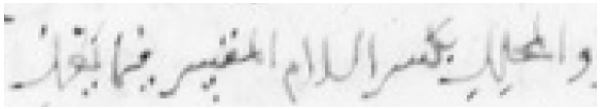

والظاهر أن صـواب قراءته: (المُقْسِمُ فيما يَعْمَلُ)، أي هو الحالف على شيء يصنعه، ثم يحلل يمينه، والنقاط تحت السين علامة إهمالها.

- صـ٨١: (وأصـله من تَحِلَّة القسـم، لأن اليمين قد تحلل بأدنى شـيء)، وحرف (من) من عند المحقق، وليس في الأصـل، والنص مسـتغن عنه، فقوله: (وأصله تَحِلّةُ القسم، لأن اليمين قد تحلل بأدنى شيء) لا إشكال فيه.

- ص٨١: (يحتج بقول طفيل: عقيلة بحر عازب لم يحلل)، كذا في المطبوع، حـذف المحقق كلمـة ثابتة في الأصـل، فالذي فيه: (بقـول طفيل: كأنها عقيلة بحر عازب لم يحلل)، وهذه صورته:

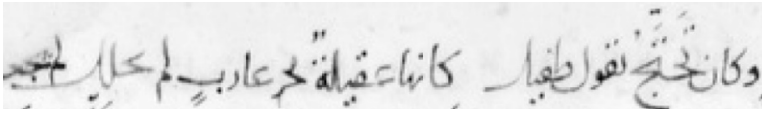

فاسـتجاز المحقق لنفسـه أن يحذفهـا لأنها -فيما يظهـر- مخالفة للديوان

المطبوع، ومع ذلك لم يُنَبّه لما فَعَل، وهذا ليس بصـواب، إذ السلامةُ من التَّبِعَة في هـذا إنما تكون بأن يُثبِتَ المتن على حاله، ويَذكُرَ في الحاشـية أنه مخالفٌ لرواية الديـوان المطبوع مُنَبِّها لذلـك، فما يُدرِيه أن هذا البيت لا يُروَى رواية أخرى غير المثبتة في الديوان؟!.

- ص٨٢: (غير محلل: أي غير محلول بها، لأنها منيفة)، الذي في الأصـل كأنه: (مَنِيعَة) بالعين، وهذه صورته:

فليحرر، ولم يشرح المحقق معنى الإنافة هنا.

- ص٨٢: (كما تقول: اتقاني الرجل بأهله، أي: سـلمهم إلي، واتقاني بيده إذا ولى عنك)، كذا والذي في الأصل:

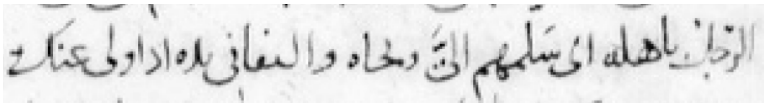

فأثبت المحقق ما ظهر له سـاكتا عن بيان ما حذف وما أضـاف، ولا ريب أن النص الذي أثبت الناسـخ مُشكِل مَؤُوف عسِر القراءة، والذي يظهر لي أنه يُمكن أن يُقرأ هكذا: (كما تقول: اتقاني الرجل بأهله، أي: سلمهم إلي (ونَجَا، واتقاني بِدُ بُرِ إذا وَلَّى عنك).

- صـ٨٢: (ووُجُوهُ مَوضِـعِه)، كذا في المخطوط والمطبـوع، ولا ريب عندي في أنه تحريف، صـوابه: (وَوَجْرَةُ مَوْضِـعٌ)، وهي عين عبارة شُرّاح هذا الموضع من القصيدة[٣٨].

- صـ٨٢: (خدا أسـيلا، وهو الـذي ليس بجهم يُترَك)، كـذا في المطبوع، وهي عبارة قلقة لا تبدو لها علاقة بالسياق، والذي في الأصل:

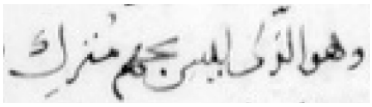

(ليس بجهم مُنزك)، والمُنَزَّكُ معناه المَعيب[٣٩]، والسياق يحتمله على غرابة ظاهرة وركاكة، وعبارة الشُّرّاح: (ليس بكَزٍّ)[٤٠]، فعسى أن لا يكون الناسخ حرفها بهذا الذي سَوّد.

- ص٨٣: (وتتقي بجيد، أي: ترى جيدَها)، هكذا بلا ضبط في الأصل ولا في المطبوع، ولعله ينبغي أن يكون: (أي: تُري جِيدَها).
- ص٨٣: (ثم قال: هذا الجيد كجيد الريم في الطول، والقَدُّ ليس بفاحش ليس بقبيح)، هذا ضبطُ المحقق، ولم يُضبَط في الأصل، وأُرَاه لم يُصب ضبطه، إذ ينبغي أن يكون: (هذا الجِيدُ كجِيدِ الرِّيمِ في الطولِ والقَدِّ.) فتنتهي الجملة، لأنه يقول إن الجيد في طوله كطول جيد الريم، وهو في قَدِّه أيضا، «والقَدُّ: القامة، والقَدُّ: قَدْرُ الشيءِ»[٤١]، ثم تبتدئ جملة أخرى منفصلة: (ليس بفاحش: ليس بقبيح).
- ص٨٣: (امرأة عُطْلٌ ومعطال)، الجادة: (عُطُلٌ) بضمتين.
- ص٨٣: (والمتعكثل التي تراكمت عثاكيله، وهي الشماريخ، الواحد: عثكولٌ)، من عادة المحقق أن يغير مثل هذا إلى الصواب، وصوابه: (الذي تراكمت عثاكيله)، وقوله: (الواحد: عثكولٌ) الذي في الأصل: (الواحد: عثكولةٌ):

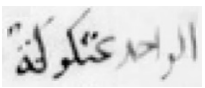

فغيَّره المحقق مع أنه صواب، «العِثْكالُ والعُثْكول والعُثْكُولة: العذق وعذقٌ مُعَثْكَلٌ ومُتَعَثْكِلٌ ذو عَثاكِيلَ»[٤٢].

- صـ٨٤: (إلى العلا: إلى فوقِ، يقال انفتلت أطرافها إلى فوقِ) الذي في الأصل في الموضعين: (الفوق):

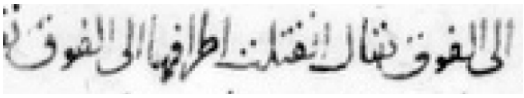

وغَيّرهما المحقق، ولم يظهر لي موجب ذلك.

- صـ٨٤: (أي إن ظَفَرَتْ) كذا في الأصل وفي المطبوع، والصواب: (ضَفَرَتْ) بالضاد.

- ص٨٤: (إذا ظهر من متائنه) تصحيف، صوابه: (مَنابِتِه) أي منابت الشعر، وهو الذي في الأصل:

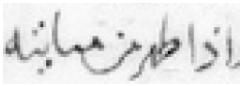

- ص٨٥: (المَدَارى: الذي يُجَعَّدُ بها الشعر) كذا في الأصل وفي المطبوع، وهذا أيضا من عادة المحقق أن يغير مثله إلى الصواب، وصوابه: (التي يُجَعَّدُ بها الشعر).

- ص٨٥: (والمُخَصَّر: المُدَقَّق) كذا في المطبوع وكتب المحقق في الحاشية: «في الأصل: المقبب، وهو تحريف، والتصحيح من (م)»، كذا قال، والظاهر أن ما في الأصل صحيح ليس بتحريف ولا يُحتاج إلى تغييره، فالقَبَبُ دِقّةُ الخَصْرِ وضُمُورُ البَطن، والمُقَبَّبَة الضامرة[٤٣]، وهذا هو معنى المُخصَّر.

- ص٨٦: (وتُرِكَ التأنيث من الفاعلِ والفعيلِ والمفعالِ، والياءُ التي يُقال لها ياء النسبة، والمفعلُ الذي بمعنى الفاعل، والمُفعلُ من المؤنث مثل المُغزل، وأفعلُ مثل أحمر) كذا أثبته المحقق مضبوطا هذا الضبط، وألمع في الحاشية إلى المراد من ترك التأنيث في الفاعل والفعيل والمفعال، ثم

ضـبط ما بعدهن بالرفع كأنه ابتداء كلام جديد، ولم يشـرح المراد من قولـه: «واليـاءُ التي يُقال لها ياء النسـبة، والمفعلُ الـذي بمعنى الفاعل» ورجع بعدها يبين في الحاشية معنى: «والمُفعلُ من المؤنث مثل المُغزل»، ثم عاد وسكت عن قوله: «وأفعلُ مثل أحمر»، فإن كان فهمه فما له لا يشرحه للقارئ، وإن كان لم يفهمه فما له لا يستشكله في الحاشية؟.

- ص٨٧: (كأنه كان هذا البنانُ)، كذا، وكأن الجادة النصب: (البنانَ).
- ص٨٧: (شـجر يُتَّخذ منه المساويك الواحدة: إِسْحَالَة)، صوابه: (تُتَّخذُ منه المساويك الواحدة: إِسْحِلَة)، وهو الذي في الأصل:

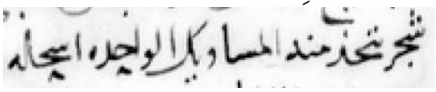

- ص٨٧: (قال: والظبي موضـع من ذي قار، ولا يقال لهذا المكان الظبي) كذا، وفي الأصل كلمتان أسقطهما المحقق من غير بيان، وهذه صورته:

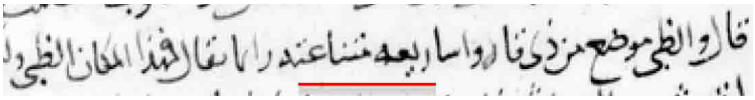

فصحّة قراءته: (والظبي موضع من ذي قار، أَساريعُه مُتناعَتَة، ولا يقال لهذا المكان الظبي)، ومعناه أن أسـاريع هذا الموضع موصوفة مشهورة يَتَنَاعَتُها الناس في حديثهم، أي: ينعتها بعضـهم لبعض على سبيل الاستغراب والاستطراف[٤٤]، وكان ينبغي للمحقق أن ينبه لِما أسقط على الأقل.

- ص٨٧: (والإسـحل شـجر بمثـل هذا النعت الـذي نَعَتَها الأسـاريعَ على الخضـاب والتفصـيل)، كذا في الأصـل غير مشـكول، وشـكله المحقق، ولم يتوقـف عنده، والعبارة قلقـة ركيكة، ولعل أصـلها: (الذي نعَتَ [به الأساريع) أو نحو ذلك.

- صـ٨٩: (وذو المسـحين: القُسُّ وهو الراهب)، كـذا، والجادة: (القَسُّ) بفتح القاف.
- ص٨٩: (وأراد به هاهنا: الجهلَ) الذي في الأصل (وأراد بها):

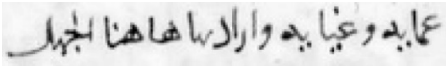

أي: أراد امرؤ القيس بقوله: «بالعَمَايَات» الجهلَ.

- صـ٨٩: (وقولـه عن الصـبا: عما كان هائمـا به فـؤادي فإنه لجاجة) كذا، وهذا من عند المحقق، أما الذي في الأصـل فإن الناسـخ كتب بعض الكلمة: (صـا) واختلط عليه سائرها فاسـتدركه في الحاشية اليسرى: (بيًا)، وهذه صورته:

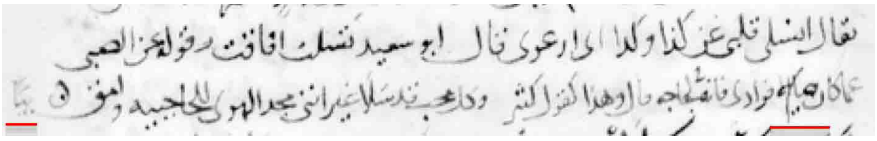

فصـحة قراءته: (عما كان صَـابِيًا به فؤادي)، وهو موافق لذكر الصـبا في البيت.

- ص٩٠: (مخاصـمي فيكِ على أَني أُحبُّكِ) كذا، والذي في الأصل: (على أَن أُحبَّكِ):

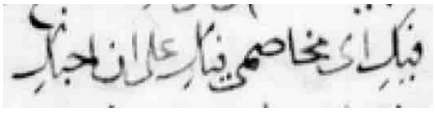

- صـ٩١: (وألقـى كلكله، ولحقـت له بزوال)، كذا في الأصـل، وضـبطه المحقـق: (ولَحِقْـتُ) والعبـارة ظاهـرة الركاكـة، ولعلهـا محرفة عن: (وتَحَقَّقْتُ).

- صـ٩١: (وناءَ ينوء أيضـا إذا بَـرَكَ بالأرض)، هذا مـن تغيير المحقق، أسـقط كلمة ثابتة في في الأصل مستقيمة المعنى، ففيه: (إذا وضع بَرْكَهُ بالأرض) وهذه صورته:

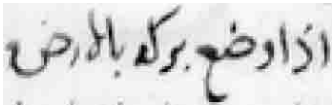

والعبـارة صـحيحة لا إشـكال فيها، ففي لسـان العرب: «وبَـرَكَ: ألقى بَرْكَه بالأرض، وهو صـدره، ...، والبَرْك: كلكل البعير وصـدره الذي يدوك به الشـيء تحته، ...، والبَرْك والبِرْكة: الصدر، وقيل هو ما ولي الأرض من جلد صدر البعير إذا بَرَك»[٤٥].

- صـ٩٢: (يا لك من ليـل، فَتتعَجّبُ، ويا لـك من ليل فتُعَجِّبُ أنت أيضًـا مـن طوله، تقول العربُ) تَصَـرَّفَ المحققُ في هذا النص من غير تنبيه، فأسـقط منه كلمتين لما فيهما من إشـكال، وهذه صورة هذا الموضع من الأصل:

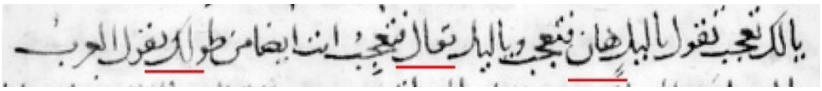

وانظر لعل صـحة قراءته: (يا لك تعجُّبٌ، يقول: يا ليلُ هاتِ فتعَجَّبْ، ويا ليلُ تعالَ فتعَجَّبْ أنتَ أيضًا من طُولِكَ، تقول العرب)، وهذا قول معروف في مثل هذا السياق، قال أبو حيان: «فإذا قلتَ: «يا لك» احْتملَ أن يكون مستغاثًا به، ومستغاثًا مـن أجلـه، وقيل في قولـه «فيا لك مـن ليل كأن نجومـه»: اللامُ فيه للاسـتغاثة والتعجب استغاث به منه لطوله كأنه قال: يا ليل ما أطولك»[٤٦].

- ص٩٣: (وحبال الكتان مَثنِيّةٌ)، يُحَرَّر هذا، فكأنّ صوابه: (مَتِينَةٌ).
- صـ٩٣: (كأن نجومه ربطهـا بحبال من كتان)، صـواب: (كأن نجومه

[قد رُبِطَتْ بحبال) وهو الذي في الأصل المخطوط:

- صـ٩٤: (وأَنَّـه عَبَدَ اللّه أربعين سـنة) بفتح الهمزة، والجـادة: (وإنّه) بكسرها.
- صـ٩٥: (أي نفتقـرُ ونَجُوعُ لأنا لا نَنْتَظِرُ لغد) كـذا أثبته المحقق، وليس مُطابقا للأصل، فهذه صورته:

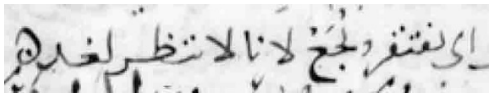

فلعله: (أي نفتقرْ ونَجُعْ) أو: (يَفتقرْ ويَجُعْ) والذي بعده كما في الأصل: (لأنا لا ننظرُ لِغَدٍ)، والمعنى مقبول لا خطأ فيه، فتركُ المتن على حاله أسلم.

- صـ٩٥: (المنجرد يكون المُسـرعُ أيضـا، أَجْرَدَ في عدوه إذا أسـرع) لعل الجادة في الأول النصـب، والأَوْلَى بالآخِر: (انْجَرَدَ)، فهو أشـبه بما في الأصل، وهذه صورته:

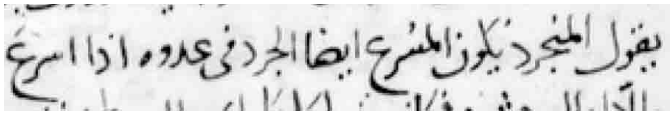

- ص٩٦: (المِكَرُّ: الذي يَكُرُّ إذا كان حينَ الكَرّ) كذا بنصب حين، والجادة الرفـع: (إذا كان حـينُ) علـى أن كان تامة، والصـواب: (إذا كان حينُ الكَرّةِ) بهاء، فهو الذي في الأصل، وهذه صورته:

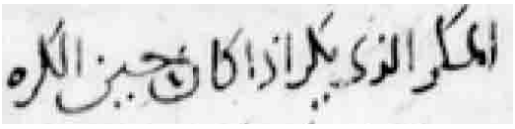

- صـ٩٦: (أي: أَنَّه طوع العنان) بفتح الهمزة، والجادة: (إنّه) بكسرها، ومثله بعد سطر: (أي: أَنَّه أديب).
- ص٩٦: (ويقال: هو طَيِّع وطوع العنان أي سهل الانقياد) كذا، وهو تغيير من المحقق لما في الأصل، وإنما الصواب: (وطوع الجناب)، وهذه صورته في الأصل:

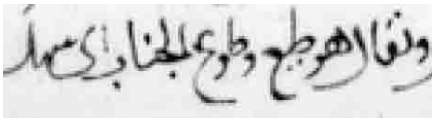

وهو صحيح لا إشكال فيه، ففي لسان العرب: «وفرس طَوْعُ الجِناب بكسر الجيم وطوع الجَنَب: إذا كان سَلِس القِيَاد»[٤٧].

- ص٩٦: (ظهره ممتلئٌ من اللحم أَملسَ) والجادة: (أَملسُ) بالرفع.
- صـ٩٧: (لسهولة مره، والوناة مثل القطاة والقطا)، كذا في الأصل والمطبوع، والظاهر أن فيه سقطا، لعل صوابه: (والوناة والوَنَى مثل القطاة والقطا)، وقد مضى للمحقق ص٦٣ سياق مثل هذا أضاف إليه كهذه الإضافة بدلالة السياق.
- ص٩٩: (أجرى به فرمى ثيابه وأعجله عن أن يضمها إليها)، وهذا من تغيير المحقق، والظاهر أن صواب القراءة: (أجرى به فبَزَّهُ ثيابَه)، وهذه صورة هذا الموضع من الأصل:

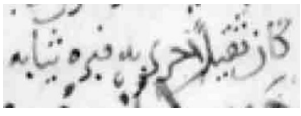

وفي لسان العرب: «وَبَزَّ الشيءَ يَبُزُّه بَزًّا: انتزَعه، وَبَزَّه ثِيابَه بَزًّا»[٤٨].

- ص٩٩: (يديره اللاعب ثم يجذب طرفي الخيط)، أسقط المحقق حرفا،

والـذي في الأصـل: (يديره اللاعب بهِ ثم يجـذب طرفي الخيط)، وهذه صورته:

- ص٩٩: (هي لعب الصـبيان)، صوابه كما في الأصل: (لعب لِلصِّبْيان)، وهذه صورته:

- صـ٩٩: (ويقال: فرس مرخـاء وقد أرخى إرخاء)، أسـقط المحقق هنا كلمة ثابتة في الأصل، وهذه صورته:

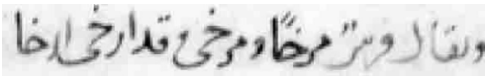

ويُمكـن أن يُقـرأ: ويقال: فرس مِرْخـاءٌ (ومِرْخًى وقد أرخـى إرخاء)، وكأن المحقـق لَمّـا لم يَجِـد في المعاجم غير لفـظ: «مرخـاء»، قطع بـأن: «مِرْخًى» غلط فحذفـه، وهـو محتمـل، فقد يكون مما فـات المعاجـم، وقد يكـون: «مُرْخًى» من قولهم: «أرخيتُ الفرس»، وإن رَدَّه أبو منصور الأزهري[٤٩]، وعلى تقدير أنه غلط فليـس للمحقق أن يحذفـه، وإن رأى أنه لا بد له من ذلك فلا أقل من أن يقول في الحاشية: «ثَبَتَ في الأصل كذا، وأسقطتُه لكذا وكذا».

- ص١٠٠: (وإذا دنا دان من مؤخره) كذا، وهو صـحيح، لكن هذه صورة ما في الأصل:

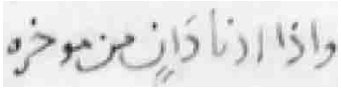

وهذا يُمكن أن يُقرأ: (وإذا دَّنَى دانٍ)، ففي تاج العروس: «وادَّنَى ادِّناءً افْتَعَل من الدّنوّ: قَرُبَ»[٥٠].

- صـ١٠١: (ويروى كأن على الكتفين) أسقط المحقق هنا جملة رأى أن فيها زيادةً النصُّ غنيٌّ عنها، وليس ذلك له، فهذه صورة ما في الأصل:

(ويروى: كأن على المتنين منه، و: كأن على الكتفين)، فلا إشكال ولا خطأ، فتركُ النص على حاله هو الصواب.

- ص١٠١: (شبه ما يلي منكبه وظهره)، كذا، وصواب القراءة: (شبه ما يلي مِنْسَجَه وظهره)، وهذه صورة هذا الموضع من الأصل:

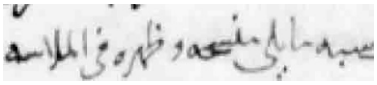

قال ابنُ دُرَيْد: «ومَنْسِج الفرس ومِنْسَجه: مجتمع فَرْعَي كتفيه»[٥١].

- ص١٠١: (فشبهه بها لاستِدارِه) كذا، وصوابه: (لِلِاسْتِدارَةِ)، وهو الذي في الأصل:

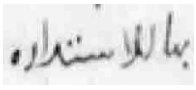

- صـ١٠١: (قول الطرماح) في الأصل: (قول طرماح)، وهو صواب صحيح، وهذه صورته:

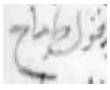

وبيت طرماحٍ المذكورُ أثبته المحقق هكذا:

وذا عَـذرة بعضُ شَـجّ الصَّـلا ءِ أَشْـقَـى لـه مـن يـد ماسِحَـه

وعزا في الحاشية إلى ديوانه (ص٧٠) بتحقيق الدكتور عزة حسن في طبعته الأولى، وهو في طبعته الثانية (ص٨٠) برواية غير مُطابقة لرواية المتن هنا، ولم ينبه المحقق لذلك، مع أنه سبق له التنبيه لاختلاف الروايات في بعض الشواهد المتقدمة، والمُثبَت: (أَشْقَى) بالقاف هو الذي في الأصل وقلّده المحققُ، والظاهر أنه تصحيف، صوابه: (أَشْفَى) بالفاء، يدل على ذلك معنى البيت لمَن تَأَمّل مُرادَ طِرمّاح فيه، وتشهد له أيضا رواية الديوان، ففيها:

وذي عَـذرة بعضُ شَـجّ الصَّـلا ءِ (خَـيْرٌ) لـه مـن يـد ماسحه

- صـ١٠١: (والتهبد: إخراج حب الحنظل، وهم يفعلون ذلك، فيَسُلُّونَ حبه أي يُطيّبونه، وذلك أنهم يصبون عليه الماء سبع مرات حتى ينزعوا مرارته) كذا في الأصل وفي المطبوع، إلا أن الضبط من المحقق، وهو عندي مُشكل، وأخشى أن يكون صوابه: (فيَسْلَأُونَ حَبّه) من السَّلْء، سَلَأ السمن: طبخه وعالجه، ومن صفة صُنع الهبيد طبخه ومعالجته ليطيب[٥٢]، فإن صحّ ذلك فيكون الناسخ كتب همزة يسلئون على المَطّ. أو يكون في النص تحريف بإثبات: (فيَسُلُّونَ حبه أي يُطيّبونه) مكان (فيَسُلُّونَ حبه ثُمّ يُطيّبونه)، أمّا على المثبت في المطبوع الآن ففيه إشكال واضح، لأن معنى التطييب ليس سَلّ الحب ليجوز تفسيره به!. هذا وقد أُعيدَ شرح أبي سعيد لمعنى التهبد وإن لم يسمه تهبدا في شرح قصيدة عنترة (ص٣٠٧) فيحسُن لفائدة القارئ أن يُربط بين الموضعين في الحاشية.
- صـ١٠١: (وكان أبو سعيد يروي بعد البيت قوله: كأن نجوما علقت في مصامه..الخ) كذا، وقد مضى قول المحقق في مقدمته صـ٢٦: «ولم أجد أحدا رواه غيره»، والحقُّ أن هذه رواية ابن الأعرابي في نوادره نقل

ذلك أبو أحمد العسكري[٥٣]، ونقل تفسيره الذي جعل البيت نعتًا للفرس لا لِلَّيل، ووصفه بأنه عجب، وحكى ابن الأنباري أيضا في شرحه أنها رواية ابن حبيب، قال[٥٤]: «وروى محمد بن حبيب هذا البيت في هذا الموضع وليس هو موضعه عند يعقوب وغيره: كأن الثريَّا..الخ»، وقد شرح الأزهري أيضا هذا التفسير وأوضحه[٥٥].

- ص١٠٢: عند إنشاد قول الراجز: (معترض لعنن لم يعنه) قال المحقق في الحاشية (٣): «لم أهتد إلى قائله»، قلت: هو أول أربعة أبيات لفالج بن خلاوة الأشجعي، نسبها إليه أبو حاتم السجستاني في كتاب المُعَمَّرين[٥٦].
- ص١٠٣: (والمُفَصَّل: أن يكونَ خَرَزُهُ أكبر مما يليها) كذا ولعل الجادة: (تكونَ خرزةٌ)، على نحو ما مضى في شرح «الوشاح المفصل» في ص٧٤.
- ص١٠٣: (وخص الغلام المعم المخول لأنه أحرى أن تتنوَّقَ له) أسقط المحقق من النص كلمتين، وهذه صورة ما في الأصل:

فصواب النص: (لأنه إذا كانَ أحرى) وكان هنا تامة، معناها وُجِدَ، وعلى ذلك فالنص سليم، وضبط المحقق: (تتنوَّقَ) أجودُ منه أن تُجعل: (يُتَنَوَّقَ) بالياء.

- ص١٠٣: (فألحقه بالهاديات) كذا وهو تغيير من المحقق لم يُبَيِّنه، والذي في الأصل: (فألحقتُهُ بالهاديات)، فيُحرر أمره، فلعل هذه رواية فيه، وما كان ينبغي تجاوزه من غير بيان ولو لم يكن رواية.
- ص١٠٤: (فتخلفته وتوارت) كذا في المطبوع، وأُرى الصواب: (فتخلفتْ وتوارت)، ففي الأصل يظهر أن الناسخ كتبها بهاء ثم رجع فمَطَّ التاء

بمداد غليظ كأنه أراد به تغطية الهاء، وهذه صورة ذلك:

- صـ١٠٤: (أي: والى عـداء أي: ولًا، ....، ووالیت أُوالي موالاة وولًا) كذا في المطبوع، والنساخُ مِمّا يسقطون الهمز، والصواب إثباته هنا: (ولاءً).
- ص١٠٥: (صـاد اثنين في طَلْق واحد) الصواب: (طَلَق) بالتحريك، وفي اللسان: «طَلَقًا أَو طَلَقَين هو بالتحريك: الشوط والغاية التي يُجْرَى إِليها الفرس»[٥٧].
- صـ١٠٥: (والمُعَجَّـلُ: الـذي أُعْجِـلَ وأُخْـرِجَ قبـل النُّضْـجِ، لأنهـم على الصَّرْفَانِ) كذا في الأصل والمطبوع، وشَكْلُ النصّ من المحقق، وعَلّقَ على «الصَّرْفَانِ» بقوله في الحاشية ٢: (الصَّرْفَانِ: عودا السَّرْج اللذان يُجلَسُ عليهمـا) ولم يَزِد بيانا ولا عَزا إلى مَرجع، وهذا الحرف بهذا التفسـير في الجيـم[٥٨] لأبي عمرو الشـيباني ونقله الصـاغاني في الشـوارد[٥٩]، وفي تفسـير النص به إشـكالٌ ظاهر، إذ صريحُ ما في الكتابين أن للسَّرْج عودَيـن يُجلَسُ عليهما يقال لهما: الصَّـرْفانِ، ومفهومه أنه مثنى واحده صـرف، فلِـمَ لَمْ يُجْرَ عليه الإعرابُ في المتن؟ فقـد ورد فيه مرفوعا وهو في محـل جر، ثم ما علاقة كونهم «على الصـرفان» بتعجيل الشـواء؟!، والظاهر أن العبارة محرفة عن شيء آخر غير المثبَت[٦٠].
- صـ١٠٥: (وقوم يعزونه على إصـابة العـين)، كذا قرأه المحقـق، وأُرى النـاسـخ حرّفَ هذا الحرف فكتب: (يفرونه)، وينبغي أن يكون صـوابه: (وقـوم يفسـرونه على إصـابة العـين)، بدلالة أن المرسـوم فاء لا عين، وبدلالة التعدية بعلى، وهذه صورته:

- ص١٠٥: (ويروى: فرُحْنا وراح الطِّرْفُ يقصُرُ دونه)، وضبطه المحقق بكسر الطاء، وفسّره في الحاشية (٢) تفسيرَ ابن الأنباري بأنه «كل شيء كريم من رجل وفرس»، وقال في الحاشية (١) عن هذه الرواية نقلا عن ابن الأنباري أيضا: «هي رواية الأصمعي وأبي عبيدة»، وفي هذا نظر، ولا أُرَاهُ أصاب، فإن تمامَ الشطر في رواية الأصمعي وأبي عبيدة التي ذكرَ ابنُ الأنباري: (فرُحْنا وراح الطِّرْفُ ينفضُ رأسه) وهذه لا إشكال في تفسيرها بالطرف بكسر الطاء أي الكريم كما فسراها، أما الرواية التي في المتن فهي: (فرُحْنا وراح الطَّرْفُ يقصُرُ دونه) فالطَّرف هنا مفتوح الطاء، فمعنى روايتي الكتاب المحقَّق هنا متعلق بالطرف بفتح الطاء، واختلافهما محصور في أن الأولى: (فرحنا يكاد الطَّرفُ)، والأخرى: (فرحنا وراح الطَّرفُ)، لأنّا إذا ضبطنا الطرف بكسر الطاء هنا بقي المعنى مُشكِلا، فما معنى أن نقول: فَرُحْنا وراحَ الجوادُ الكريم يَقصُرُ دونه ؟!، فإن المقصور إنما هو الطَّرْف بالفتح لا الطِّرْف بالكسر، فالظاهر أن الروايات ثلاث:
  - (فرُحنا يَكاد الطَّرفُ يقصُرُ دونه)،
  - و: (فرحنا وراح الطَّرفُ يقصُرُ دونه)، وهما اللتان في النص المحقق هنا،
  - والثالثة رواية أبي عبيدة والأصمعي: (فرحنا وراح الطِّرفُ ينفضُ رأسه).

- ص١٠٦: (وذلك أن الأنثى تقول لها الوحشُ)، كذا أثبته المحقق، و (لها)

أضـافها من عنده غيرَ مُبَيّن، وليسـت في الأصـل، ومع هذا الإقحام في النص فإنه لم يشـرح المراد منه، مع أن ما أثبَتَ مسـتغلقٌ مُبهَمٌ لا يَظهَرُ لـه مَعنًـى مفهومٌ، والذي في الأصـل: (وذلك أن الأنثـى تقول الوحش)، وهذه صورته:

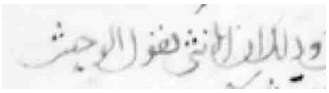

وكأن صـواب النص بتمامه: (الهاديات: أوائل الوحش، واحده: هادية، على لفظ البقرة أو الأتان، وذلك أن الأنثى تقودُ الوحشَ، يقال لكل متقدم هادٍ)، على أن فيه إشـكالا، إذ ليس كل الوحش تقوده الإناث، وإن كان يمكن الاستيناس لهذا المعنى بأحد تفسيراتهم لقول لبيد رضي الله عنه في الميمية:

أفـتـلـك أم وحـشـيـة مـذعـورة خذلت وهادية الصوار قوامها

وقـد تكون الكلمة محرفة عن: (الأنثى تَهْدِي الوحشَ) بدلالة السـياق، وفيه الإشكال نفسُه، أو تكون محرفة عن: (الأنثى تقدُمُ الوحشَ).

- صـ١٠٦: (هذا ما سـمعتُه، يقـول: وحُكِيَ لي عنه)، كـذا أثبته المحقق، وفيـه خلل في علامـات الترقيـم إيفَ به المعنـى، والصـواب أن ينقطع الـكلام عند قوله: (هذا ما سـمعتُه يقول.) ثم يبتـدأ كلامٌ جديد أوله: (وحُكِـيَ لي عنه)، وسـياتي له في شـرح عفَتِ الديارُ (ص١٥١) سـياق يشـبه هذا، ولفظه فيه: (فهذا ما سمعتُه يقوله، ووجدتُّ مَن يحكي عنه خلاف هذا)، فهذا كذلك.
- صـ١٠٧: (والمعنـى أنـه رأى برقـا من ناحيـة هواه فـأرق له، والشَّـأْمُ مَصابهُ)، كذا في الأصل والمطبوع، وشكلُ النص من المحقق، وعندي أنه تحريفٌ من الناسخ، وأن صوابه: (وشامَ مَصابَهُ) أي: نَظَرَ أين يُصيب، وسـياتي قريبا في هذا الكتاب (ص١٠٩) عند شـرح قول امرئ القيس:

«عَلا قَطَنًا بالشَّـيْم أيمَنُ صَـوبِه» أن «الشـيم: النظر إليه، والتقدير له، يقال: شِـمتُ البرقَ أَشِيمُهُ شَـيْمًا أي نظرتُ أينَ مَصابُ مطره وقدرته، والشـيمُ: التقدير»، انتهى المراد منه، فما في الأصل هنا لا معنى له، فإن امرأ القيس لم يقل إن البرق الذي شـامه شـاميّ، ولا في السـياق قرينة تدل على ذلك.

- صـ١٠٧: (أعني يا صـاحبي على هذا السـير وفيه البرق)، كـذا أثبته المحقـق، وفيه ركاكة وغموض، وليس هو عـينَ الذي في المخطوط، فهذه صورته:

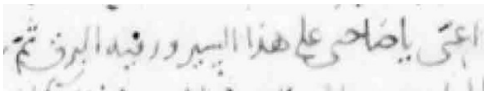

فالظاهر منه: (السيرور فيه البرق) وليس له معنى واضح، ومهما يَكُن فقد يَجمُلُ بالمحقق أن يُوضِح تَصَرُّفَه فيه، ويفسر معنى ما ظَهَرَ له إثباتُه.

- ص١٠٧: (كأنه لمع خفي لم ينتشر بعد)، كذا، وهذه صورته في الأصل:

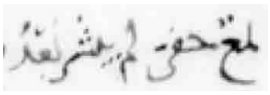

وكأن صـحة قراءته: (لم يَشْرَ بعدُ)، من قولهم شَـرِيَ البرقُ أي: «لَمَع وتتابَع لَمعانُه، وقيل: اسْتَطارَ وتفرق في وجه الغيم»[٦١].

- ص١٠٨: (وَوَجْهٌ آخرُ: أن تَجْعَلَ)، الذي في الأصـل: (ووجه آخر: تَجعلُ) بغير زيادة (أن)، وهو مستقيم، فتركُه كما كان أولى.
- ص١٠٨: (وعُذَيْبٌ)، كذا بمنعه من الصرف، والجادة صرفه.
- ص١٠٩: (شِـمتُ البرقَ أَشِـيمُهُ شَـيْمًا أي نظرتُ أينَ مُصـابُ مطره)، شـكله المحقق بضـم الميم، وينبغي أن يكون الصـواب: (مَصابُ) بفتح

الميم، اسم مكان، أي: أَنظرُ أين قدّرتُ المكان الذي وقعَ السماءُ به.

- ص١٠٩: (يقال: صُبابة السماء تصوب صوبا)، كذا في الأصل والمطبوع، والسياق وعادة الشارح دالّان على أنه من تحريف الناسخ، وأن صوابه ينبغي أن يكون: (صَابَت السماءُ).

- ص١٠٩: (وهذا كله إنما يصفه بالشيم، فأما أن يدرك بصره ذلك أو علمه فلا)، لم يذكر المحقق أن النص بقيت منه جملة من أربع كلمات تعسرت قراءتها، وهذه صورتها:

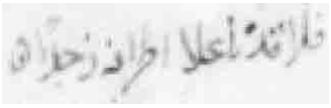

- ص١١٠: (والكَنَهْبُلُ والكَنَهْبَلُ لغتان)، هذا تصرف فيه المحقق فغَيّرَه، والذي في الأصل: (والكنهبُل والكهبل لغتان)، وهذه صورته:

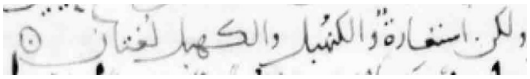

وهذا كلام مستقيم لا شائبة فيه، فهو يذكر أن في الكنهبُل لغة بسقوط النون، ولا يخلو معجم من ذكر هذه اللغة، فالصواب ترك المتن على حاله: (والكنهبُل والكَهْبَلُ لغتان).

- ص١١٠: (ويعني بها تيماء اليهودي السَّمَوَّل)، زاد المحقق: (بها) هذه من عنده فليست في الأصل، والنص غني عنها، وعلّق على السَّمَوَّل في الحاشية (٣) قائلا: «كذا ورد في الأصل، وسيرد كذلك في مواضع أُخَر، والمشهور أنهم يرسمونه هكذا: السموأل»، قلتُ: السَّمَوَّل لغة في السموأل، نَصَّ على ذلك ابن سِيدَة[٦٢]، وعنه اللسان[٦٣] والتاج[٦٤]، وذكرها الزمخشري عازيا إلى ابن دُريد[٦٥]، ونسب تَرك الهمز إلى العامة ابنُ السكيت[٦٦]، وابنُ قتيبة[٦٧]، وابنُ درستويه[٦٨] وتأوّل لها.

- ص١١٠: (ونصبها بإضمار الفعل، كقولك: ضربتُ عبد الله وزيدٌ شتمت أخاه)، كذا في الأصل والمطبوع، وهو خطأ، والصواب انتصابه: (ضربتُ عبد الله وزيدًا شتمت أخاه)، لأنه يحتج لانتصاب: (تيماءَ)[٦٩].

- ص١١٠: (وهذا المضمر يُفتَح لظهاره)، كذا في الأصل والمطبوع، واستشكله المحقق، وهو كما قال، فلعل صوابه: (يَقْبُحُ إظهارُه).

- ص١١١: (وهو باق اليوم كما يزعم الناس)، زاد المحقق: (كما) من غير تنبيه، وليست في الأصل:

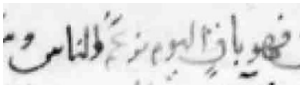

وقد يجوز أن يستغني النص عنها، أو تكون الكلمة: (وهو باق اليوم بِزَعْمِ الناسِ)، فالحرف الأول غير منقوط في الأصل.

- ص١١١: (وإن كان مصعدا فهي حينئذ عن يمينه)، غَيّر المحقق النص هنا وحذف منه، وهذه صورة ما في الأصل:

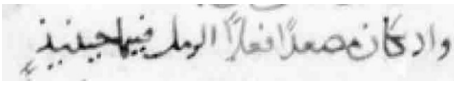

والظاهر أن صحة قراءته: (وإذا كان مُصعِدًا فَعَلَا الرَّمْلَ فَتَيْمَاءُ حينئذ عن يمينه).

- ص١١١: (فأنزل هذا النفَيَانُ، منه أي: من القَنان، العُصمُ: وهي الأوعال)، الجادة النصب: (العُصمَ)، انتصب بأنزلَ.

- ص١١٢: (العُصمَ: وهي الوعول، عُصمُها في بياض معاصمها)، لعل الصواب: (عَصَمُها) بالتحريك: «عَصِمَ عَصَمًا»[٧٠].

- ص١١٢: (نزول اليماني: تاجر يماني)، هذا صواب، والذي في الأصل مُجوّدَ الضبط: (تاجرٌ يَمانٍ) وهو صوابٌ أيضا فلا حاجة إلى تغييره.

- ص١١٢: (والمحمل بفتح الميم خَطأٌ)، هذا أيضا صواب، والذي في الأصل مُجوّدَ الضبط: (خَطَاءٌ) بالمد، وخَطاءٌ صَوابٌ أيضا فلا حاجة إلى تغييره، بل إن هذا اللفظ وما شاكَهَه -مما يَستَغرِبُه بعضُ الناس ويَنفِرُون منه- هو مما تُطلَب إشاعته ليُعلم أنه صواب ويُستفاد، فإذا وافق الأصلَ المخطوط فذلك تمرٌ بزبد.

- ص١١٣: (لقربها من طرف النهار الأولى)، كذا في الأصل والمطبوع، ولم يستشكله المحقق، والجادة: (طرف النهار الأول).

- ص١١٣: (أن المكاكي تطرب في المواضع المُعشِبةِ الخَصبةِ)، كذا أثبته المحقق، فأسقط منه كلمة، وهذه صورة الأصل:

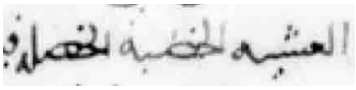

فالظاهر أن صحة قراءته: (في المواضع العَشِيبَةِ الخَصبةِ الخَضلَةِ)، بجعل «العَشِيبَة» أو «العَشبَة» مكان المعشبة لأنها أقرب إلى المرسوم في الأصل، ورَدّ: «الخَضِلَة» التي حذف المحققُ.

- ص١١٣: (طائر في صحبته المطر، مرح، والمعنى: أن هذه)، كذا في المطبوع، وقد تصرف المحقق فيه من عنده، فليس مطابقا لما في الأصل، فهذه صورته:

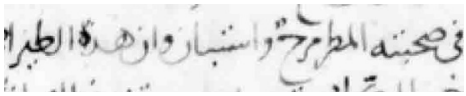

والمكتوب مقروء لكنه مستغلق المعنى، فكأن فيه سقطا أو تحريفا، فيُعذر المحقق في استشكاله، لكن لا يُعذر في الحذف والتغيير من عنده من غير أن ينبه القارئ لما في الأصل.

- ص١١٣: (هذه الطير أصبحت تمرح، وتَرقَى حتى كأنها شاربة خمر)

أحسِبُ صواب قراءته: (هذه الطير أَضْحَتْ تمرح، وتَزْقِي حتى كأنها شاربة خمر)

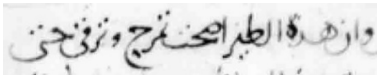

فأضحت أقرب إلى المرسوم في الأصل، وتزقي أولى بسياق النص من الرقي، ففي لسان العرب: «الزَّقْوُ والزَّقْيُ مَصدر زقا الديك والطائر والمُكّاءُ والصَّدَى والهامَة ونحوُها يَزْقُو ويَزْقِي زَقْوًا وزُقَاء وزُقُوًّا وزَقْيًا وزُقِيًّا وزِقِيًّا: صاحَ»[٧١]، وبعد هذا في المتن: (حتى كأنها شاربة خمر، والمكاء يرتفع ويصيح، ويرتفع في الهواء) كذا في الموضعين في الأصل: (يرتفع) وفيه ركاكة ظاهرة، وأخشى أن تكون الأولى محرفة صوابها: (يزقي ويصيح، ويرتفع في الهواء).

- ص١١٥: (ويروى: في أفانين ودقه، يقال: ودقت السماء)، أسقط المحقق منه كلمة بلا تنبيه، فالذي في الأصل: (ويروى: في أفانين [وَبْلِهِ وَودقه، يقال ودقت السماء):

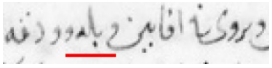

ومعناه أن البيت كما يروى: «في عَرَانين وَبْلِه» يُروى أيضا: «في أفانين وَبْلِه»، فضلا عن الرواية التي فيها: «ودقه»، فالتصرف بالحذف هنا لا ينبغي.

- ص١١٥: (يُقال: ودقت السماء ودقا إذا أمطرت، الودق من المطر، وهذا المطر العظيم القطر في بِجَادٍ، والبِجَادُ: كساء مخطط) كذا أثبته المحقق، والذي في الأصل:

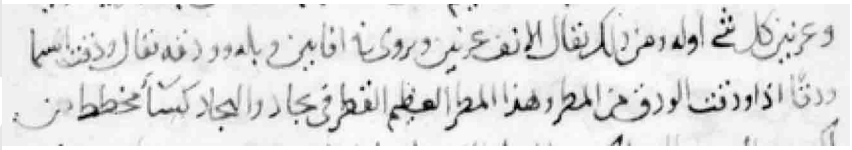

(يُقال: ودقت السماء ودقا إذا ودقت الودق من المطر، وهذا المطر العظيم

القطر في بِجَادٍ والبِجَادُ كساء مخطط)، وإطنابُ لفظِه رَكِيك، وإن لم يكن خطاءً محضًا، وذاك الذي دعا المحققَ إلى التصرف فيه، ولكنه -على عادته- لم ينبه لما صنع.

وضبطه علامات الترقيم جعل: (في بجاد) متعلقا بقوله: (العظيم القطر)، وهذا ليس بظاهر، بل هو كالخطأ، فإن الكلام في الودق انتهى عند قوله: (العظيم القطر)، ثم ابتدأ كلاما مستأنفا في شرح: (في بجاد)، فجادة الترقيم هكذا: (المطر العظيم القطر. في بِجَادٍ: والبِجَادُ كساء مخطط).

- صـ١١٥: (ومحال أن يكون هذا الجبل في عرانين وبلٍ، ولكن معناه: كأن مثل ثبير في عرانين وبله)، والذي في الأصل:

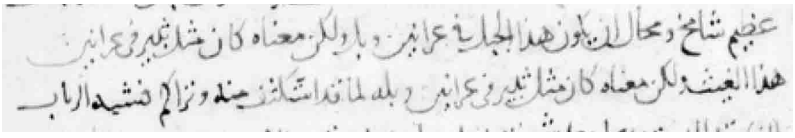

ولفظه: (ومحال أن يكون هذا الجبل في عرانين وبلٍ، ولكن معناه: كأن مثل ثبير في عرانين هذا الغيث، ولكن معناه كأن مثل ثبير في عرانين وبله)، ففيه تخليط من الناسخ أصلحه المحقق بما أثبتَ، فأسقط منه (هذا الغيث) وترك (عرانين وبله)، والذي يظهر لي أن الصواب العكس، فلفظ: عرانين وبل قد مضى في أول الكلام، فحق آخره أن يكون (هذا الغيث) تفسيرا وتنويعا، ولا أقول بلزوم هذا، فللنظر فيه مجال، لكن أقول إن من حقيقة التحقيق إطلاع القارئ على حال النص في الأصل في مثل هذا.

- ص١٢٠: (لكنهم يتدورونها أيام الربيع فينتجعون وتبقى آثارهم) هكذا في الأصل: «يتدورونها»، وهي مشكلة، والجادّة المعروفة: (يَتَدَيَّرُونها) بالياء، ومنه قول أبي الطيب «المُتَدَيِّريها»، فَسَرَهُ أبو الفتح فقال: «المتديروها: المتخذوها دارا، وكان القياس: المتدوروها، لأنه مما عَينُه واو، لقولهم في الجمع: دُورٌ، ولكنّ العَرَبَ ذهبت إلى لفظ الدَّيْر، وأصله: دَيْوِر، ثم صار دَيِّرًا، ثم خُفِّفَ فقيل: دَيْرٌ، مثل: مَيْت، فعلى هذا جاء: تَدَيَّرْت دارا، وأُلزمت العينُ هنا القَلْبَ طَلَبًا للخِفّة»[٧٢]، فيُفهم منه أن: «يتدورونها» خطأ، ولم يُعَلِّق عليه المحققُ.

والذي في الأصل: (ينتجعون) بغير فاء.

- ص١٢٠: (لأنه أشركهما في العَفو)، وهو صواب، والذي في الأصل بضبط مُجوّد: (العُفُو) وهو صوابٌ كذلك فلا داعي إلى تغييره.
- ص١٢٠: (وتأبد: أتى عليها الدهر، تأبدت الدار: أتى عليه الأبد)، كذا في الأصل والمطبوع، وهو قلبٌ عجيب، لم يغيره المحقق ولا علق عليه، وجادة الصواب العكس: (وتأبد: أتى عليه الدهر، تأبدت الدار: أتى عليها الأبد).
- ص١٢٠: (مغطى بالرمل الذي حَثَّتْهُ عليه الريح)، كذا، وهو غير مضبوط في الأصل، والجادة: (حَثَتْهُ) بالتخفيف.
- ص١٢١: (والسِّلامُ: الحجارة، الواحدة: سَلَمَة)، وهو غير مضبوط في الأصل، والصواب: (سَلِمَة) بكسر اللام[٧٣].
- ص١٢١: (والكتابة في الحجر إنما يطول بقاؤها في أجلاد الأرض، أما

في الرمل فلا تثبت)، كذا أثبته المحقق بتصرفه فيه، وما في الأصل هذه صورته:

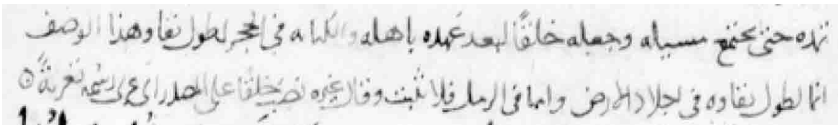

فالظاهر أن صحة قراءته: (والكتابة في الحَجَر لطول بقائها، وهذا الوصفُ إنما يطول بقاؤهُ في أجلاد الأرض، أما في الرمل فلا يَثبُتُ).

- صـ١٢١: (تجرَّمَ: تكمل فمضى. قال أبو جابر: تَقَطّعَ وتقَضّى)، كذا أثبته المحقق متصرفًا فيه بالحذف، وهذا ما في الأصل:

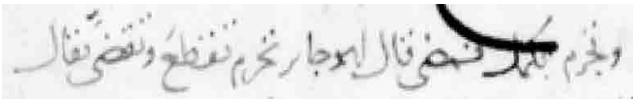

فتمامه: (تجرَّمَ: تكمل فمضى. قال أبو جابر: تَجَرَّمَ: تَقَطّعَ وتقَضّى)، ولا موجب للحذف منه.

- صـ١٢٢: (أي: لم تُحَلِّلْ هذه الدِّمَنُ حلال هذه السنين وحرامها)، كذا أثبته المحقق، وهو فاسد لا يصح له معنى مفهوم، والصواب قريب: (لم تُحَلَّلْ هذه الدِّمَنُ) أي لم يحُلَّها أحد[٧٤].

- ص١٢٢: (أولها: المحرم ورجب وشهران متواليان)، حذف منه المحقق بغير بيان، والذي في الأصل:

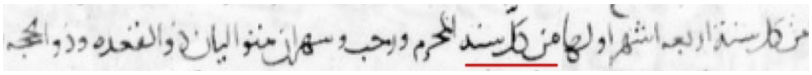

(أولها مِن كل سنة: المحرم ورجب وشهران متواليان)، كأنه لما تكررت قُبَيل هذا الموضع استَخَفّ الاستغناءَ عنها، على أن إثباتها -مع أنه اتباع للأصل- ليس بضائرٍ مَعنَى الكلام.

- ص١٢٢: (فهو على حرام إلى اليوم)، الذي في الأصل:

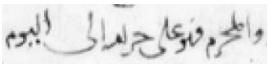

(على حَرامِه) وهو صواب.

- ص١٢٢: (وأما صَفَرُ وشهرُ ربيع الأول، وعشرين من ربيع الثاني)، صوابه: (صفرٌ) فهو مصروف، وقوله: (وعشرين من ربيع الثاني) كذا في الأصل أيضا، والجادة: (وعشرون من شَهْر ربيع الثاني).
- ص١٢٢: (رُزِقت هذه الدمن مرابيع النجوم أي: لم تُنبِتْها الأمطار) كذا أثبته المحقق، وقال في الحاشية (٣): (أي أنه يدعو لها)، ولا تَظهَرُ صحةُ ما أثبتَ في المتن، فهو ضِدُّ ما شَرَح به، كما أنه غير مُطابق لما في الأصل، وهذه صورته:

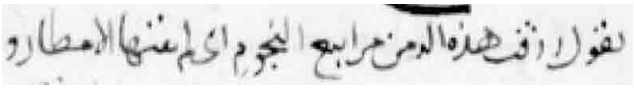

ولم يظهر لي فيه شيء بيّن، إلا أن المرسوم يُشبِه أن يكون: (لم تَفُتْها الأمطارُ).

- ص١٢٣: (فإذا نسبت ناقة إلى الإرباع)، الذي في الأصل: (نسبت الناقة).
- ص١٢٣: (رَعَدَت السماء ترعُدُ رَعَدًا)، صوابه: (رَعْدًا) بإسكان العين.
- ص١٢٣: (وجاد الرجل بملكه يجود جَوْدًا)، صوابه: (جُودًا) بضم الجيم[٧٥].
- ص١٢٣: (وَسْمِيّها وشُتْوِيَّها)، صوابه: (شَتَوِيَّها) بفتح الشين والتاء، أو: (شَتْوِيَّها) بفتح الشين وإسكان التاء[٧٦]، وأعاد المحقق ضبط هذه النسبة على الخطأ ثانية ص١٢٤.

- جاء في المتن ص١٢٤: (وهذا الباب هو الباب الذي سماه الأخفش: باب الصفة المُقدمة) فقال المحقق في الحاشية (٢): (لم يُعثر على كتابه هذا بعدُ) كذا، والحقُّ أن ظاهر الكلام في المتن مُفهِمٌ أن هذا اصطلاحٌ للأخفش يسمي به هذه الباب، لا أنه عنوان كتاب في النحو، إلا أن يكون للمحقق علم بذكر كتاب للأخفش مستقل بهذا العنوان فكان حقه حينئذ أن يذكر مصدره فيه.

- ص١٢٤: (رُزقت كل أنواع الأمطار وَسميِّها وشُتْوِيّها، ولَيلها وغُدَوِّها)، كذا، ومضى صواب: شُتْوِيّها، أما الآخران فصوابهما: (ولَيْلِيّها وغُدْوِيّها) أي بنسبة المطر إلى الليل وإلى الغدوة[٧٧]، وهو الذي في الأصل لكن من غير نقط ولا شكل، وبعده جملة من كلام أبي جابر لم تتم، يظهر من الباقي منها أنها كلام في نسبة الأمطار إلى أوقاتها: (ولَيْلِيّها وغُدْوِيّها، قال أبو جابر: إذا نسبت إلى العشية...، هذا كله قول أبي جابر) فما بين الحاصرتين حذفه المحقق وسَترَ حاله فلم يُنَبِّهْ له بحرف، وهذه صورة ما في الأصل:

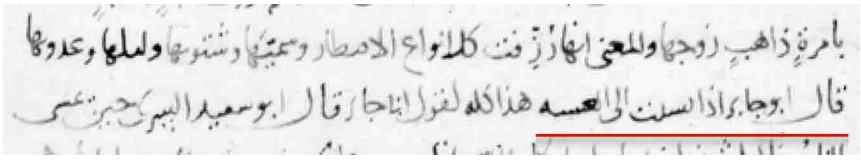

- جرى ذكر الحُزون ص١٢٤ وفيها في الأصل: حزن بني الجدعة، وهو تحريف جَوَّدَ المحققُ التفصيَ منه، فأثبته على الصواب: بني جعدة، وفاته التنبيه لاستفادة ياقوت الحموي في معجم البلدان من كلام أبي سعيد الضرير في حُزون بلاد العرب، ففي رسم حزن بني جعدة في معجم البلدان نص على قول أبي سعيد فيها، قال[٧٨]: «حَزْنُ بني جَعدَةَ: قال أبو سعيد الضرير الحزون في بلاد العرب ثلاثة: حزن جَعدةَ وهم

مـن ربيعة -قلـت أنا: جعدة القبيلة المشـهورة التي ينسـب إليها النابغة الجعدي وغـيره، فهم من قيس عيلان، وهو جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصـعة، وإن أراد ربيعة جد جعدة صـح، ولا يُعلَم في العرب قبيلة يقال لها جعدة يُنسَـب إليها أحد غير هذا- قال: وبين حزن جعدة وحزن بني يربوع حَزْن غاضرة»، انتهى منه، وهذا الذي نَسَبَ إليه موافقٌ جُملَةً لمعنى كلامه في شرح المعلقات، فيدخل في القرائن القاطعة بتعيين أبـي سـعيد المذكور في الكتاب التي سـلف للمحقـق إجمالُها في مقدمته ص٣٨.

- ص١٢٤: (الذي يُلبِسُ الآفاق الدَّجَنَ)، كذا، وصوابه: (الدَّجْنَ) بإسكان الجيم.
- صـ١٢٤: (فهذه أمطار الصـيف، لأنها تجيءُ روائحَ بـإذن الله، فتجمَعُ مَطَر السـنة كلها)، كذا أثبته المحقق، وهو فاسـد ليس له معنى صائب، إذ جعل جملة: (فتجمَعُ مَطَر السـنة كلها) متعلقة بما قبلها، وهو ظاهر البطـلان، لأن مطر الصـيف لا يَجمَعُ مطر السـنة كلها، وإنما صـواب النصـ: (فهذه أمطار الصـيف، لأنهـا تجيءُ روائحَ بـإذن الله.) فهذا تمام كلام، ثم اسـتأنف كلاما آخر مخبرا عن لبيد رضـي الله عنه بأنه وَصَـفَ مطر الشتاء ثم وصف مطر الصيف: (فَجَمَعَ مَطَر السنة كلها)، وهذا هو الموافق لشرح البيت، فضلا عن كونه هو المثبت في الأصل، وهذه

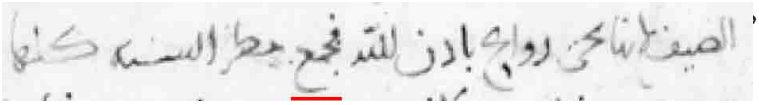

- صـ١٢٥: (برعـود وبروق وَصَـبَائبَ منكـرة)، كذا، والذي في الأصـل: (ضبائب) بضاد معجمة.

- ص١٢٥: (حين استفرع عاليا وَتَماكَنَ) لم يبين المحقق معناها، وهي مشكلة، وهي في الأصل غير بيّنة.
- ص١٢٨: (والنَّؤور: الديباج) وهذا تحريف، والصواب: (النيلج) وهو الذي في الأصل:

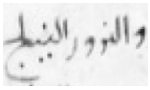

وقد ورد في شرح هذا البيت مرتين بعد هذه (ص١٢٩) وأثبتهما المحقق على الصواب وإن لم يفسّره، «والنّيلَج دُخان الشحم يعالج به الوشم حتى يَخضَرّ، وهو مُعَرَّب، واسمُه بالعربية: النَّؤُور، وكَسْرُ النون من النّيلَج من النوادر التي لم يحملوها على النظائر العربية، وكان القياسُ فتحَها، إلحاقا بباب جَعْفر مثل زَينَب وصَيْقَل»[٧٩].

- ص١٢٩: (أَسَفُّه سَفًّا إذا أقحمته) كذا أثبته المحقق، وهو في الأصل قريب مما أثبته إلا أن فيه حرفا غير منقوط بين القاف والحاء، وهذه صورته:

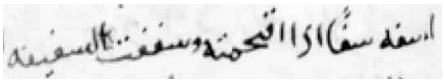

وكلاهما تصحيف، وإنما الصواب: (اقْتَمَحْته)، ففي لسان العرب: «قَمحَ الشيءَ والسويقَ واقْتَمَحه: سَفَّه، واقْتَمَحه أيضا: أخذه في راحته فَلَطَعه، والاقْتِماحُ: أَخْذُ الشيء في راحتك ثم تَقْتَمِحُه في فيك، والاسمُ: القُمْحَة»[٨٠]، وسياتي هذا التصحيف عينُه ص٤٨٥ في هذا الكتاب.

- ص١٣٠: (وقوله: ما يُبِينُ، يقال: أبانَ الشيءَ يُبينُ إبانة، وبان: استبان، وتَبَيَّنَ وأبنتُه أنا) كذا أثبته المحقق، وأراه لم يجوّد وضع علامات الترقيم، فضلا عن نصب (الشيء) والصواب الرفع على اللزوم، فصحة هذا الكلام: (وقوله: ما يُبِينُ، يقال: أبانَ الشيءُ يُبينُ إبانةً وبانَ: استبان وتَبَيَّنَ. وأبنتُه أنا).

فالشـارح يَفسُرُ قول لبيد رضي الله عنه: «ما يُبِينُ كلامُها»، فيُبِينُ هنا لازم، فيقول إن فيه: أَبَانَ وبَانَ، وهما كَاسْـتَبَانَ وبَيَّنَ، الأربعةُ فاعلُها الشـيءُ المسـتبينُ نفسُه، ولما فَرَغَ منها مال إلى المتعدي فقال: (وأبنتُه أنا).

- ص١٣٠: (ويقال أيضـا: تبينته واستبنته أي عرفته)، كذا أثبته المحقق، وصورة هذا الموضع في الأصل هذه:

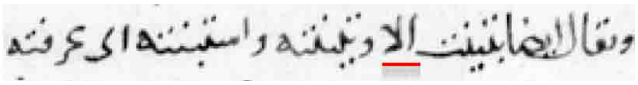

فالظاهر أنه: (ويقال أيضا: تبينتُ الأَمْرَ واستبنته أي عرفته) بحذف تبينته الزائدة.

- ص١٣٠: (وغيره يجعل هذه الصم: الأثافي والأحجار والمساجد[٨١]، وكلُّ حجـر يُرتفق به)، كذا، وصـوابه: (وكلَّ حجر) بالنصـب، فهو معطوف على ما سبقه.

- صـ١٣٠: (عَرِيتْ هذه الصُّـمُّ أي: أَخلَى منها الناسُ) هذا تصـحيف، صوابه: (أَجْلَى عنها الناسُ) ونقطة الجيم في الأصل واضحة جلية:

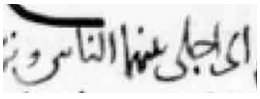

وأجلى لازم متعد، وفي لسـان العرب: «وقد جَلَوْا عـن أوطانهم وجَلَوْتُهم أنا، يتعدى ولا يتعدى، ويقال أيضا: أَجْلَوْا عن البلد وأَجْلَيْتُهم أنا كلاهما بالألف»[٨٢].

- ص١٣١: (وتُفَجَّرُ له فُجَيْرةٌ) كذا وليس في الأصل شكل، ولعل الصواب: (وتُفْجَـرُ له فُجَيْرةٌ) لما في التشـديد من التكثـير ولا داعي له، ما هي إلا فجيرة واحدة.

- صـ١٣١: (والظُّعُنُ جمـعُ ظعينة وهي المرأة في هودجها)، هذا الموضـع تصـرف فيه المحقق، فحذف مما في الأصـل وغيّر ضبطه، وهذه صورة

ما فيه:

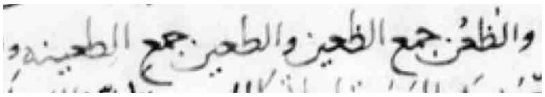

(والظُّعُن جمع (الظعين)، والظعين جمع الظعينة)، فالظُّعُن فيه بضمتين، غيّرها المحقق، ثم حذف ما بين الحاصرتين!، وهذا لا ينبغي بحال، وما يمنع أن يكون هذا الجمعُ مما فات المعاجم؟، وقد قالوا في السفينة تجمع على السَّفِين ثم يجمع السفين على السُّفُن[٨٣]، وهَبه خطأ لا وجه له فللمحقق في الحاشية مُضطَرَب رَحيبٌ للاستشكال أو الاستدراك، فيُوَدِّي أمانة النص ويبرأ في الحاشية إلى القارئ من عهدة الخطأ ويفيده الصواب، وليس من ذلك في شيء التصرف في نص الأصل وحَجبُ حقيقته.

- ص١٣١: (فمن جعله سكانا يَنصِبهُ على الحال) كذا، والذي في الأصل يُقرَأ: (فَنَصْبُهُ على الحال) ولا إشكال.
- ص١٣١: (وتَصِرُّ: أي تَسمعُ صريرا) كذا، والشكل من المحقق لا الأصل، وهو خطأ، صوابه: (تُسْمِعُ صريرا) ومعناه أن السامع يسمع منها الصرير، لا أنها هي تَسْمَعُ صريرا، والسياق بعده يزيده وضوحا: (يقال: صَرّ البابُ والنارُ والقلمُ يَصِرُّ صريرا).
- ص١٣١: (فهي الظعينة، وهو الظَّعون) هذا أيضا من تصرف المحقق في المتن مخالفا الأصل بلا بيان، وهذه صورة ما في الأصل:

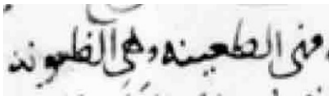

فقراءته: (فهي الظعينة، وهي الظَّعونة) وهذا صواب لا إشكال فيه، قال أبو بكر بن الأنباري: «وربما زادوا الهاء في المفعولة، فقالوا: حلوبة، وأكولة، وظعونة

للتي يظعن عليها»[٨٤]، وقال الصاحب بن عباد: «الظَّعُونُ والظَّعُونَة: الجمل الذي تركبه المرأة خاصة»[٨٥].

- ص١٣١: (فكلما جَلحُوا مكانا) فسره المحقق في الحاشية (٤) قائلا: (الجلح رعي أعالي الشجر وقَشْرُه)، وهو كما قال، لكن المعنى المراد في السياق هو من قولهم: «جَلِحَت الأرضُ جَلَحا وجُلِحَتْ كِلاهما: أُكِلَ كَلَؤُها»[٨٦].

- ص١٣٢: (عصي الغبيط يُظِلُّ الذي يوضع) وبعده بسطر (فعصي الغبيط يُظِلُّ هذا الهودج) والجادة في الموضعين: (تُظِلُّ).

- ص١٣٣: (البقر البيض، الواحد نعجة) صوابه: (الواحدة) وهو الذي في الأصل. وبعده بسطر واحد: (الأرآم: الظباء البيض، الواحدة رِئمٌ) صوابه: (الواحد) وهو الذي في الأصل:

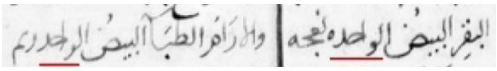

- ص١٣٣: (والعُفْرُ منها: التي نازعت التراب في لونها) أسقط منه كلمة، والذي في الأصل: (والعُفْرُ منها: التي نازعته عفر التراب في لونها):

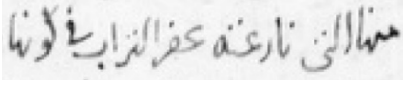

ولعل صوابه: (والعُفْرُ منها: التي نَزَعَتْ إلى عَفَرِ التراب في لونها).

- الحاشية (٤) من ص١٣٤ تفسيرٌ من المحقق لقراءة غير التي أثبتَ في المتن، كأنه كان قرأ النص بما فسره في الحاشية، ثم بدا له في ذلك، فبدّل ما في المتن ونسيَ الحاشية، فالصواب إذن حذفها.

- ص١٣٥: (ويقال: قد ضربكَ بالأمس، بمعنى: ضربتُك) كذا في الأصل

والمطبـوع، والظاهر أن صـوابه: (ويقال: قد ضَـرَبْتُك بالأمس، بمعنى: ضربتُك).

- ص١٣٥: (ما كان فيه من البُكا) كذا في الأصـل والمطبوع، وما في الأصل قـد يكون الناسـخ أراد به: (البُـكاء) ممدودا وتَخَفَّفَ مـن الهمزة كما يصـنع النساخ غالبا، وقد يكون مقصورا على ظاهره، وحينئذ فيلزم أن يُكتـب بالياء: (البُكَى)، قال ابن سِـيدَة: «وإنما قضـينا على ألف البُكَى بأنها ياء لأنها لام، ولوجود بكي وعدم بكو»[٨٧].

- صـ١٣٥: (ثم أحجزها فجـاورت أهل الحجاز) الصـواب: (ثم أَحْجَزَ بها)، «وأَحْجَزَ القومُ واحْتَجَـزُوا وانْحَجَزُوا أتَوُا الحجاز»[٨٨]، وهو الذي في الأصل واضحا:

- صـ١٣٥: (وكيـف الآن ترومُهـا) تحريف، والصـواب كما في الأصـل: (وكيف لكَ أن ترومَها)، وهذه صورته:

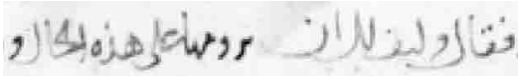

- ص١٣٦ عند شرح البيت التاسع عشر ما يقابل هذه الأسطر من الأصل:

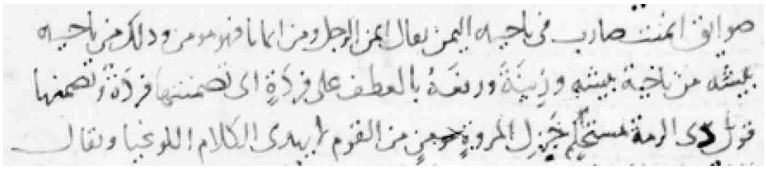

وقد خلّط الناسـخ فيها فقدّم وأخر، واجتهد المحقق في تصحيح ذلك، فجاء ما أثبته أقرب إلى الصحة، غير أنه لم يذكر شيئا من هذا في الحاشية، فيحسِب من يقرأ النص أنه في الأصل بصورته تلك، وليس الأمر كذلك.

- صـ١٣٧: (وجـوار أهل الحجاز اليمنُ، فقال: إن أيمنت..) أسـقط منه المحقـق جملة مـن غير بيان، والصـواب كما في الأصـل: (وجـوار أهل الحجاز اليمنُ مواقع الخريف، فقال: إن أيمنت)، وهذه صورته:

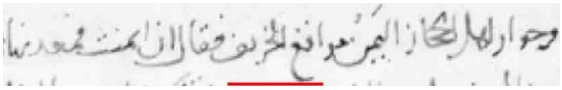

- ص١٣٨: (من إذا رأى من صـديقه سـوءًا وتَعَتُّبٍ صرمه) كذا في الأصل وفي المطبـوع، ولم يعلـق عليه المحقق، وهو غير مسـتقيم بهذا الضـبط، والجادة النصب: (من إذا رأى من صديقه سوءًا وتَعَتُّبًا صرمه)، ويصح أن يترك على رسـمه ويُصـلَحَ ضـبطه هكذا: (من إذا رأى من صديقه سوءًا وتَعَتَّبَ صَرَمَه) أي تَعَتَّبَ صديقُه، والتّعَتُّبُ: التّجَنّي.
- ص١٣٨: (فينبغي لمن صُـرِمَ أن يَصرَمَ من صـرمه) صوابه: (يَصرِمَ) بكسر الراء.
- صـ١٣٨: (وإنما هـو: اقطع لبانتك منه، تعرّضَ: أي اعوَجّ فلم يسـتقم، كمـا قال الله تعالى: لقد ظلمك بسـؤال نعجتك إلى نعاجه، أي بسـؤاله نعجتك) كذا في الأصـل والمطبوع، ولم يستشـكله المحقـق ولا علّقَ عليه، وقد أفسـد الناسخ سياق الكلام، فَاعْوَجّ ولم يَستقِم بإقحامه فيه جملة: (تعرّضَ: أي اعـوَجّ فلم يسـتقم)، وإنما الصـواب: (وإنمـا هو: اقطع لبانتك منه، كما قال الله تعالى: لقد ظلمك بسـؤال نعجتك إلى نعاجه، أي بسؤاله نعجتك. تعرّضَ: أي اعوَجّ فلم يستقم) أو تتقدم هذه الجملة الأخيرة، فالأمران سيّان، أما اعتراضها وسط الكلام فيفسده[٨٩].
- صـ١٣٨: (يقال: أعطَى فأجزل لـه العطاء) الذي في الأصـل: (أعطاهُ فأجزل له):

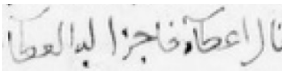

- ص١٣٩: (أي: أنك مقتدر على صـرمه) الجادة: (إنك) بكسر الهمزة، ولعـل لفتح همزة «إنّ» بعد «أَيْ» في مثل هذا الموضـع وَجْهًـا أجهلُه، فإن المحقق أكثر منه إكثار منَ يعتقد صحته[٩٠].

- ص١٣٩: (أي: أنك مقتدر على صـرمه إذا رأيت منه زوالا، فذلك قوله: وصـرمه باق)، هكذا أثبت المحقق النص، فأسـقط منـه كلمتين: (عن وُدّكَ)، وهذه صورة ما في الأصل:

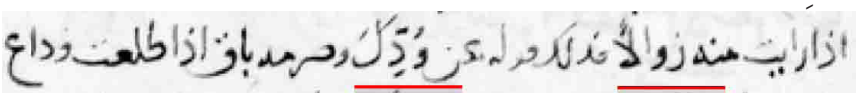

ولا ريب عندي في أن الناسـخ أفسـده بالتقديم والتأخير، وأن صواب النص: (أي: إنك مقتدر على صـرمه إذا رأيت منه زَوَالًا عن وُدّكَ، فذلك قوله: وصـرمه باق)، وستاتي أشباه لهذا من عمل الناسخ.

- ص١٣٩: (والظالع: الذي اعتلت إحدى قوائمه) كذا، وسقطت منه كلمة، والذي في الأصل: (والظالع: الذي قد اعتلت إحدى قوائمه):

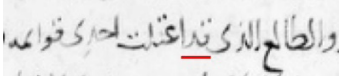

- ص١٤٠: (تَغَالَى اللحمُ من قَلُوصِه وضَمُرَ حتى غلا فارتفع) تصرف فيه المحقق وأضاف إليه ما ليس منه فضلا عن الخطأ في ضبط (قلوصه)، وصورة ما في الأصل:

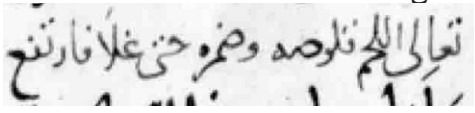

فصـحة القراءة: (تَغَالِي اللحمِ: قُلُوصُه وضُـمْرُه، حتى غلا فارتفع)، ولعل: «حتى» تصحيف صوابه: «حين».

- ص١٤١: (فالريح تنفيه عن الذي لم يُهْرَقْ ماؤه فيَلْحَقُه بالغيث مادًّا له)

كذا في المطبوع، وهذه صورة ما في الأصل:

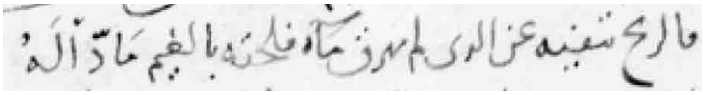

فكأن صحة القراءة: (فالريح تنفيه عن الذي لم يُهْرِقْ ماءه فتُلْحِقُه بالغيم مادًّا له).

- ص١٤١: (ويبقى ما قد هراق فتراه يمر مرا سريعا) كذا في الأصل والمطبوع، وهذه صورة ما في الأصل:

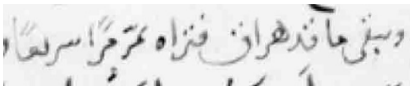

وهو تصحيف قلَبَ المعنى، وإنما صوابه: (وتَنْفِي ما قد هراق فتراه يمر مرا سريعا)، والتاءُ للريح، وقد تقدم في أول الكلام (فالريح تنفيه).

- ص١٤١: (ولاحه أي أضمره وأَحَدَّ منه) كذا في الأصل والمطبوع، والشكل من المحقق، وإخاله تصحيفا، صوابه: (أضمره وأَخَذَ منه) كما تقول: أخذ منه المرض، أي أضناه.

- ص١٤٢: (وكدامها إياها) الصواب الذي في الأصل: (وكدامهُ إياها):

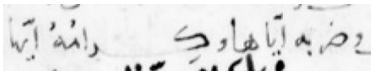

- ص١٤٢: (والوحام شهوة الشيء على الحَمْل) كذا وهو صواب، غير أن الذي في الأصل: (على الحَبَل) وهو صواب أيضا فلا حاجة إلى تبديله:

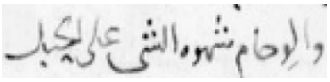

- ص١٤٣: (والجَالِبُ للباء) كذا في المطبوع، وهو تغيير من المحقق الذي لم ينبه له ولم يَحتَجَّ له بشيء، والذي في الأصل: (والكَاسِبُ للباء):

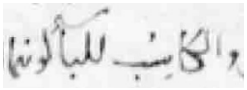

ومصطلح الكاسب سيجيء ص٢٠١، وسيعلق عليه المحقق بأنه مرادف للجالب، وسيمثّل بمواضع ورد فيها، فالصواب تقديم التعليق بذلك إلى هذا الموضع.

- ص١٤٣: (فَفَرَقَتْ منها)، صوابه: (فَفَرِقَتْ) بكسر الراء «والفَرَقُ بالتحريك: الخوف، وفَرِقَ منه بالكسر فَرَقًا»[٩١].
- ص١٤٤: (وقوله ستة أي: أشهر، يريد الجُمادَى الآخرة)، كلمة «أي» أضافها المحقق ولم ينبه لها، وقوله: «الجُمادَى» هو في الأصل، وصوابه: (جُمادَى) لأنها معرفة فهي مستغنية عن دخول الألف واللام، وأسقط المحقق كلمة، فالذي في الأصل: (يريد [بِهَا]):

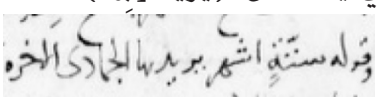

- ص١٤٤: (ومن قال: جُمادى ستة وَأَنه)، كذا في المطبوع، والصواب ليَصِحّ السياق: (ومن قال: جُمادى ستة فَإِنَّهُ)، وهو الذي في الأصل وهذه صورته:

- ص١٤٤: (جزآ هذه الأشهر بالرُّطَبِ عن الماء، يقال: جزأ بالرُّطَبِ)، كذا في المطبوع في الموضعين، وليس في الأصل شكل، والصواب فيهما: (بالرُّطْبِ)، ففي شرح كفاية المتحفظ: «(الرُّطْبُ بضم الراء) ضَبَطَه لأنه مُن مُهمّات فقهاءِ اللغة، قال البكري في شرح أمالي القالي: الرُّطْبُ بالضم: من النبت، وفي سائر الأشياء: بالفتح، (وهو) أي الرُّطْبُ (ما كان غَضًّا) بالمعجمتين أي: طَرِيًّا (مِن الكَلَأ)»[٩٢].

- صـ١٤٤: (ويَقسـمان أمرهما)، هكـذا أثبته المحقق، والذي في الأصـل يشبه أن يكون: (ويُفَتّشَان أمرهما)، وهذه صورته:

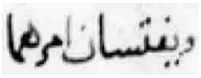

- ص١٤٤: (فطال صـيام فحلها وصـيامها عن هذا الجَزْء)، هكذا أثبته المحقق، والذي في الأصل: (وصيامها في هذا الجَزْء)، وهذه صورته:

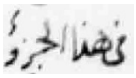

- ص١٤٤: (حتى أيِسَا من الجَزْءِ والماء مَعًا)، هكذا أثبته المحقق متصرفا فيه من غير بيان، ولا يظهر له معنى مفهوم ولم يشرحه، وهو مخالف ما في الأصل، وهذه صورته:

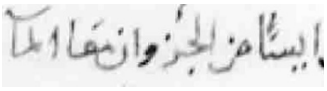

فالظاهر أن صواب قراءته: (حتى أيِسَا من الجَزْءِ وأزْمَعَا الماءَ)، ويدل عليه قوله في آخر شرح هذا البيت ص١٤٥: (والمعنى: أنهما وقفا وفكّرا في الوِرْد).

- ص١٤٥: (وأنَجَح الرجـلُ يُنجِحُ إنجاحا إذا ألفى النجاح)، على القاف نقطتان في الأصل، فلعله: (إذا لَقِيَ النجاح).
- صـ١٤٥: (وأنَجَح غيرُه يُنجِحُـه إنجاحا إذا أعطاه النجاحَ)، صـوابه: (غَيْرَهُ) بالنصب.
- ص١٤٦: (ويـروى: ظِلالَهُ، الحمارُ والأتان تنازعا سـبِطًا)، هكذا أثبته المحقق متصـرفا فيـه بالحذف من غير ذكر ذلك، وما في الأصـل هذه صورته:

فالظاهر أن صواب قراءته: (ويروى: ظِلالَةً، يُجعَلُ مَصدرًا) أي: اللفظ، أو: (ظِلالَةً، تُجعَلُ مَصدرًا) أي: الكلمة.

- ص١٤٦: (وأشَبَّ الثور واستشَبَّ: إذا أسَنَى)، وهو تصحيف، صوابه: (أَسَنَّ)، قال أبو إبراهيم الفارابي: «وَأَشَبَّ الثورُ أَيْ: أَسَنَّ»[٩٣].
- ص١٤٦: (فشبه عجاجه هذا حين عَدَتْ مع الفجر) كذا، والظاهر أن صوابه: (فشبه عَجَاجَةَ هذه حين عَدَتْ مع الفجر) أي: الأتان، وهذا أقرب إلى ما في الأصل، وهذه صورته:

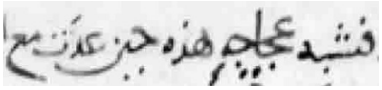

- ص١٤٧: (ويقال: أسنَمَتِ النارُ، إسناما، تُسنِمُ سُنُوما وسَناما)، هكذا أثبته المحقق متصرفا فيه بالحذف غير مُوضِح ذلك، وهذه صورة الأصل:

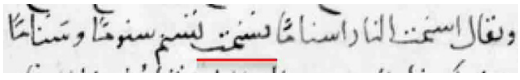

فالظاهر أن صواب قراءته: (أُسْنِمَت النارُ إسنامًا، [فسَنِمَت تَسْنَمُ سنوما وسناما)، فليُحَرّر.

- ص١٤٨: (أزيد بن مصبوح فلو غيركم صبا)، هكذا أثبته المحقق كأنه تبع فيه رواية ابن الأنباري، والذي في الأصل:

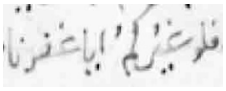

فيمكن أن يُقرَأ: (أَبَى)، ومعناه صحيح وهو إلى ما في الأصل أقرب، فإن

كان المحقق لا بُدَّ له من تغييره فلَأن يثبته: (جَنَى) أولى، وهي رواية حسنة فيه، ومهما ترجّح عنده فلا مندوحة عن إطلاع القارئ على الأمر في الحاشية.

- ص١٤٨: (وأما قول حاتم:

أَماويَّ قد طال التجنبُ والهجرُ وقد عَذَرَتْني في طِلابِكُم العُذْرُ

فالعُذر جمع العذير، فكذلك أَنَّثَ، وفي الكلام كانت عادةً إقدامُها. ٣٤- فتوسطا عُرْضَ السري)، كذا في المطبوع، والذي في الأصل:

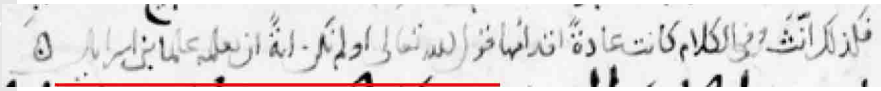

ففيه تصحيف من الناسخ، وصحة القراءة: (فلِذَلك أَنَّثَ)، فالاحتجاج هنا هو لقول حاتم: عَذَرَتْني بالتأنيث، ثم قال: (وفي الكلام كانت عادة إقدامها) وفي الأصل هنا جملة كاملة حذفها المحقق من عنده من غير إيضاح لموجب ذلك، والمحذوفُ آيةُ سورةِ الشعراء، وهي متعلقة بهذا البيت تعلقا واضحا، إلا أن ارتباط أول الكلام بآخره فيه قلق ظاهر، كما أن الناسخ أسقط كلمة من الآية، فلعل صواب النص: (وفي الكلام: كانت عادةً إقدامُها، كقول الله تعالى: أولم تكن [لهم آية أن يعلمه عُلَمَؤُا بني إسرآءيل)[٩٤]، ولا بد هنا من إثبات: (تكن) بالتاء على قراءة مَن قرأ بها، لِيَصِحَّ الاستشهاد لبيت لبيد رضي الله عنه[٩٥].

- ص١٤٩: (أي: توسطهما عُرْضَ السّرِيّ)، الذي في الأصل: (أي: تَوَسُّطُهُما مِن عُرْضِ للسّرِيّ):

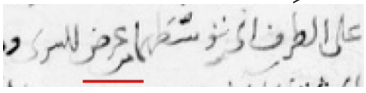

ولا يظهر إشكال في معناه، يقول إنهما عمدا إلى ناحية من جوانب هذا السري فتوسطاها، ولم يقتحما السّرِي نفسه عَرْضًا (بفتح العين) وهي رواية ابن حبيبٍ[٩٦].

- ص١٤٩: (أي: شقا بأنفسهما وقُواهُما ماء هذه العين)، الذي في الأصل: (وقَوَائِمِهِمَا) وهو أحسن وأولى بالصحة:

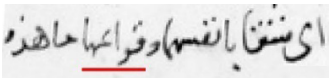

- ص١٥٠: (أخبر أن هذه العين قد حُفّت بالشُّجَيْرة)، هذا الذي في الأصل والمطبوع، ولم يستشكله المحقق، وهو مشكل، ولعل الصواب: (قد حُفّت بالشُّجَيْرات).
- ص١٥٠: (سُبِعَ الرجل يُسبع سبعا إذا ذُعِرَ من السَّبُع)، كذا وهو صحيح المعنى، غير أن الذي في الأصل:

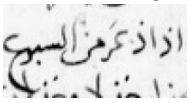

(ذعر من السبوع) والسُّبُوعُ جمع سَبْع، والسَّبْع بإسكان الباء استظهر ابن سيدَة[٩٧] أنها لغة في السَّبُعِ بضم الباء، فالحاصل أن ما في الأصل له وجه صحيح، فلا داعي إلى تغييره.

- ص١٥٢: (فجعلت تتردد تبغم لولدها؛ -وطوفها دورانها، وبغامها: ثغاؤها- ليبغم إليها فتقصد له ببغامه، وبهذا الفعل يصطاد الخشفان، يختبئ الرجل إلى حيث يرى أن هناك خشفا، فتبغم الظبيةُ، فإذا سمع الخشف ذلك قصد له فيصيده) كذا أثبت المحقق هذا النص، فحذف منه، وأثبت فيه ما لا معنى له وهو قوله: (فتبغم الظبيةُ)، وهذه صورته في الأصل:

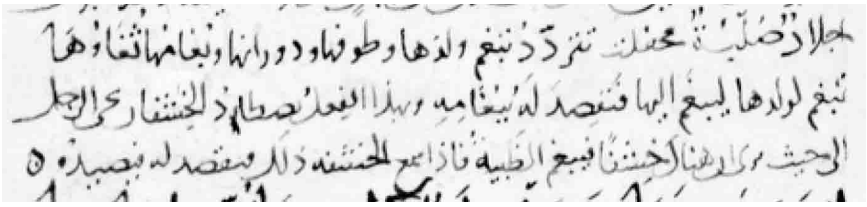

وأُرَى صـواب قراءة هذا النص -برد المحذوف وتصـحيح أربع كلمات أُخر- هكـذا: (فجعلت تتردد تبغـم لولدها، وطوفها دورانها، وبغامهـا: ثغاؤها، [تبغم لولدها ليبغم إليها فتقصـد له ببغامه، وبهذا الفعل تُصْـطَادُ الخشـفان، يَجِيءُ الرجلُ إلى حيث يرى أن هناك خشفا، فَيَبغم [كَـالظبيةِ، فإذا سمع الخشف ذلك قصد له فيصيده).

- ص١٥٢: (غير أنه لم يجعل المعفر في هذا البيت من هذا، ولكنه قال: هو الذي عفره السـبع في التراب حين قطعه، لا أن جعله من تعفير الرضاع، قولهُ: لم يبله إرضـاعها وفطامهـا، فلو بلغ الفطام كان قد أبلاه)، وهذه صورته في الأصل:

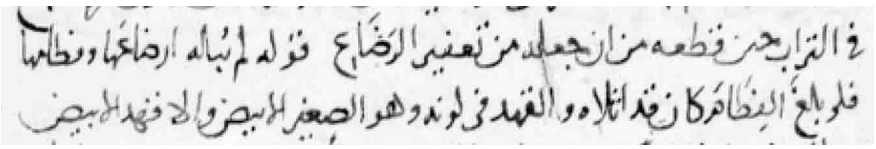

وفي النص ركاكة ظاهرة واسـتغلاق وإشكال يعسُـر الخروج منه إلا بإقحام شـيء في النص، ولم يعلق المحقق عليه بشـيء، مع أنه ينبغي له ذلك، فقوله: (لم يبلـه إرضـاعها وفطامها) ماخـوذ من البيت السـادس والأربعين أي بعد سـبعة أبيـات مـن هذا البيت!، فكان يلزم التنبيه له وإيضـاح المراد منه، ومعنى الكلام أن أبا سعيد رَدّ تفسير المُعفَّر في البيت بالمفطوم، نازعا بقول لبيد رضي الله عنه الآتي: (لم يبله إرضـاعها وفطامها) أي إن ابن هذه البقرة أُكِلَ وهو حديثُ عَهْدٍ بالولادة، فلم يبق إلا تفسير المُعفَّر بأنه الذي عفر بالتراب.

- ص١٥٣: (والغُبسُ: الذئاب في ألوانها، الواحد: أغبس، والغُبسة: الغُبرة في صـفرة)، كذا في الأصـل وفي المطبوع، ويظهر من السياق أنه سقطت منه كلمة، فينبغي أن يكـون تقدير الكلام: (والغُبسُ: الذئاب في ألوانها [غُبْسَةٌ، الواحد: أغبس، والغُبْسَة: الغُبرة في صفرة).

- ص١٥٣: (الكواسب: التي تَكسَبُ لأنفسها الصيد)، كذا، والجادة: (تَكسِبُ)، إذ الفعل من باب ضرب[٩٨].
- ص١٥٣: (من غير أن يمن عليها أحد فيطعمُها)، كذا، والجادة: (فَيُطْعِمَها) بالنصب.
- ص١٥٣: (لا تَمُنُّ عليها يَدٌ بأن تُطعمَها)، كذا أثبته المحقق، وقد أخطأ القراءة، وإنما صوابها كما في الأصل: (لا يَمُنُّ عليها أَحَدٌ بأن يُطعمَها)، وهذه صورته:

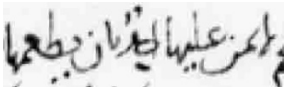

- ص١٥٥: (لأنها تحاذر المطر في الصحراء)، تصرف فيه المحقق، مخالفا ما الأصل، وهذه صورته:

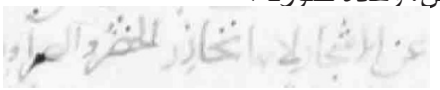

وعندي أن صحة قراءته: (لأنها تحاذر الخَصَر والضِّرَاء)، الخَصَرُ: البَرْد[٩٩]، والضِّرَاء جمع ضِرْوٍ، وهو الكلب الضاري[١٠٠]، وقد تكون: (الضَّرَاء) بفتح الضاد، «والضَّراءُ أَرضٌ مستويةٌ فيها السِّباعُ ونُبَذٌ من الشجر»[١٠١]، ويستانس له بقول أبي سعيد بعد هذا: (لأنها إن لجأت إلى دغل لا تامن أن تُختَل من حيث لا تَرى)، فليحرر.

- ص١٥٥: (رمل متساقط لين غير متماسك)، كذا وهو مخالف لما الأصل، وهذه صورته:

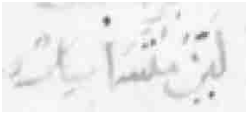

ولعل صواب قراءته: (رمل متساقط لين مُتَشَابِكٌ).

- صـ١٥٦: (وإنمـا الجمانة كحبة اللؤلؤ الصـغير)، كـذا وهو مخالف لما الأصـل، وصـواب قراءته: (وإنما الجمانة كهَيْئَة اللؤلؤ الصـغير)، وهو واضح في الأصل، وهذه صورته:

وأيضا فلو كان كما أثبته المحقق لأنث فقال: (كحبة اللؤلؤ الصغيرة).

- ص١٥٦: (وكانت هاديتها وزينتها كما أن هذه الدرة زين هذه القلادة)، الذي في الأصل: (وكانت هاديتها وزَيْنَهَا) ولا إشكال فيه.

- ص١٥٧: (إذا أقبل الليل ولم تستحكم ظلمته بعد) والذي في الأصل:

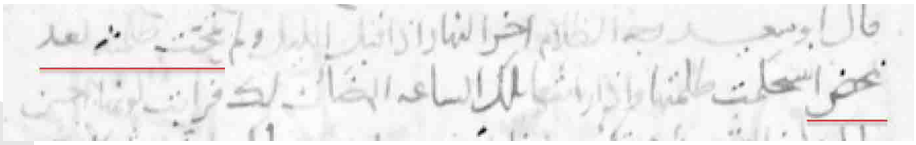

فهذا الموضـع عسر القراءة غير واضـح، وما كتب المحققُ ليس مطابقا لما في الأصل، ولم ينبه لذلك.

- ص١٥٧: (وإذا رأيتها تلك السـاعة أضـاءت لك فرأيت لونها أحسن ما يكون، لأن الشمس كادت تكسف لونها، فلا تنصع معها) هذا الموضع إلى آخر شرح هذا البيت خَلَّط فيه الناسخ تخليطا، فصَحَّف وحرّف وداخَل، ولعل صـواب القراءة: (كانَتْ تكسف لونها، فلا يَنْصَعُ معها)، والياء في ينصع ثابتة في الأصل وهي لِلَّوْنِ فلا إشكال، والكلام عن حال اللون طول النهار، فإن الشمس كانت تكسفه، فلا ينصع معها.

- ص١٥٧: (وأحسن ما تكون الألوان إذا ذهبت الشمس)، كذا أثبته المحقق اجتهادا منه، ولم ينبه لذلك على عادته، وهو بعيد مما في الأصل، فهذه

صورته:

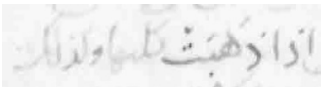

- ص١٥٧: (وكذلك ظَلّتْ أسواق هذا المتاع الفاخر ليلا، يُبهِرُ ضوء الشمس ما يَستعرِضُ من صنوف هذه الأشياء) هذا فاسد المعنى، والظاهر أن صوابه: (ولذلك ظُلِّلَتْ أسواق هذا المتاع الفاخر لِئَلّا يَبْهَرَ ضوءُ الشمس ما يُستَعرَضُ من صنوف هذه الأشياء):

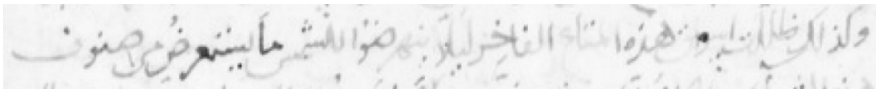

- ص١٥٧: (وسفرت المرأة تسفر سفورا) هذا تغيير من المحقق، والذي في الأصل: (وسفرت المرأة تسفر سَفْرًا):

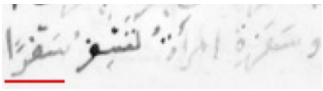

وهو مصدر صحيح لِلّازم والمتعدي من هذا الفعل، ففي العين: «والسُّفُور: سَفْرُ المرأة نقابَها عن وجهها»[١٠٢]، وقال أبو محمد اليزيدي في نوادره: «سفرت المرأة وجهَها وعن وجهها، فهي سافر، قال: ومصدره السفور، والسَّفْر بسكون الفاء»[١٠٣]، فالصواب تركه والتنبيه له.

- ص١٥٧: (وسفرت الريح: أي كنست الريحُ) وهذا أيضا تغيير من المحقق بالحذف من النص، والذي في الأصل: (وسفرت الريح: أي كنست سفيرَ الريح)، وفي العبارة ركاكة ظاهرة، فقد كان يكفي أن يقال: (وسفرت الريح: أي كنست السَّفيرَ)، «والسَّفيرُ ما تَسْفِرُه الريح من الورق، ويقال لما سقط من ورق العُشَب: سَفِيرٌ، لأن الريح تَسْفِرُه أي تكنُسه»[١٠٤].

- ص١٥٧: (وتزل: تَزْلَق)، سقط منه حرف، والذي في الأصل: (وتزل: أَيْ تَزْلَق).

- ص١٥٧: (والمعنى أن الثرى قد روي فهي تَزِلُّ قوائمها) ليس هذا مطابقا لما في الأصل، وهذه صورته:

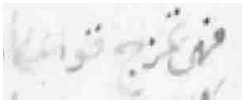

وأحسب أنه قد يكون تحريفَ: (فهي تزلج قوائمها)، وقد جاء في سطر بعده ص١٥٨: (ويُزِلُّها: يستزلقها) وهو أيضا غير مطابق لما في الأصل، حَذَفَ منه وزاد فيه، وهذه صورة الأصل:

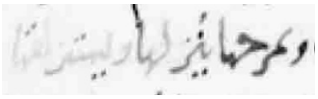

فأظن أنه كسابقه قد يكون تحريفا صوابه: (ويزلجها: يزلها ويستزلقها)، قال أبو القاسم الزمخشري: «مكانٌ زَلَجٌ: زَلَق؛ وقد زَلَجَت رِجلُه تَزْلِج زُلُوجًا وتَزَلَّجَت»[١٠٥].

- ص١٥٨: (وسبعا تؤاما يعني سبع ليال تامةٌ أيامُها: أي مع كل ليلة يومها) هذا تحريف، وصوابه كما في الأصل: (يعني سبعَ ليال تاءَمَتْها أيامُها)، «وتاءَمَ أخاه: وُلِدَ معه»[١٠٦]، وبعد هذا في الأصل جملة مبهمة استغلقت على المحقق فاختار أن يتخفف من مؤونتها بحذفها والسكوت، وهذه صورة هذا الموضع:

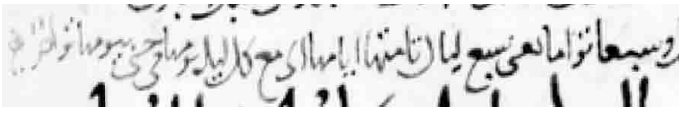

وكأن النص: (وسبعا تؤاما يعني سبعَ ليال تاءَمَتْها أيامُها: أي مع كل ليلة يومها، [فهي بيومها توأمٌ)، أو: (فهي بيومها تُؤَامٌ).

- ص١٥٩: (أخلق الضرع بعدما كان مشرقا ممتلئا من اللبن) الذي في الأصل: (مشرفا) بالفاء، كأنه يقول إنه كان مرتفعا لامتلائه، والظاهر أن هذا هو الصواب.

- ص١٥٩: (الحالق الضرع الممتلئ إلى حلقه)، كذا في الأصل والمطبوع،

ولعله يحسُـن أن يوضـحها المحقق في الحاشـية، إذ هي عبارة مشـكلة، فظاهرهـا أنـه يقال: حَلْق الضـرع، والحق أن ليس للضـرع حلق، وإنما هي اسـتعارة، وقد شـرحها الجوهري بقوله: «والحالق: الضرع الممتلئ باللبن، كأن اللبن فيه إلى حلقه، ومنه قول لبيد»[١٠٧].

- ص١٥٩: (يُقال: بلِـيَ الثوبُ يبلى بَلًى، وأبلى غيرَه يُبلي إبلاءً) كذا ولعل الصواب: (يُقال: بلِيَ الثوبُ يبلى بِلًى، وأبلاهُ غيرُه يُبلي إبلاءً).
- ص١٥٩: (لم يشـرب الولد منه ما نقص لَبنُه)، كذا ولعل الصواب: (ما نقصَ لَبَنَه) بنصـب اللبن على أن ما موصـولة، وهو أولى بالسياق، فإن كانت نافية فينبغي الفصـل بعلامة الترقيم: (لم يشـرب الولد منه. ما نقص لَبنُه) أو نحو ذلك.
- ص١٥٩: (لأن السـباع أكلته أيام ولادته) الذي في الأصل: (أيام وَلَدَتْهُ) وهو صواب.
- صـ١٥٩: (بينـا هي تطلـب ولدها) الذي في الأصـل: (بينـا هي كذلك تطلب ولدها) وهو صواب لا حاجة إلى تغييره.
- ص١٦٠: (قال أبو جابر: بين يديها ورجليها) الذي في الأصـل: (قال أبو جابر: فرجها بين يديها ورجليها) وهو صواب لا حاجة إلى تغييره.
- ص١٦٠: (لأنها غَدَتْ فبعدت عنهم) هذا تصـحيف، صـوابه: (عَدَتْ) وهو الذي في الأصل.
- ص١٦١: (ضمرت بطونها من الضبع والإحماء) هذا غيّره المحقق وفسّر الضـبع في الحاشـية بأنه شدة السـير، ولهذا الذي قال وجه، والذي في الأصـل: (ضـمرت بطونها من الصـنع والإحماء) وهو حسـن صحيح، والصُّـنْع هنا صُـنْع الكَلّاب كلبه، أي تدريبه وتضـميره، كقولهم: صنع الرجل فرسه، وصنع جاريته[١٠٨].

- ص١٦١: (ولم يقل القافلةُ لتقدم الفعل) هذا تحريف بلا سبب، والذي في الأصل: (ولم يقل: قافلةً لتقدم الفعل) وهو الصواب، لأنه يريد أنه لم يقل: (قافلةً أعصامُها) مكان: (قافِلًا أعصامُها)، فلا موجب لتبديله.

- ص١٦١: (مَدرية: أي محددة، والسمهرية القناة الصلبة)، كذا في المطبوع، وبين كلمتي (محددة والسمهرية) جُملَة من عَشْر كلمات، رأى المحقق إسقاطَها من غير أن يُبَين ذلك، وهذه صورتها في الأصل:

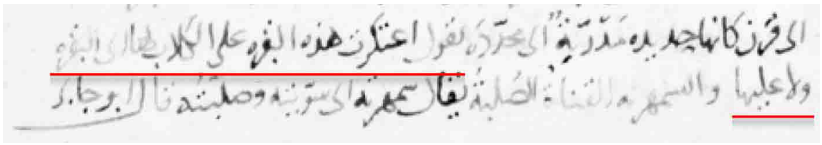

- ص١٦٢: (وأنث المَدْرِية على لفظ الحديد)، كذا في الأصل وفي المطبوع، وهو مشكل، ولعل الصواب: (على لفظ الحَدِيدَة).

- ص١٦٢: (وقوله: إن لم تذد، أي: لم يدفع عن نفسه ولم يطرد)، كذا في الأصل وفي المطبوع، خالف فيه المحقق عادته في تغيير المشكل في المتن، ولعل الصواب أن لو غَيّره هنا، فإن السياق لا يحتمل التذكير المُثبَت، وإنما ينبغي أن يكون: (إن لم تذد، أي: لم تَدفع عن نفسها ولم تطرد).

- ص١٦٢: (حَمَّه أي قدّره فهو يُحِمُّه إحماما، والحِمام: القَدَرُ) هذا من تصرفات المحقق بتبديل الصواب إلى غيره، والصواب: (حَمَّه أي قدّره فهو يَحُمُّه حَمًّا، والحَمُّ: القَدَرُ)، فهو الذي في الأصل، وهذه صورته:

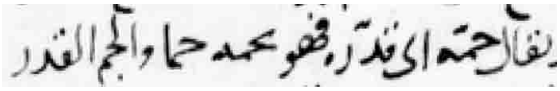

كما أن كتب اللغة نصّت عليه نصا، ففي اللسان: «وحُمَّ هذا الأمرُ حَمًّا إذا قُضِيَ، وحُمَّ له ذلك: قُدِّرَ ... وحَمَّ اللهُ له كذا وأَحَمَّه قَضَاهُ»[١٠٩].

- ص١٦٣: (والأول هو القول، وهو قولٌ لأبي سعيد وأبي جابر) ليس ما في

الأصل بقاطع في هذا، ويدل السياق على أن الصواب ينبغي أن يكون: (والأول هو القول، وهو قولُ أبي سعيد وأبي جابر).

- ص١٦٣: (والأردية جمع الرداء، جعل للسراب أردية يرتديها، وأردية مثل حمار وأحمرة) هذا الموضع من الأصل مشكل، وقد تصرف فيه المحقق فحذف منه من غير أن يُظهِرَ ذلك، وهذه صورته:

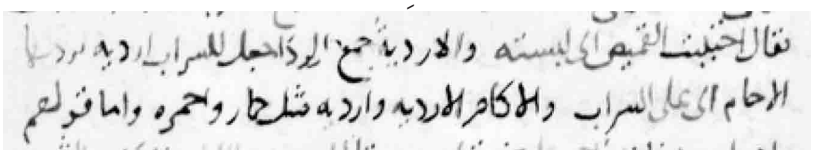

وقوله: (جعل للسَّرابِ أرديةً يرتديها) هو الذي في الأصل، غيرَ أن الظاهر أنه خطأ، وأن الصواب القلبُ: (جَعل السَّرابَ أرديةً ترتديها الإكام)، وهو الذي يدل عليه صريح لفظ بيت لبيد رضي الله عنه وبه فسّره الشّرّاح[١١٠].

- ص١٦٣: (وهذا أَحَدُ ما يكون في القاع القرقر، فإن السراب يَحِلُّ فيه) أُرَى المحقق لم يُصِبْ في هذا، ولعل صوابه: (وهذا أَحَدُّ ما يكون في القاع القرقر، فإن السراب يَحِدُّ فيه) من الحِدَّة أي الشدة، وهو الذي ينصرُه السياق، فإنه وصف حال السراب وسبب تكونه، وقوله في الآخرة: (فإن السراب يَحِدُّ فيه) هو بالدال في الأصل وغَيرّها المحقق إلى اللام.
- ص١٦٤ في الحاشية ٣: (وعجزه: وأَجْدَرُ من وادي نطاة وليع) وصوابه: (وأجدرَ).
- ص١٦٥: (يقول: إذا لم تعلم نوار) صوابه: (يقول: أَلَمْ تعلم نوار)، بدلالة السياق، وبأن الناسخ كتب: (يقول: اذ الم تعلم نوار) ثم ضرب على (اذ) ضَرْبًا بيّنًا واضحا:

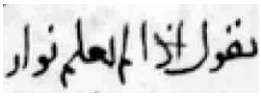

- ص١٦٥: (ويضبطها مكانها فلا يدعها فيُمكِنَها البَراحُ) هذا من تصرف المحقق، والذي في الأصل: (ويضبطها مكانها فلا يدعها والبَراحَ) وهذه صورته:

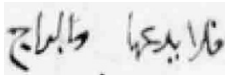

وهو -على غرابته- سليم مبنى ومعنى، فلا داعي لإقحام زيادة أجنبية عليه.

- ص١٦٦: (قد تأول أقوام كُثُرٌ تفسيرَ هذا البيت) الذي في الأصل: (قد تأول أقوام أكْثرَ تفسيرِ هذا البيت)، وهذه صورته:

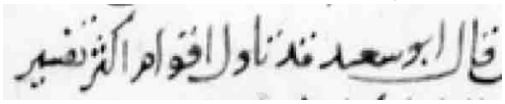

ولا يظهر فيه إشكال يمنع صحّتَه ويوجب التصرف فيه.

- ص١٦٧: (وكذلك نساء صوم) الذي في الأصل مخالف لهذا، وهذه صورته:

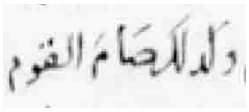

فينبغي أن يكون صوابه: (وكذلك قومٌ صوم)، فيكون التغيير فيه أخف، وقد فعل الناسخ هذا مرات، يخلط الكلام ويقدم المُؤَخّر ويُؤَخّر المقدم، ويُصلحُ المحققُ من ذلك ما ظهر له، وهذا من ذلك، إلا أنه جعل «نساء» مكان «قوم»، وليس ذلك له.

- ص١٦٨: (أدمت القدر أديمها إدامة، وذلك إذا تركتها فوضعتها ليسكن فورانها) الصواب: (وذلك إذا أنزلتها فوضعتها)، وإنزال القدر معروف[١١١]، وهو الذي في الأصل:

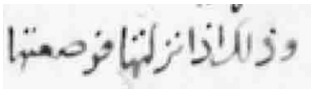

- ص١٦٩: (والخُزوز الدُّكُنُ) صوابه: (الدُّكْنُ) بإسكان الكاف، كالأحمر والحُمْر.
- صـ١٦٩: (وقُدِحَت أي غُرفت، أي قدمتها بالمِقْـدَح وهو المِغْرَف ليُعرَف طعمها) حذف المحقق شـيئا مـن النص دون إبانة، وهذه صـورة ما في الأصل:

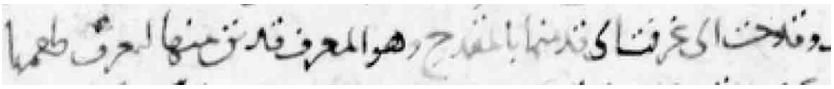

وهو مشـكل، ولعلـه كان: (وقُدِحَـت أي غُرفـت، أي قُدِحَ مِنهـا بالمِقْدَح وهو المِغْرَف، قُدِحَ مِنها ليُعرَف طعمها).

- ص١٦٩: (فُضّ طينُها عن رأسـها فيُنظرُ كيف طعمها) الذي في الأصل: (فَنُظِرَ).
- ص١٦٩: (والمعنى أنه لغَلاءِ الخمرِ باشترائه الزق الأدكن المملوء منها) كذا وليس بصـحيح، فضـلا عن كون معنى الكلام بقي معلقا في انتظار تتمـة لم تقـع، والصـواب: (والمعنى أنـه أغلَـى الخمرَ باشـترائه الزق الأدكن) وهو الذي في الأصل، وهذه صورته:

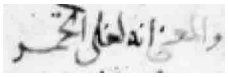

وقـد يكون: (يُغْلِي الخمرَ)، وكلا القراءتين متوافقة مع نص البيت، بخلاف ما في المطبوع.

- صـ١٦٩: (وختامـه طينُها الـذي خُتِمَت به حـين أَوْعَبَـتْ وخُتِمَ عليها)

هذا تصحيف، صوابه: (أُوعِيَتْ)، أي أُفرِغَت في الوعاء، وهو الذي في الأصل:

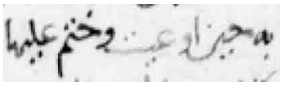

- ص١٧٠: (إذا أَسْقَيته صبوحا)، كذا وهو صحيح، غير أن الذي في الأصل (إذا سقيته):

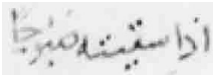

- ص١٧٠: (غَبقت الرجل أغبِقُه غَبْقًا) كذا في المطبوع، ولعل الجادة ضبطه من باب «نَصَر»، لأن المحقق سبق له ضبطه كذلك ص١١٣، وعلى هذا الضبط «اقتصر الجوهري والنووي والفيومي»[١١٢]، ومَجِيئُه من باب «ضَرَب» صحيح[١١٣]، لكن لعل الأولى الاقتصار على ضبطٍ واحد ما دام لم يُذكر غير ضبط واحد، والظاهر أن مجيئه من باب «نصر» أكثر، وسياتي ضبط المحقق إياه من باب «ضرب» أيضا في الصفحتين ذواتي الرقمين: ٢٣٩، و٤٥٢.
- ص١٧٠: (أن تَجْذُبَ أوتاره)، كذا والجادة: (تَجْذِبَ)، فالفعل من باب ضرب[١١٤].
- ص١٧٠: (أي: خرجت مبكرا لِأَعُلَّ) فيه سقط انقطعت به بقية الكلام، لا ريب أنه وقع سهوا، وهذه صورة هذا الموضع في الأصل:

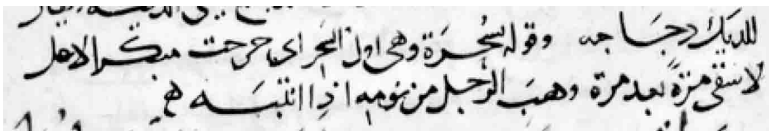

فتمام النص: (أي: خرجت مبكرا، لِأَعُلَّ: لأُسْقَى مرة بعد مرة، وهَبَّ الرجل

مـن نومه: إذا انتبه.) انتهى، وقوله: (لِأَعُلَّ) هكذا ضُـبِطَ في الأصـل في البيت، ومعلوم أنه ضُـبطَ أيضًـا: (لِأُعَلَّ) وهي أوفق لسـياق الشـرح هنا لانسجامها مع (لِأُسْقَى)، ويمكن أن يُقرأ النص: (لأَسْقِيَ) لكنها قلقة غير متوافقة مع السياق.

- ص١٧١: (وغداةِ ريح أي: أنها أصـبحت بشَمالٍ عَرِيَّةً) الجادة: (إنها) بكسر الهمزة، و (عَرِيَّةٍ) بالجر نعتا للشمال.
- صـ١٧٢: (فرطَ، وهو يَفـرُطُ فُرُوطًا) هـذا تغيير لما في الأصـل، وهذه صورته:

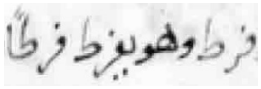

وهو صـواب: (وهو يَفرُطُ فَرْطًا)، قال أبو بكر ابن القُوطِيّة: «وَفَرطْت القومَ فَرْطًا وفُرُوطًا: تقدمتهم إلى الماء»[١١٥].

- ص١٧٢: (يتقدم القوم فيهيئ لهم آلة السـقاء، وربما استقى لهم) هذا تغيير لما في الأصل، وهذه صورته:

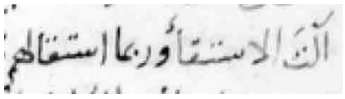

(آلةَ الاِسْتِقاءِ) وهو صواب لا داعي إلى تبديله.

- ص١٧٢: (أي كان لجام يشـحو فاهُ) كذا في الأصـل والمطبوع، وهو غير مسـتقيم، إذ ينبغـي أن يكـون صـوابه: (فاهَـا) بالتأنيث، لأنـه يقول: «لجامُها» أي فرسًا أنثى.
- (ألقى عنانها على كتفه اشـتياحا به) هذا تغيير لما في الأصـل، وصواب النص: (اتِّشَاحا به)، وهذه صورته:

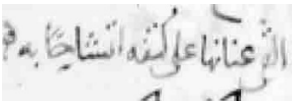

- ص١٧٢: (والحَرَجُ والحَرِجُ: المضطر، وكُلُّ ضيّق فهو: حَرِج) كذا وينبغي أن يكون صواب النص: (والمُحْرَجُ والحَرِجُ: المضطر، وكُلُّ ضيّق فهو: حَرَجٌ)، وهذه صورة ما في الأصل:

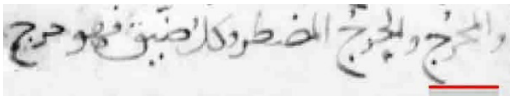

- ص١٧٣: (قال أبو جابر: علوتُ مُرتَقَبًا)، كذا بفتح القاف، وكان ينبغي للمحقق أن ينبه في الحاشية لأن هذه روايةٌ في هذا الحرف، لأنّ المثبَت في نصّ البيت المشروح كسر القاف، وسيكسرها الشارح بعد هذا، والسياق في أول كلام أبي جابر دال على الفتح، فيحسُنُ التنبيه.

- ص١٧٣: (لأن الجبل إذا طال تَعصِفُ الهباءُ برأسه) هذا من تبديل المحقق، ولعل الصواب: (لأن الجبل إذا طال تَعَصَّبَ الهباءُ برأسه)، أي اجتمع محيطا برأسه كالعِصَابة، وهذه صورة ما في الأصل:

- ص١٧٣: (فقال: هو الكَلامُ وهو جمع الكَلِمَة، مثل السَّلام والسَّلِمَة) هذا خطأ، صوابه: (هو الكِلامُ وهو جمع الكَلِمَة، مثل السِّلام والسَّلِمَة)، فالكلام بكسر الكاف، والسلام بكسر السين، والسياق يدل على هذا دلالة واضحة، فأبو سعيد يخالف تفسير أبي جابر هنا لبيت ذي الرُّمّة.

- ص١٧٣: (وذو هبوة: مربؤها، أي أغبر) كذا ولا أشك في أنه خطأ، صوابه: (وذو هبوة: مَرْبَأٌ هابٍ، أي أغبر) أي إن ذا الهبوة هو المربأ الهابي، أي الأغبر، مثل ما فُسّر في أول البيت[١١٦]، وسقطت باء: «هابٍ» من الناسخ، وهذه صورة هذا الموضع في الأصل:

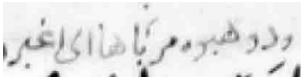

- ص١٧٤: (وذلك قوله: أسهَلتْ وانتصبت) صوابه: (أَسْهَلْتُ) يريد قوله في البيت السادس والستين: «أَسْهَلْتُ وانتصَبَتْ كجِذع منيفةٍ» البيت.
- صـ١٧٤: (لما كان الظلام لازما لها أضافها إليها)، كذا في الأصل والمطبوع، والصواب: (لما كان الظلام لازما لها أضافهُ إليها) أي أضاف الظلام إلى العَوْرات.
- ص١٧٤: (ولكن جعل ما يَصُوبُ منها) كذا والصواب: (جعل ما تَصَوَّبَ منها)، وتَصَوَّبَ تَصَوُّبًا أي انحدَرَ، وهو الذي في الأصل:

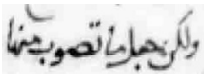

صـ١٧٥ أبيات امرئ القيس التي وردت في المتن أخذها المحقق من ديوانه وأحال عليه في الحاشية (٣) وأثبتها هكذا:

ومرقبة كالزج (أشرفت فوقها) أقلب طرفي في فضاء عريض
فظلت وظل الجون عندي بلبده (كأني أعدي عن جناح مهيض)
فلما أجن (الشمسَ عني غَوَارُها) نزلت إليه قائما بالحضيض

وفي هذا الذي أثبت مخالفة شديدة لما في الأصل، مع الإعراض عن بيان ذلك، وهذه صورة ما في النص:

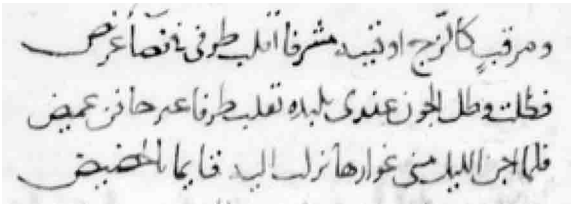

فلعل صواب قراءته:

ومرقبة كالزُّجّ (أوفَيْتُ مُشْرِفًا) أقلب طرفي في فضاء عريض

فظلت وظل الجون عندي بلبده (يُقَلِّبُ طَرْفًا غيرَ جافٍ غَميضِ)

فلما أجن (اللَّيْلُ مِنّي غوارَها) نزلت إليه قائما بالحضيض

فما في صدرَيْ الأول والثالث روايتان تُستفادان، وعجُزُ البيت الأوسط هو في الروايات المتداولة من بيت آخر، لكنه على كل حال في وصف فرسه، فالأمر فيه هيّن، فإما أن تكون هذه روايةً في البيت، أو يكون البيتان اختلطا على المنشد لاتحاد الموصوف، وكيف ما كان فإن من أظهر مسائل التحقيق أن لا يجوز إصلاح مثل هذا في المتن، بل يترك على حاله ويُفسّر ما فيه في الحاشية، ومن العجيب أن الدكتور ترك (غوارها) على حالها فلم يغيرها، مع أنها كلمة مشكلة، يُشبِهُ أن تكون خطأ، ومع مخالفتها لما في:

- نسخة الديوان التي عزا إليها، وهي طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم، ففيها: (غِيَارُها).
- ومخالفتها ما في طبعة الديوان بشرح السكري، ففيها: (غُؤورُها) وذكر رواية: (غِيَارُها)[١١٧].
- ومخالفتها ما في أشعار الستة بشرح الأعلم[١١٨] وأشعار الستة أيضا بشرح الوزير عاصم[١١٩] ففيهما: (غيارها).

- ص١٧٦: (وما صُرِم من ثمرها: جِرَامُه)، صوابه: (جُرَامَةٌ) وهو الذي في الأصل، «والجُرامَة: التمر المَجْرُوم»[١٢٠].
- ص١٧٦: (كما يمُرُّ النعام إذا طُرِدَ وشَلَّ) كذا، ولعل الصواب التسوية بين الفعلين، فإن كانا للنعام قيل: (طَرَدَ وشَلَّ)، وإن كانا واقعين عليه -وهو أولى- قيل: (طُرِدَ وشُلَّ).
- ص١٧٧: (لما عَرِقت زَلِقَ رحلُها فَمَرِحَتْ) كذا، والصواب: (فَمَرِحَ) وهو الذي في الأصل، والرحل مذكر.

- ص١٧٧: (قال أبو سعيد: يطعن في العنان: أن يعتمد فيه، وتسأَله بسط العنان) كذا، ولعل الصواب: (تطعن في العنان: أن تعتمد فيه) فالتاء للفرس تبعا للفظ البيت، وليست الكلمتان منقوطتين في الأصل، والتاء أولى، ومما يرجحها إثباته: (وتسأله) بالتاء.

- ص١٧٧: (والورد الماء الذي وُرِدَ، أَجَدَّ: أي أجدّ في الطيران) كذا، والصواب: (والورد الماء الذي يُورَدَ. وَأَجَدَّ) وهذا هو الذي في الأصل:

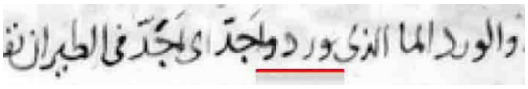

- ص١٧٧: (وهذا كقول حميد الأرقط:

حتى إذا ما غلب السفيرا

وبل منها العرق الصدورا)

قال المحقق في الحاشية٢: «من الرجز، ولم أجد البيت فيما بين يدي من المصادر»، والصواب: «البيتين» لأن هذين بيتان اثنان من الرجز، وسبق له هذا في المقدمة ص٢٨.

- ص١٧٩: (هذا الذام هو من النعمان لمن أسخطه، وهو مُعفَى من العقوبة) كذا وهو خطأ قَلَبَ المعنى، وإنما الصواب: (وهو بِمَعْنًى من العقوبة) وهذا هو الذي في الأصل:

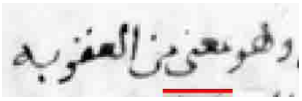

- ص١٧٩: (وهذا يومَ الربيعُ بنُ زياد جنى عليه في النافلة عند النعمان ورماه بالبرص) كذا وفيه أخطاء، وإنما الصواب: (وهذا يومُ الربيعِ بنِ زياد، جنى عليه في المُناقَلَةِ عند النعمان) وهو الذي في الأصل:

والمناقلة المقاولة والتجاوب والاختصام بالقول، «والمناقلة: مراجعة الكلام في الشعر بين اثنين شبه المناقضة والمناقرة في الصَّخَب»[١٢١]، «وقد ناقَله وتَناقل القومُ الكلامَ بينهم تنازَعوه»[١٢٢]، وهذا هو الذي جرى بين لبيد رضي الله عنه وخالِه في مجلس أبي قابوس.

- ص١٧٩: (أي مِن هِجاءِ هذه القبةِ حلت عليه العقوبة) كذا وهو خطأ، وإنما ترك أبو جابر هنا ما كان فيه، ورجع إلى شرح قوله في البيت: «ويُخشى ذامُها»، فقال: (أي مَنْ هَجَا هذه القبةَ حَلّت عليه العقوبة) وهذا هو الذي في الأصل:

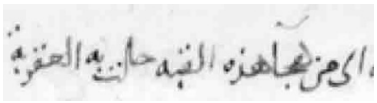

- ص١٧٩: (اجتمع لها بباب الملك الغرباء يريدون فضلها، وهي مجهولة) أسقط المحقق منه كلمة ولَم يُبَيّن ذلك، وهذا الذي في الأصل:

فكأن صواب قراءته: (يريدون فَضْلَها، لِيَفْصِلُوها وهي مجهولة)، كقول السَّعْدي أخي بني طُهَيّةَ[١٢٣]:

فكم خُطَّةٍ في موطن قد فَصَلْتُها كَمَا طَبَّقَ العَظمَ اليَمانِ المُصَمِّمُ

ويمكن أن يكون: (يريدون فَضْلَها) بالضاد كما أثبتها الناسخ، أي فَضْلَ الفَصْلِ فيها بالصواب.

- ص١٧٩: (فمن ظفر بها فقد أفلح، وفلَحَ على أصحابه) كذا في الأصل

وفي المطبوع، غير أنه تصحيف ولا ريب، صوابه: (أفلح، وفَلَجَ على أصحابه) بالجيم.

- ص١٧٩: (يناضلونَ عن الربيع) الصواب: (يناضلونَهُ عن الربيع)، أي يناضلون لَبِيدًا رضي الله عنه عن الربيع، وهذا هو الذي في الأصل.
- ص١٨٠: (ينظر بعضهم إلى بعض شَزَرًا) وفيها: (ونظر إليه شَزَرًا) مرتين، كذا أثبتها المحقق، والجادة: (شَزْرًا)، بإسكان الزاي في المواضع الثلاثة.
- ص١٨٠: (هؤلاء الخصوم لا تَزالُ أقدامُهم ولا يعثرون في الخصومة) وهو تحريف، والصواب كما في الأصل: (لا تَزِلُّ)، وبعد هذا كلمتان حذفهما المحقق بغير بيان، وهذه صورة هذا الموضع من الأصل:

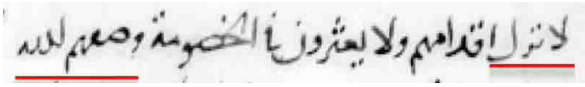

ويمكن أن تُقرَأ: (وَصفَهم لبيد)، ومهما يكن فليس حل إشكالها حذفها بصمت.

- ص١٨٠: (يريد أن يطلبه به) الصواب كما في الأصل: (يريد أن يَطلُبَ به):

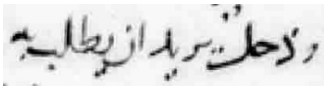

- ص١٨١: (قال أبو عمرو ويقول) الصواب كما في الأصل: (قال أبو عمرو: يقول) الواو واحدة وهي واو عمرو:

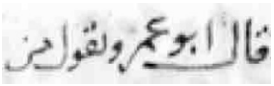

- ص١٨١: (وكان الربيع من قرائن الملك) هذا تصحيف، صوابه: (من قَرَابِين الملك)، «وقَرابين المَلِك وُزراؤه وجُلساؤه وخاصّته»[١٢٤]، وهو الذي في الأصل:

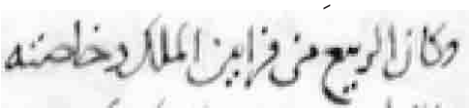

- ص١٨١-١٨٢: (وقد يَسَرَ القومُ يَيْسَرُونَ يَسْرًا)، صوابه: (يَيْسِرُونَ) بكسر السين[١٢٥].
- ص١٨٢: (دعوت بقداح مَغالقٍ لحتفها)، صوابه: (مَغالقَ)، بالمنع من الصرف.
- ص١٨٢ قول طرماح: (دفعت فيها ذا مَيعَة صخبا)، كذا أثبته المحقق تبعا للديوان، والذي في الأصل: (ذا هَيْعَة) بالهاء:

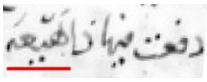

ولم ينبه المحقق له، وقد تكون الهاء رواية فيه، فمن معاني الهيعة الصوت المفزع، وقد يكون تصحيفا، فالقطع كالمتعذر، غير أن إهدارَ مثل هذا مما يحتمل وجها صحيحا من غير إيضاح ولا فَسْر ليس بصواب.

- ص١٨٣ جاء فيها: (هذا قول أبي جابر. وقال المفسر الأول) ثم ذكر قوله، ولما فرغ منه قال: (وقال أبو سعيد)، فظاهر العبارة أنه مُفَسِّرٌ غيرُ شمر وغير أبي جابر وأبي سعيد، ووصفه بالأول دالٌّ على وجود غيره، ولم يُشِر المحققُ إلى هذا عند هذا الموضع، ولعله اكتفى بقوله في العنوان: عن أبي سعيد الضرير وأبي جابر الأسدي «وغيرهما».
- ص١٨٣: (أي أنها تعقر هذه الجزور لجيران الجميع) فيه فتح همزة أن بعد أي، على أن الصواب إنما هو: (أي إنما تعقر) بالميم لا الهاء:

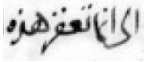

- ص١٨٣: (يقـول أدعو بهذه القداح للعاقر ... أو على أخرى مطفل معها أطفالهـا، ثم قال: مـا حازت هذه المغالق فهو مبـذول لجيران الجميع) كذا والظاهر أن صـواب القـراءة: (ما فارَقَ هذه المغالق) فهو المثبت في الأصل:

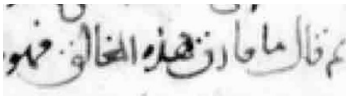

كأنـه أراد مـا فارقها في الحكـم أو في الحال، ويدل عليه السـياق، فإنه ذكر القَسْمَ للعاقر وللمطفل، ثم عطف بثم، فهو يعني ما بقي بعد الصنفين الأولين.

- صـ١٨٣: (تأوي إلى الأطنـاب كلُّ رذية) وفي التفسـير ص١٨٤: (تأوي إليها)، كذا أثبته المحقق في الموضـعين مـن عنده من غير بيان، مخالفا الأصل، إذ الذي فيه: (يأوي) بالياء في الموضعين:

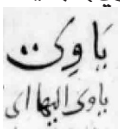

وروايته بالياء صواب صحيح، نص ابن النحاس في شرحه على أبا عبيدة بن المثنى رَوَى البيت بالياء[١٢٦]، فلا ينبغي تغييره.

- صـ١٨٤: (أَويتُ إلى الموضـع آوِي إليه أَوِيًّا)، كذا والظاهر أن صـوابه: (أَوَيـتُ) بفتح الهمزة والواو، (أُوِيًّا) بضـم الهمزة، قـال الرازي: «أَوَى إلى منزله يَأْوِي كرَمَى يَرْمِي، أُوِيًّا على فُعُول، وإِوَاءً على فِعَال»[١٢٧].

- صـ١٨٤: (والأطناب أرسـان الخيمة وهـو أطول من الأصُـر)، كذا في الأصل وفي المطبوع، وإنما الجادة: (وهِيَ).

- ص١٨٤: (يعني أن هذه المنازل منازل أهل السلام لا يبلى فيها كما كانت الجاهلية تبلي) كذا وهو تحريف، صـوابه: (الإسلام) دَلّ عليه السياق، ووكّده الأصل:

- صـ١٨٦: (رجـل لِزازُ عظيمـة أي: يلزمها فلا يفارقهـا حتى يبرمها)، وبعـده بأسـطر: (وهو الذي يلزمهـا حتى يقوم بها)، كـذا أثبته المحقق في الموضعين، وإنما الصـواب فيهما: (يُلَزُّ بِها) بدلالة السياق، وشهادة الأصل وهذه صورة الموضعين:

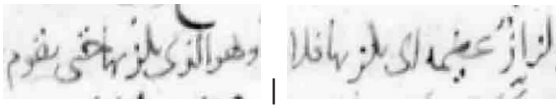

- صـ١٨٦ كتب المحقق حاشـية حسـنة مفيـدة عند قوله: (هـو عامر بن الطفيـل ولـه قصـة في هـذا)، وللفائدة فالخـبر الذي ذكـر بطوله في التذكرة الحمدونية[١٢٨].

- ص١٨٧: (قال: لم يَزَلْ لِزاز عظيمة، ومقسم، ومغذمر، وذو شرف) وفي الأصل هنا كلمة أسقطها المحقق، وصورة ذلك:

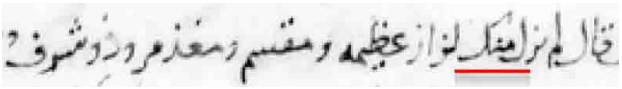

فالظاهر أنه حكاية لقول لبيد رضـي الله عنه، فكأن صـوابه: (قال: لم يَزَلْ [مِنَّا لِزازُ عظيمة).

- ص١٨٧: (تقول: هذا الرجل يكسـب كل خصلة سَيِّئَةٍ مرغوب فيها) كذا أثبتـه المحقق، وهـو غريب، فقد انقلب المعنى وعاد السـياق متناقضـا، وإنما الصواب: (خصلة سَنِيَّةٍ مرغوبٍ فيها) وهو الذي في الأصل:

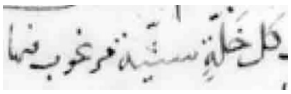

- ص١٨٩: بيت الكُمَيت:

تـتـجـاذبـان لـه فـضـيـلـةُ سُـنَّـةٍ (وتـلـوت) بـعـدُ مُـصـليا لم تسبَقِ

غيّره المحقق قافيا ما في (شـعر الكميت بن زيد الأسدي)[١٢٩] وجامعُه ناقلٌ عن أمالي المرتضى المُوسَوي، والذي في الأصل: (وثَنَيْتَ)، وهذه صورة ذلك:

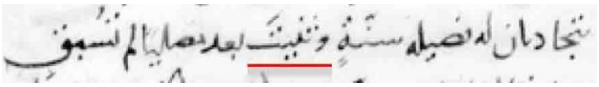

ومعنى: (ثَنَيْتَ) أي صِرتَ ثانيا لأبيك، قال الجوهري: «وثَنَيْته أيضا: صرفته عـن حاجته، وكذلك إذا صـرت له ثانيًـا»[١٣٠]، وهو حرفٌ اختُلِـفَ فيه، لكن قِيل بصـحته، وهذا شاهد حسن له، فتَصَرُّفُ المحققِ بإسقاطه من المتن وإهدار هذه الرواية ليس بصواب، فضلا عن سكوته عن بيان ما صنع من تغيير.

- صـ١٨٩: (يقـال: هو الطاهـر الثياب، ونقـي الرداء) الصـواب ما في الأصل: (يقال: هو طَاهِرُ الثياب، ونقي الرداء):

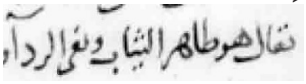

- صـ١٨٩: (ولا يبـور فعالهـم أي: لا يهلك، يقال: بار الشـيء) كذا أثبته المحقق، والذي في الأصـل: (ولا يبور فعالهم أي: لا يهلك فعالُهم، يقال: بار الشيء):

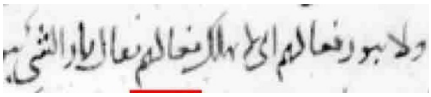

- ص١٩٠: (والاسم منهما: قانع) كذا والذي في الأصل:

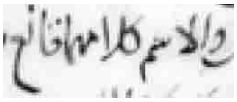

فكأن صـحة قراءته: (والاسـمُ: كِلاهما قانِـعٌ)، ولعله: (واسـمُ كل منهما: قانِعٌ).

- صـ١٩٢: (والإنسـان إذا كان في سـرور وخير قَصَـرتِ الأيـام)، كذا، والصواب كما في الأصل: (قَصُرَتْ عليه الأيام).

الحواشي:

(١) انظر:

https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b11002872d

(٢) لم أُطِلْ -تجنبا للإثقال- بذكر تفاصيل المصادر في الحواشي، كتفصيل بيان الطبعات وأرقام حفظ المخطوطات وأماكن حفظها ونحو ذلك، تركت كل ذلك لقائمة المصادر في آخر هذه الورقات، وإن رجعت إلى أكثر من طبعة لكتاب فإني أُطلِقُ عند ذكر أجود الطبعات، وألتزم -خوف اللبس- النصَّ على الطبعة الدونِ إن عزوتُ إليها.

(٣) ومن تصرفات المحقق في النص التي لم يُوضِحْها نوع يتعلق بتغييره عددا من ألفاظ بعض شواهد الشعر في الكتاب اتباعا للدواوين المطبوعة، ولا تخفى مخالفةُ ذلك لجادّة منهج التحقيق العلمي، وما في هذا التصرف من تضييع فائدة عظيمة بحَجْب روايات غير شائعة لهذه الشواهد، ولو كان المحقق ينبه لتصرفه في الحاشية لكان الأمر أخف، ولكنه يبدّل ولا يُفصِح، انظر الكلام على مشكلات الصفحات: (٨١، ١١٥، ١٤٨، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٧، ٣٥٠، ٣٦٩، ٣٧٣، ٤٢٣، ٤٧٦، ٥١٥).

(٤) لعله كان ينبغي شرح هذه المصطلحات وغيرها للقارئ حيثما وردت، أو على الأقل جمعها جميعا في موضع في المقدمة أو الفهارس وبيانها مرة واحدة.

من هذه المصطلحات: النصب على القطع (ص: ٥٨، ٨١، ١٢١، ١٨٠، ١٩٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٥، ٥٠٢)، ومنها: المقلوب التام (ص١٥٧)، والإجراء بمعنى الصرف (ص٣٢٩)، والواقع واللازم (ص٤٥٦)، والرفع بالدخول في الصفة (ص٤٦٨)، والرفع على الصفة (ص: ٤٩٢، ٤٩٦، ٥١٩)، والعماد (ص٤٨٤)، والتفسير (ص: ٢٨٦، ٤٨٤)، والعدد (ص٢١٠)، والكناية أي الضمير فسرها (ص: ١٢٢، ١٣٤، ١٤٠، ١٦٠)، وأعرض عن ذلك (ص: ٨٤، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٦، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٦، ٢٥٧، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٤٩، ٣٦٠، ٣٧٠، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣).

(٥) انظر مثلا فعْلَه في (ص١٠٥) عند قول الأصل: «لأنهم على الصَّرْفان»، فما فسّر به «الصَّرْفان» في الحاشية لا يوجد إلا في كتابَي الجيم للشيباني والشوارد للصاغاني، ولفظٌ بهذه الغرابة والندرة ما يَضيرُ المحقق إذا بيّن مرجعه فيه للقارئ ولم يكلفه التنقيبَ عنه؟!، مع أن في ما فسّر به النصَّ وما أثبته في المتن إشكالا في الإعراب واضحا، انظره في التنبيه على مشكلات (ص١٠٥).

(٦) من أراد -مثلا- شرح الشارح قول النابغة: فَحَسَبُوه فألفَوْه كما حَسَبَت .. سيجد المحقق قال إنه في الصفحة (١٥٨/أ) فإذا طلبه في الأصل لم يجد هذا الترقيم، وسَيُعَنّيه البحثُ عن قصيدة النابغة، ثم فَلْيُ أبياتها، فبعد لأْي سيجد أن طلِبَته في (ص٣١٥) من ترقيم الأصل، فظهر أن لا فائدة من الترقيم الجديد.

(٧) استفرغ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي جهده في البحث فيه، انظر: أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب، القسم الأول، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة ٣٤/ ١٤٢٢ هـ، العدد ٣٤ (ص: ٣٥١-٣٦٣).

(٨) انظـر: تثقيف اللسـان وتلقيح الجَنان (ص١٤٠) وفيـه: «ابن أميلَ» كأنه من الطباعة، والصـواب صرفه.

(٩) المدخل إلى تقويم اللسان (ص٥٠٤).

(١٠) خزانة الأدب (٨: ٣٣٣)، وكالتصـريح ضَـبطُ ابن ماكولا في إكماله (٧: ٣٠١)، والصـاغاني في التكملـة والذيـل والصـلة (٥: ٢٦٣)، وابن حجر في تبصـيره (٤: ١٣٣٠)، فضَـبْطُه كمحدّث في ترجمتـه في الأغـاني (٢٢: ٢٤٥) تصـحيف، ومثلُـه في سِـمْط اللآلي (١: ٥٢٤)، مع أن صـاحب السـمط ذكر الخزانة في مراجعه لترجمة المؤمل، وسبق له في السِّمْط نفسِه ضبطه على الصواب مرتين (١: ١٤١، ١٨١).

فائدة: من التصحيف في السمط أيضا ضَبْطُ اسم جد المؤمَّل بالتصغير: أُسَيِّد، مرتين (١: ١٤١، ٥٢٤)، وصوابه: أَسِيد بفتح الهمزة وكسر السين المَهملة، نص عليه البغدادي في خزانة الأدب (٨: ٣٣٣)، وضُـبِطَ أَسِـيد في مخطوطة اللآلي المكية ضبطين، الأول (ص١٩/و) على التصغير خطأ، والآخِر على الصـواب (ص٦٢/و)، مُجَوَّدًا في الموضعين، وكانت هذه المخطوطة عند الميمني. هذا وأفـاد أبو بكر الخطيب البغـدادي في ترجمة المؤمل في تاريخـه (١٥: ٢٣١) أن كنيته: «أبو أُمَيْل»، وهي فائدة عزيزة لم أرها في مظانها.

(١١) حتـى إن القـراء لا يكادون يقولون إلا: «الدوري عن أبي عمرو» فأوهَم ذلك أنه قرأ على أبي عمرو بلا واسطة، وممن وهم في ذلك ياقوت في ترجمة الدوري في معجم الأدباء (٣: ١١٨١) فقال: «قرأ على أبي عمرو بن العلاء والكسـائي وروى عنهما»، ومولد الدوري في بضع وخمسين ومئة وتوفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومئة وقيل سبع وخمسين.

(١٢) انظر: الفهرست (٣: ١٠٨).

(١٣) انظر: كتاب سيبويه (٣: ٤٩٧).

(١٤) تاج العروس (٢٥: ٣٤٧).

(١٥) ونحوه ما سياتي قريبا عند شرح البيت الثاني: (وكل اسم مبني على يفعل)، وسياتي مثله مرات، انظر: (ص٤٢٠): «الجَرَّى جمع الجريرة عن المؤرج، قال أبو جابر: الجَرَّى اسم مبني منها فَعْلَى»، و (صـ٤٢٧): «العَفاءُ: اسـم مبني من قولك عفا يعفـو عُفُوًّا إذا درسَ»، و (صـ٤٤٢): «والعَناءُ: اسـم مبني من عَنَّيتُه»، و (ص٤٦٢، ص٤٦٥): «اسـم مبني»، و (ص٤٦٣): «اسـم مبني على جهة النسبة»، و (ص٤٩٨): «اسم مبني من الهِينة».

(١٦) (صـ٩) في المخطـوط، (صـ٦٣) في المطبوع، وهـو عين لفظ أبـي جعفر ابن النحاس في شـرح القصـائد التسع المشـهورات (١: ١١٣)، قال: «وإنما سـميت مطية لأنه يُمْطَى عليها في السير أي يُمَدّ، يقال: مطا يمطو في السير ومَطّ ومَتّ ومَدّ بمعنى واحد».

(١٧) كما في المصباح المنير (١: ٣١٤)، وتاج العروس (٥: ٢٧٩).

(١٨) في المحيط للصـاحب بن عباد (٨: ٣٠٩): «والسَّفائِر: الرياح التي يُسافر بعضها بعضا، تَسفِر كل

شيء، والجنوب سَفِيرَةُ الشمال».

(١٩) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٣٣).

(٢٠) على حدّ ما شرحه الحريري في آخر درة الغواص (ص٤٢٥).

(٢١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٣٨).

(٢٢) ووقع أشباهه من خطأ الطباعة في مواضع: ص٧٢: (الصحَيح)، ص٨٧: (الواحد أسرَوع) بفتح الراء، والصواب الضم، ص٩٣: (الزقَ) بتخفيف القاف، ص٩٤: (الخليع)، ص٩٧: (المرّكل) بتشديد الراء، ص١٠٥: (وتَسْهَّل)، ص١٠٦: (يَتَسَّهَلُ)، ص١١٠: (ولكن استعَارَهُ)، ص١٢٣: (الصَّغار القطر)، ص١٥١: (وهَودايَها)، ص١٥٩: (شّيء)، ص١٦٢: (وغيرهُ)، ص١٨١: (الواحد أكيلٌ)، ص١٩١: (أُفظعَتُ)، ص٢٠٤: (الحِي)، ص٢٠٨: (أَبَلُغُ)، ص٢٣٢: (فيَتخذُّ)، ص٢٥٣: (يُؤخد)، ص٢٨٣: (مِنَ طِلَل) بتحريك النون وكسر الطاء، ص٣٠٧: (فينتزعون، ...، يتهادونه بينهم)، ص٣٠٩: (فكأني سألَته)، ص٣٥٤: (بالمال والأمرُ المعروفُ) الصواب الجر، ص٣٥٦: (أي ألوانٌ) والصواب التنوين، ص: ٣٥٦، ٣٥٧: (حُقَّة) بضم الحاء فيهما والصواب كسرها، ص٣٩٨: (االعير)، ص٤١٢: (بياض)، ص٤٢٣: (فقَتلتُهُم) صوابه: (فقَتَلتْهُم)، ص٤٢٥: (يُلَحبُّهُ) صوابه: (يُلَحِّبُهُ)، (لكُثرة)، ص٤٣٥: (يُرادُ قَتلَه)، ص٤٨٩: (والقرى: الطعام الذي يُطعَمُ الضَّيفَ) صوابه الرفع: (الضَّيْفُ)، ص٥٠٣ قول الناسخ: (الراجي عفو ربه وغفرانه)، ص٥٣٠: (وأما الجَبال)، ص٥٣٧: (وصفدته أَصَفِدُه).

(٢٣) لسان العرب في تركيب ودع (١٠: ٢٦٢).

(٢٤) أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري (٢: ٢٠٥).

(٢٥) لسان العرب (١١: ١٠٠).

(٢٦) لسان العرب (١٣: ٢٧٦).

(٢٧) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر ابن الأنباري (٢: ١٣).

(٢٨) لسان العرب (١٦: ٥١).

(٢٩) شعراء أمويون (ص: ١١٢-١١٣).

(٣٠) شرح أشعار الهذليين (٣: ١١٤١).

(٣١) الحماسة البصرية (٣: ١٠٣٥).

(٣٢) الحماسة البصرية (٢: ٤٨٧).

(٣٣) لسان العرب (١٦: ٥١).

(٣٤) ويحسُن أن يُشار في حاشية هذا البيت إلى ما جرى بين أبي دُلَفَ العجلي وأبي سعيد الضرير من محاورة في فَسْرِ بكر المُقاناة، والقصة في معجم الأدباء (١: ٢٥٧).

(٣٥) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٧٢).

(٣٦) انظر: شرح القصائد التسع المشهورات (١: ١٥٦).

(٣٧) انظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية (١: ٤٦).

(٣٨) انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (١: ٢١٧)، ولفظ أبي جعفر ابن النحاس كذلك في شرح القصائد التسع المشهورات (١: ١٤٢)، ولفظ الزوزني كذلك في شرح القصائد السبع (ص١٢٧).

(٣٩) انظر: لسان العرب (١٢: ٣٨٩).

(٤٠) انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (ص٢١٦)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٥٩)، وشرح القصائد التسع المشهورات (١: ١٤٢).

(٤١) لسان العرب (٤: ٣٤٣).

(٤٢) لسان العرب (١٣: ٤٥١).

(٤٣) لسان العرب (٢: ١٥٢).

(٤٤) ومن بابة هذه العبارة قول بعضهم في وصف عُمارة بن حمزة الكاتب المشهور بالتّيه: «وكانت نَخْوَةُ عُمارةَ وتيهُه يُتَوَاصَفَانِ ويُسْتَسْرَفان» أي يصفهما الناس في أحاديثهم متعجبين منها.

(٤٥) لسان العرب (١٢: ٢٧٧-٢٧٨).

(٤٦) ارتشاف الضَّرَب (٤: ٢٢١٢).

(٤٧) لسان العرب (١: ٢٦٨).

(٤٨) لسان العرب (٧: ١٧٦).

(٤٩) تهذيب اللغة (٧: ٥٤٢-٥٤٣).

(٥٠) تاج العروس (٣٨: ٧٤).

(٥١) في جمهرة اللغة (١: ٤٧٦).

(٥٢) قال أبو علي البغدادي في البارع (ص١٣٠): «الهبيد حب الحنظل، يُدقّ الحنظلُ ثم يُستخرج حَبُّه، ثم يُصَبُّ عليه الماء، فيُساطُ حتى يستخرجوا مرارته، ويُجدَّد له الماء أياما قبل الطبخ، ثم تُنصَب له القدر فيوقد تحته، فإن رفع عنه المساوط تعلق فأشر أشَرًا، وإن ألزمه المساوط حتى يغلي فخلطه لم يأشَرْ».

(٥٣) انظر: شرح ما يقع فيه التصحيف (ص: ٢٧٥-٢٧٦).

(٥٤) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٩٢).

(٥٥) انظر: تهذيب اللغة (٥: ٧٩).

(٥٦) انظر: كتاب المُعَمَّرين والوصايا (ص٢٠٠).

(٥٧) لسان العرب (١٢: ١٠٠).

(٥٨) الجيم (٢: ١٨١).

(٥٩) الشوارد (ص١٤٥).

(٦٠) لا يَبعُدُ أن يكون أصل الكلام: «لأنهم على صِنْفَيْن» أو: «لأنهم صِنْفَان»، أي ظل الطهاة على

صنفين: شاوٍ وطابخ.

(٦١) لسان العرب (١٩: ١٥٧).

(٦٢) المُحكَم والمحيط الأعظم (٨: ٤٣٥).

(٦٣) لسان العرب (١٣: ٣٦٩).

(٦٤) تاج العروس (٢٩: ٢٢٦).

(٦٥) المستقصى (١: ٤٣٥).

(٦٦) إصلاح المنطق (ص١٤٥).

(٦٧) أدب الكاتب (ص٤٢٧).

(٦٨) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه (ص٤٠٥).

(٦٩) وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (٦: ٣٢٣).

(٧٠) لسان العرب (١٥: ٢٩٩).

(٧١) لسان العرب (١٩: ٧٦).

(٧٢) الفَسْر (٢: ٣٧٢-٣٧٣).

فائدة: بكلام أبي الفتح هذا يُصحّح ما في مطبوعتَي اللامع العزيزي (٢: ١١٣٥ بتحقيق عبد الله الفلاح، دار الصحوة، الطبعة الأولى: ١٤٣٦|٣: ١١٢١، بتحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٩/ ٢٠٠٨م) في قول أبي العلاء: «والعَرَبُ إذا أظهرت التاء في كلمةٍ وأصلها من ذوات الواو، فربما جاؤوا بالياء لأنهم يستأنسون باللفظ المسموع كما قالو: تَدَيَّرْت المكانَ حملوه على لفظ (الدار)، وأصل الدار الواو لأنهم يقولون في جمع الدار: أَدْوُرٌ» انتهى منه، وقع في الطبعتين: «على لفظ الدار» وينبغي أن يكون صوابه: «على لفظ الدَّيْر»، كما شرحه أبو الفتح، وأدوُرٌ في آخر هذا الكلام بالواو لا الهمز، كما وقع في طبعة الصحوة، وجواز الهمز في غير هذا الموضع معلوم، وفي اللامع العزيزي أيضا (٢: ١٢٦٥ طبعة عبد الله الفلاح |٣: ١٢٤٤طبعة المولوي): «أنِسَ بالواو كما أنِسَت العربُ بالياء في الديار، فقالوا: تَدَيَّرَ القومُ، وإنما الدار من ذوات الواو»، فهذا أيضا صوابه: «كما أنِسَت العربُ بالياء في الدَّيْر»، والعلمُ عند الله تعالى.

(٧٣) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٥١٩).

(٧٤) غير بعيد من قول ربيعة بن مقروم الضبي (الأغاني ٢٢: ٩٦):

لمن الديار كأنها لم تُحْلَلِ ... بجنوب أسنمة فقف العنصل

درست معالمُها فباقي رسمها ... خَلَقٌ كعُنوان الكتاب المُحْوِل

(٧٥) قالوا: جادَ الرجلُ والشيءُ والفرسُ وجادت السماءُ، وفَرقوا بين مصادرها، انظر التفصيل في تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه (ص: ١٨٩-١٩٠).

(٧٦) قال في تاج العروس (٣٨: ٣٥٠): « والنسبة إلى الشتاء: شَتْوِيٌّ، بالفتح على غير قياس، ويجوز

كونهم نسبوا إلى الشَّتْوة ورفضوا النسب إلى الشتاء، كما في المُحكَم، ويُحَرَّكُ مثل خَرِفٍ وخَرَفٍ كما في الصَّحاح».

(٧٧) انظر: كتاب سيبويه (٣: ٣٤٨).

(٧٨) انظر: معجم البلدان (٢: ٢٥٤).

(٧٩) قاله في المصباح المنير (٢: ٦٣٢)، وانظر: سواء السبيل إلى ما في العربية من الدخيل (ص١٩٨)، فقد استظهر صاحبُه أن الجوهري غلطَ في تفسيره النَّؤور بالنيلج، وأن الصواب: النِّيْنَيْلَج، واتسع في ضبط هذا وبيانه (ص: ٢٠٠-٢٠١)، وهذا الكتاب الذي بين أيدينا يُفسّر النَّؤور بالنيلج، وفي ص١٢٩ التصريح بذلك في كلام أبي سعيد الضرير، وكل ذلك أقدمُ من الجوهري، فيُستفاد من هذا أن الجوهري مسبوقٌ ناقلٌ عن غيره، وليس هو أبا عذر هذا الكلام.

(٨٠) لسان العرب (٣: ٤٠٠).

(٨١) ذِكرُ المساجد في هذا النص قد يَحسُن أن يُعلِّقَ عليه المحققُ في الحاشية مُذكّرا القارئَ أن المقصودَ مساجدُ البدو الرُّحّل بعد الإسلام، فإنهم كانوا إذا حَلُّوا منزلا كنسوا موضعا منه وحظروه وجعلوه مسجدا، ولا جدار ثَمَّ ولا سقف، فإذا ارتحلوا عن دارٍ طالت إقامتهم فيها يبقى أثرُ ذلك المسجد زمنا طويلا يَتَبَيَّنُ لكل من وقف على ذلك الرَّبْع، وتوجد هذه الصفة إلى اليوم عند البدو الرحل في بعض البلدان الإسلامية التي ما زال فيها أعرابٌ بادُون، ومن ذِكر مساجد البادية على هذه الصفة ما أنشده الهَجَري لزهير بن أحمد العامري العُقَيلي الحمالي:

تأبد واستنت به درج الحَصَى وأقفر إلا أحجرا كُنَّ مَسجِدَا

انظر: التعليقات والنوادر (ص٦٣٥)، فهذا هو معنى ذِكرِ الشارحِ المسجدَ، وأكثرُ القراء اليوم لا يتصورون المسجد إلا بناء شامخا مُزوّقا فيُشكل عليهم فَهْمُ مثل هذا النص.

(٨٢) لسان العرب (١٨: ١٦٢).

(٨٣) انظر: المصباح المنير (١: ٢٧٩).

(٨٤) انظر: الأضداد لابن الأنباري (ص٣٥٨).

(٨٥) انظر: المحيط للصاحب بن عباد (١: ٤٥٤-٤٥٥).

(٨٦) لسان العرب (٣: ٢٤٨).

(٨٧) المُحكَم والمحيط الأعظم (٧: ٨٧).

(٨٨) لسان العرب (٧: ١٩٧).

(٨٩) وانظر: شرح القصائد السبع للزوزني (الحاشية ٣، ص٢٩٦).

(٩٠) انظر الصفحات: (١٤٤، ١٤٥، ١٧٠، ٢١٥، ٢٤٣، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٩٩، ٤١٢، ٤٤٦، ٤٦٣، ٥٢٨، ٥٣٠).

(٩١) لسان العرب (١٢: ١٧٩).

(٩٢) انظر: تحرير الرواية في تقرير الكفاية (ص٣٨٨).

(٩٣) ديوان الأدب (٣: ١٥٢)، وقال ابنُ أخته الجوهري: «الأصمعي: الشَّبَبُ: المُسِنّ من ثيران الوحش الذي انتهى أَسْنانُه، وكذلك الشَّبُوبُ. تقول منه: أَشَبَّ الثورُ فَهُوَ مُشِبٌّ»، انظر الصَّحاح (١: ١٥١).

(٩٤) وليس الناسخ بمامون على النص، فقد يكون قدّمَ فيه وأخّر كما صنع أكثر من مرة، فيكون أصل الكلام: «وكانت عادةً إقدامُها، في الكلام كقول الله تعالى: ﴿أولم تكن لهم آية أن يعلمه عُلَمَؤُا بني إسرآءيل﴾.

(٩٥) انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٢٠: ٢٥٧).

(٩٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٥٥٣).

(٩٧) قال: «والسَّبُع من البهائم العادِيَة: ما كان ذا مِخْلَب. والجمع: أَسْبُعٌ، وسِبَاع، قال سيبويه: لم يُكسَّر على غير سباع، وأما قولهم في جمعه سُبُوع فمُشعِرٌ أن السَّبْعَ لغة في السَّبُع، ليس بتخفيف، كما ذهب إليه أهل اللغة، لأن التخفيف لا يُوجب حُكْما عند النحويين»، انظر: المُحكَم والمحيط الأعظم (١: ٣١٥).

(٩٨) صرّح به الرازي في مختار الصحاح (ص٢٦/ظ)، ومثله في المصباح المنير (٢: ٥٣٢).

(٩٩) انظر لخشيتها البرد: شرح القصائد السبع للزوزني (ص٣١٢).

(١٠٠) قال ذو الرُّمّة: «ليس له إلا الضِّراءَ وإلا صَيْدَها نشبٌ»، انظر: ديوان ذي الرُّمَّة (١: ١٠٠).

(١٠١) لسان العرب (١٩: ٢١٨).

(١٠٢) انظر: العين (٧: ٢٤٦).

(١٠٣) نقله أبو جعفر اللبلي في تحفة المجد الصريح (ص٤٣٣)، وقال ابن السكيت: «وقد سفرت المرأة نقابها تسفره سَفْرا»، انظر: إصلاح المنطق (ص٢٥٠)، وفي شرح فصيح ثعلب للمرزوقي (ص٧٠): «سفرت المرأة سَفْرا وسُفُورا: ألقت خمارها»، وفي إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي (١: ٤٣٢): «وقد سفرت المرأة: إذا ألقت خمارها عن رأسها ونقابها عن وجهها تَسفِر بالكسر، سَفْرا وسُفُورا: أي كشفته»، وقال أبو محمد البطليوسي في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢: ١٠١): «فأما السَّفْرُ والسفور، فلا أعلمه مستعملاً في شيء من الأعضاء سوى الوجه».

(١٠٤) لسان العرب (٦: ٣٢).

(١٠٥) أساس البلاغة (١: ٤٠٤).

(١٠٦) لسان العرب (١٤: ٣٢٨).

(١٠٧) الصّحاح (٤: ١٤٦٣).

(١٠٨) انظر: لسان العرب (١٠: ٧٩)، ومنه حديث: «كان عمر بن حَيّان الحِمّاني يصنع الخيل».

(١٠٩) انظر: لسان العرب (١٥: ٤٠-٤١).

(١١٠) قال ابن الأنباري: «شبه السراب بالأردية»، انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٥٧١)، وقال ابن النحاس: «وهذا تمثيل، يصف أن السراب قد غطى الإكام فكأن الإكام قد لبسته»، انظر: شرح القصائد التسع المشهورات (١: ٤١٥)، وقال الزوزني: «لبست الإكام أردية

من السراب»، انظر: شرح القصائد السبع (ص٣٢٠).

(١١١) قال بشر بن أبي خازم:

«**فكانوا كذات القدر لم تدر إذ غلت أتُنزِلُها مذمومة أم تذيبها**»

وقال الآخر:

«**أنا ابن الذي لا تنزل الدهرَ قدرُه وإن نزلت يوما فسوف تعود**»

(١١٢) هذا لفظ الزبيدي في تاج العروس (٢٦: ٢٣٤)، ونقل ضبطَ الجوهري أيضا الرازيُّ في مختار الصحاح.

(١١٣) استدركه الزبيدي على المجد في تاج العروس (٢٦: ٢٣٤).

(١١٤) كما في المصباح المنير (١: ٩٤).

(١١٥) انظر: كتاب الأفعال (١: ٤٢١)، وفي تاج العروس (١٩: ٥٢٨): «وفَرَطَ القومَ يفرطهم فَرْطًا بالفتح -وعليه اقتصر الجوهري- وفراطة كسحابة -كما في المحكم- وفي العباب: والمصدر فَرْط وفُرُوط: تَقدَّمَهُم إلى الوِرْد».

(١١٦) في قوله: «علوت على ذي هبوة أي: ارتفعت على جبل ذي هبوة، فالهبوة: الغبرة، ويوم هابٍ، وهبا يهبو هَبْوا».

(١١٧) انظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (٢: ٤٦٥).

(١١٨) انظر: دواوين الشعراء الستة الجاهليين بشرح الأعلم (١: ٢١٨).

(١١٩) انظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية (١: ١٣١).

(١٢٠) انظر: لسان العرب (١٤: ٣٧٥).

(١٢١) انظر: العين (٥: ١٦٢).

(١٢٢) انظر: لسان العرب (١٤: ٢٠٠).

(١٢٣) انظر: المؤتلف والمختلف للآمدي (ص٥٠).

(١٢٤) انظر: لسان العرب (٢: ١٥٨).

(١٢٥) انظر: ديوان الأدب للفارابي (٣: ٢٥٨).

(١٢٦) قال: «وروى أبو عبيدة يأوي بالياء على لفظ كُلّ»، انظر شرح القصائد التسع المشهورات (١: ٤٣٨).

(١٢٧) مختار الصحاح (٣٥١/و)، وقال الزَّبيدي: «أَوَيْتُ منزلي، وأَوَيْتُ إليه أُوِيًّا كعُتِيّ بالضم ويُكسَر»، انظر: تاج العروس (٣٧: ١١٣).

(١٢٨) انظر: التذكرة الحمدونية (٧: ٤٠٠)، على هَنَاتٍ في المثبَت من تصحيف وتحريف.

(١٢٩) هذا اسم عمل الدكتور داود سلوم الذي جمع به شعر الكميت، وطبع في بغداد سنة ١٩٦٩م، وإلى هذه الطبعة رجع الدكتور صالح الجسار في عمله، لكنه سماه في ثبت المصادر والمراجع (ص٥٩٦) عند الرقم٥٧: «ديوان الكميت».

(١٣٠) الصّحاح (٦: ٢٢٩٥).

كتاب «من تاريخ النحو»[1]
حلقة في مسار تحديث المقرّرات النحوية

حسين منصور محمد الشيخ

ملخص:

تتناول هذه المقالة قراءة تحليلية لكتاب «من تاريخ النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني، الذي يعدّ أحد أبرز المؤلفات التي أرّخت للدرس النحوي العربي، وسعت إلى إعادة النظر في عدد من المسلَّمات المتداولة حول نشأة النحو ومدارسه واتجاهاته. يناقش الكتاب مسألة تصنيف المدارس النحوية، ويتناول بالنقد فكرة الانقسام الحادّ بين نحاة البصرة والكوفيين، مشيرًا إلى أن هذا التصنيف لم يكن منهجيًا بالقدر الذي شاع في الدراسات النحوية اللاحقة، بل كان قائمًا على عوامل تاريخية غير دقيقة. كما يعرض موقف المؤلِّف من مسألة واضع علم النحو، وتأثير المناخ السياسي والثقافي على تطور هذا الحقل العلمي.

تركز المقالة على المنهجية التي اتبعها الأفغاني في كتابه، حيث يتميز بتحرير المسائل النحوية وتتبعها تاريخيًّا، وطرحها للنقاش بأسلوب استقرائي يتيح للدارس تكوين رؤية نقدية مستقلة. كما تُبرز المقالة جهود الكتاب في الربط بين المقررات الدراسية الحديثة والمتون النحوية التراثية، وبيان الفروقات في الأساليب التربوية المعتمدة.

ومن القضـايا المركزية التـي تعالجها المقالة موقف الكتاب من الاستشـهاد بالشـعر القـديم، إذ يناقش المؤلِّف مسـألة حجّية الأشـعار المنسـوبة إلىبعض القبائل، ويبين أنه رغم ما هو شـائع حول استبعاد بعض اللهجات من الاستشهاد النحوي، فإن النحاة الأوائل -وعلى رأسـهم سـيبويه- استشـهدوا فعلًا بأشـعار هؤلاء الشعراء، مما يستدعي إعادة تقييم هذه الفكرة. كما تتناول المقالة بالنقد والتحليل أسباب نشأة الدرس النحوي، وتعرض وجهات النظر المختلفة حول مدى تأثره بالعامل الديني أو السياسي.

تأتي هذه الدراسـة لتسـلط الضـوء علـى أهمية التراكم المعـرفي في تطوير الدرس النحـوي، حيث يظهر كتاب «مـن تاريخ النحو» كامتـداد نقدي لمقاربات سـابقة، يسـعى به مؤلِّفه إلى تقديم قراءة أكثر دقة وعمقًا لتاريخ هذا العلم، في ضوء المستجدات العلمية الحديثة.

مقدمة:

دَأَبَـتِ العادةُ في تصـنيف المتون العلميَّة أن يبدأ المؤلِّـف كتابه بالحديث عن أولى مسـائل ذلك العلـم، والأخذ -بعد ذلك- بالحديث عن بقية المسـائل مبوَّبةً حسـب التنظيم الذي درجت عليه مؤلّفات مجاله المعرفيّ. ومثالًا على ذلك، يبدأ المؤلّف في علم النحو، وهو موضـوع هذا الكتاب، بتعريف الكلمة ومن ثمّ الانتقال للحديث عن تقسيمها، معرّفًا بكل قسم منها، مبتدئًا بالاسم الذي يتناوله مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، ومنتهيًا بالحديث عن الحروف: دورِها في الجملة وما تحمله من معانٍ متعدّدة، وهو المسار المتَّبَع في أكثر مؤلّفات كتب النحو.

ولكـنّ المنهج الحديث، سـواءٌ في تناول المسـألة العلميَّـة أم في تناول الحقل المعرفيّ بصـورة عامّة، يقتضـي البدء بمقدّمة علميَّـة، يحرص فيها الباحث على تناول مجموعة من العناوين قبل الشـروع في مسـائل العلم الذي يدرسـه. ولْيَكُنِ المثـال هو النحو أيضًـا، حيـث يلتزم مؤلّف المقـرّر النحوي حديثًـا الحديثَ عن:

تعريف علم النحو، وموضوعه، والغاية من تعلُّمه، وتصنيفه (تحديده ضمن العلوم اللغويَّة)، ومُنْشِئه (واضعه)، ونبذة موجزة عن تاريخه ومدارسه، وعلاقته بالعلوم الأخرى، وأبوابه الرئيسة. وبعد ذلك البدء بالحديث عن الكلام وتقسيماته.

مسارات التحديث في المقرّرات النحويَّة:

ولأنَّ حلقات التعليم الشرعيّ في العالم الإسلاميّ قد تعارفت على دراسة مجموعة من المتون التي من شأنها بناء الشخصية العلميَّة لدى طالب العلم، شكّلت المتون النحويَّة جزءًا رئيسًا منها، إذ تمثِّل مدخلًا مهمًّا للتعامل مع النصِّ الشرعيّ وما تتطلّبه عمليَّة استنباط الأحكام وتقعيد القواعد والأصول. يتدرّج الطالب في دراستها بدءًا من المتن الموجز، ومن ثم الانتقال إلى المتن الوسيط، وصولًا إلى المتون الموسّعة. وقد بقيت هذه المتون تُدرَس إلى يوم الناس هذا، ولكن مع شيءٍ يسير من التطوير والتيسير. مع إضافةٍ في بعض الحالات لمقرّرات معاصرة التزمت المنهجيَّة العلميَّة الحديثة في الكتابة والتأليف.

وقد كان لزامًا -مع حضور المؤسسات التعليمية الحديثة: المدرسة بمختلف مراحلها، والجامعة بمختلف تشكيلاتها: الكلية والمعهد والمؤسسة الأكاديمية- أن تتأثّر أساليب الدراسة التقليدية، بحيث تتّجه نحو بعض صور المعاصرة، سواءٌ في طرق التدريس أم في منهجية التدرّج الدراسي أم في المناهج والمقرّرات الدراسيَّة.

وأمَّا المقرّرات اللغويَّة ذات الارتباط بالدرس الشرعيّ فسلك تطويرها مناحيَ ثلاثة، هي الآتية:

١) تيسير المتون القديمة:

إذ روعي في هذا المنحى أن يدرس الطالب المتن الدراسي الموروث، ولكن بصيغة ميسّرة، بحيث يبقى المتن مُحَافَظًا عليه، ويتبعه شرحٌ مُطَعَّمٌ بمقدّمة علميَّة تتحدث عن تعريف العلم وموضوعه وتاريخه. كما روعي في بعضها تقسيم

المـتن العلميّ -مع شـرحه- على مجموعـة من الدروس المتتاليـة، ينتهي فيها كل درسٍ بمجموعةٍ من الأسـئلة التي تسـتهدف قياس مسـتوى فهم الطالب لمحتوى الدرس. وفي حالاتٍ أخرى روعيَ الاختصـار وانتقاء بعض العناوين مع تيسير لغة المتن دون الحاجة إلى المزاوجة بين المتن والشرح.

ومـن أبرز الأمثلة على ذلك: جهود العلاَّمة الشـيخ محمَّد محيي الدين عبد الحميد في تيسير العديد من المتون اللغويَّة، إذْ يعدّ شرحه على المقدّمة الآجرومية في النحـو من أبرزها وأوسـعها انتشـارًا، إذ احتَفَظَ فيه بالمـتن النحويّ المعروف والمتداول تدريسـه في مراكز الدراسـات الشرعية سـابقًا، وطعَّمَهُ بمقدّمةٍ تناول فيها: تعريف النحو، وموضـوعه، ونسـبته (من العلوم اللغويَّة)، وواضعه، وحكم الشرع فيه. وسمّاه: «التحفة السنيَّة بِشَرح المقدّمة الآجروميَّة».

فـرغ محيي الدين عبد الحميد من شـرحه على الآجرومية ليلة القدر سـنة ١٣٥٣هـ[٢]، وبعـد هذه التجربة بعامين، في العام ١٣٥٥هـ، «شـكّل المجلس الأعلى للجامـع الأزهـر والمعاهـد الدينيّة، لجنةً للنظـر في مناهج الدراسـة في المعاهد الدينيَّـة واختيار الكتب الملائمة للفرق الدراسـيَّة، وقد رَأَتْ في كتاب ‹مختصـر المعاني› الذي صـنّفه العلاَّمة المحقّق مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني، المتوفّى في عام ٧٩١هـ، سدادًا من عَوَز وغناءً من حاجة، وذلك لما اشـتمل عليه من بارع التحقيقات ودقيق الإشارات، ولكنَّها -مع ذلك- رأت أن فيـه من المباحث ما لا حاجة بالطلَّاب إلى دراسـته وإضـاعة الوقت في تحقيقه، كما رأت أنّ في ترتيبه شيئًا من الصعوبات، فقرّرت دراسة أكثر مباحثه، وأشارت بحذف ما أشرنا إليه من المباحث، إلى غير ذلك مما هو مبيَّن في منهاج الدراسة بالمعاهـد الدينية»[٣]، وقـد أوكلت اللجنة لمحمد محيي الدين عبد الحميد شـرح المختصـر، وتقسـيم دروسـه، وقد أصـدره بعد قرار اللجنة بعام (١٣٥٦هـ)[٤]، مقدِّمًـا له بمقدمة وافية عن «نشـأة علـوم البلاغة وتاريخها وكلمـةٍ موجزةٍ عن أشهر علمائها ووصف مؤلّفاتهم».

ومن أمثلة تيسير هذه المتون: ما اتّبعه محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيق بعضها، حيث كان منهجه فيها أقرب للشرح منه للتحقيق فيما حواه من تعليقات وشرح للمفردات وبيان لبعض ما غَمُضَ من قضايا أو مسائل، مع اهتمام بارزٍ بالشواهد النحويَّة، حيث يحرص على ذكر: نسبة الشاهد لقائله، وإعرابه وذكر موضع الشاهد فيه، ومعالجة بعض المسائل النحويّة في هوامش هذه المتون. ومن أمثلة ذلك تحقيقه للمتون التالية: شرح قطر الندى وبل الصدى وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وشرح شذور الذهب لابن هشام، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وغيرها من المتون القديمة.

٢) استحداث مقرّراتٍ حديثةٍ بديلةٍ عن المتون القديمة:

وقد روعي في هذا المسار كتابة مقرّرات جديدة خَلَفًا للمتون القديمة، التزم فيها مؤلّفوها التبويبَ القديمَ للمادّة العلميَّة، مع التقديم لها بمقدّمة علميَّة، وتقسيم بعضها إلى دروس محدّدة ينتهي فيها كلُّ درس بمجموعة من الأسئلة التي من شأنها قياس مستوى فهم الطالب للمادة المدروسة.

ومن أمثلة هذه المقرّرات: كتاب «شذا العَرْف في فنِّ الصرف» لمؤلِّفه الشيخ أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، الذي قسّم مسائله إلى بابين، الأول منهما: في الفعل والثاني في الاسم، مع مقدّمة تناول فيها: تعريف علم الصرف، وموضوعه، وواضعه، ومسائله (قضاياه)، وثمرته، واستمداده (مادته التي تستنبط أحكام مسائله منها، وهي: القرآن والسنة وكلام العرب)، وحكم الشارع فيه، وتقسيم الكلمة العربية، والميزان الصرفي. وقد صدرت طبعته الأولى سنة ١٣١٢هـ = ١٨٩٤م[٥].

ويضاف إلى كتاب شذا العرف للحملاوي: «عنوان الظَّرف في فنِّ الصرف» لهارون بن عبد الرازق بن حسن بن أبي زيد البنجاوي (ت ١٣٣٦هـ)، جَدِّ المحقق المعروف عبد السلام محمد هارون، وكتاب «الصرف» ليوسف حسن عمر (ت

١٣٦٨هـ)، و«هداية الطالب» لأحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، و«دروس التصريف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢هـ) و«المغني في تصريف الأفعال» لمحمد بن عبد الخالق عُضَيمة (ت ١٤٠٤هـ)، وغيرها[٦].

٣) استحداث مناهجَ لموادّ جديدةٍ:

لم تقتصر دائرة التحديث -فيما يخصّ المقرّرات اللغويَّة- على تيسير المتن العلميّ أو استحداث مقرّر معاصر، وإنما امتدّ ذلك إلى استحداث مقرّرات لمواد دراسيّة لم تكن مقرّرة سابقًا، كما هي الحال مع وضع مقرّر لمادة الرسم الإملائي، من قبيل: «كتاب الإملاء» لحسين بن حسين بن إبراهيم والي (ت ١٣٥٤هـ)، و«تمرين الإملاء» و«مختصر الإملاء والتمرين» له أيضًا، و«خلاصة الإملاء» لمحمد شاكر بن أحمد الجرجاوي (ت ١٣٥٨هـ)[٧].

ومن بين الموادّ الحديثة التي قُرِّرتْ لمتخصّصي اللغة العربيَّة أو الدرس الشرعيّ: مادة تاريخ النحو، الَّتي تُعَدُّ مادةً حديثةً من حيث إدراجها مقرّرًا دراسيًّا لطالب الدراسات اللغويّة أو الدراسة الشرعيّة، ولكنها تمثّل امتدادًا معاصرًا لما وضعه العلماء المسلمون من كتب تهتمُّ بالترجمة لأعلام مختلف العلوم أو للأعلام مُصَنِّفِينَ حسب مذاهبهم الكلاميَّة أو الفقهيَّة، كما هي الحال مع كتب: طبقات الشافعيَّة أو طبقات الحنابلة أو الحنفيَّة في الفقه، وكتاب: طبقات [فحول الشعراء لمحمد بن سلَّام الجمحي (ت ٢٣١هـ) في الأدب. وفي المجال النحويِّ: كتاب مراتب النحويِّين لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللغويّ (ت ٣٥١هـ) وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ) وطبقات النحويّين واللغويّين لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيديّ الأندلسيّ (ت ٣٧٩هـ).

وما يشهد على هذا النوع من الامتداد أنّ الشيخ محمد الطنطاوي (ت ١٣٧٩هـ)، الذي يعدّ أوّل من ألّف مقرّرًا دراسيًّا لهذه المادّة، يشير إلى أنه عندما

طُلِبَ إليه أن يضع مقرّره لنشأة النحو، اعتمد على كتاب مراتب النحويّين لأبي الطيب اللغويّ. فها هو يقول: «كُلِّفتُ منذ عشرين عامًا بعمل كتابٍ في (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، واستوجب البحثُ الاستعانةَ بكتاب (مراتب النحويّين) لأبي الطيِّب اللغويّ؛ لأنّ المراجع الَّتي لَجَأْتُ إليها توارَدَتْ في النقل عنه، فالرجوع إليه أَحْرَى، ولبثتُ طويلًا أنشده، حتَّى دَلَّني عليه من رآه في الخزانة التيموريّة تحت رقم: ١٤٢٥، فساقني حبّ الاستطلاع واهتبال الفرصة لقراءة كثيرٍ ممّا فيها من النفائس، وبَهَرَني ما رأيتُ عليها من تعليماتٍ تحقيقيّةٍ عميقةٍ للمرحوم أحمد تيمور باشا...»[٨].

وما ذكره الشيخ الطنطاوي لا يعني أنَّه اقتصر في مؤلَّفه على سرد أعلام النحو من البصريِّين والكوفيِّين والأندلسيِّين، مثلًا، وكأنَّ كتابه نسخةٌ محدّثة من كتب مراتب النحويّين، بل إنَّه اتّخذ المنهج المعاصر في الكتابة والمعالجة، ذلك أنّ مصنّفات التراجم وكتب الأعلام، ومنها كتب أعلام النحو واللغة، عادةً ما تُرتَّب ترتيبًا هجائيًّا أو حسب أعوام الوفيات أو الطبقات والأجيال. ويلجأ المصنّفون إلى هذا المنهج في ترتيب مواد مصنّفاتهم تيسيرًا للباحثين لسهولة الرجوع إلى الشخصيّة المترجَمة وفقًا لحرف الاسم الأوّل أو لسنة الوفاة.

هذا من حيث ترتيب الموادّ، أمّا من حيث المحتوى، فغالبًا ما تبدأ الترجمة بذكر ظروف الولادة، لتنتقل بعدها إلى ظروف النشأة العلميَّة: الأساتذة والتنقُّلات العلميَّة، ومن ثَمَّ الحديث عن الإنتاج العلميِّ: المؤلّفات والتلامذة والمناظرات العلميَّة وما يُنسب إلى المترجَم من أقوال، وما قِيلَ فيه من مدح أو ذمّ، لتُختَتم بعد ذلك بظروف الوفاة. ولذلك تفتقر هذه الكتب إلى التحليل وربط الأحداث بعضها ببعض وبالظروف الموضوعيَّة المحيطة، ما يحرم القارئ من فهم تلكم الأحداث والتعمّق في مجرياتها واستيعابها بصورة أكثر شمولًا.

وهذا خلاف ما عليه كتاب الشيخ الطنطاوي: «نشأة النحو»، الذي «وُفِّقَ في

الكشف عن أسرار النحو كما يكشف عنها عالمٌ مارَسَهُ ودرَّسَ كُتُبَهُ وألَمَّ بمسائله وأطال مناقشتها، ... فناقش عددًا من القضايا النحويَّة الكبرى، من أبرزها: قضيَّة واضِعِ علم النحو، وتقسيمه النحو إلى أطواره الأربعة، وموازنته بين المذهبين البصريِّ والكوفيِّ، وبيانه لتأثير الحالة السياسيَّة على الفكر النحويِّ، ودراسة اختِلَاطِ النحو بعلم الجدل والمنطق»[٩].

ولذلك يعدّ ظهور الكتاب نقلةً مهمّة في التأريخ للدرس النحوي، ومن التجارب الناجحة في منهج هذه المادّة. ولكنّه، كما بقية المقرّرات الدراسيَّة، لا بدّ أن يُراجع وأن تُسْتَدْرَكَ بعض الملحوظات على ما حواه من مادّة أو ما اتّخذه من طرائق في عرض هذه المادّة. وهي نقطة التفت إليها مؤلفه ذاته، حيث اختلفت طبعته الأولى التي صدرت سنة ١٩٣٨م[١٠] عن طبعته الرابعة [الأخيرة] التي صدرت في حياته سنة ١٩٥٤م، حيث أجرى فيها تعديلات كثيرة وتراجع عن بعض الآراء، فحذف بعضًا وصوَّب بعضًا آخر، وحذف بعضًا من تراجم النحاة وأضاف تراجم لنحاة آخرين[١١]، وما ذلك إلَّا لما وجده من أهمية إجراء المراجعة للكتاب بعد صدوره قبل أكثر من خمسة عشر عامًا.

كتاب (من تاريخ النحو) وأثره في استكمال التجربة:

إذا كان مؤلّف كتاب «نشأة النحو» أجرى تعديلاتٍ جوهريَّة بعد مرور ١٥ عامًا على تدريسه، فلا تخفى أهمّية هذ النوع من المراجعة، ومعها مراكمة التجربة انطلاقًا من مقرّرات جديدة تعالج الموضوع ذاته، ولكن بمنهجٍ مغايرٍ أو بمعالجة جديدة لبعض المسائل. إذ إنّ من طبيعة أي نشاط علميّ هذا النوع من «التراكم المعرفيّ»، الذي يريدون به: «أن كلَّ حقيقة أو محاولة أو إضافة علميَّة يمكن أن تحقِّق لغيرها مستقبلًا ميادين أعمقّ وأدقّ، فالعلوم جميعًا ابتدأت بمعرفة حسّيّة، وهذه المعرفة الحسّيّة المجرّدة من اليقين العلميّ قد فتحت للإنسان مفاتيح التفكير والتساؤل العلميّ التجريبيّ... وهكذا.

فالمعارف -وإن تشعّبت وتعمّقت- ما هي إلَّا تراكمات لجهود سابقة، لم يكتفِ ببصيرتها الإنسان، وعليها تَمَّ بناء افتراضات وتساؤلات ساعدته على الاكتشاف وبناء القوانين والنظريّات، فكلّ باحث أو عالم يضيف مقدارًا من المعرفة يتمّ على وفقها السير باكتشافات جديدة، وهكذا»[١٢].

وهـذه نقطة يذكر أهميتهـا المُؤلِّف في تقديمه لهذا الكتـاب، إذ يقول: «ومن ظنّ أنّ حياةَ باحثٍ تَفي بتاريخ عِلْم فَقَدْ ظَنَّ بَاطِلًا، إنَّما يَتُمُّ ذَلِكَ بِتَضَافُرِ جُهُودِ البَاحِثِينَ في أجيالٍ مُتَلَاحِقَةٍ: يَتسلَّم كلُّ جِيلٍ تُراثَ مَنْ قَبْلَهُ، ويعمل في دَأْبٍ ورَوِيَّةٍ ليتقدّم به قليلًا أو كثيرًا».

انطلاقًا من هذه الرؤية حول طبيعة النشاط العلميّ في أيِّ حقلٍ من الحقول، يعـدّ تعدّد البحث حول الموضـوع والكتابة فيه أمـرًا طبيعيًّا ونابعًا من حركيّة هذا الحقل، ويُضـاف إليه: أنّ المقرّر الدراسـيّ لا يكتفي بسرد المادّة العلميَّة وحسب، وإنَّما تتنوّع فيه أسـاليب عرض هذه المادّة. ولذلك تتميّز المقرّرات الدراسية فيما بينهـا بما تحويه من دقّة في المعلومة، وكذلك بما توسّـلت به من أسـاليب تربويّة تهـدف إلـى بناء الذهنيَّة العلميّـة لدى الطالب. ولعلّ هـذه الأخيرة ممّا تميّز به كتاب «من تاريخ النحو» إلى جانب مميِّزات أخرى، يمكن استعراضها أدناه ضمن عناوين محدّدة، هي:

أ) نقد بعض المسلَّمات عند بعض الدارسين:

أشـار المؤلِّف في المقدِّمة إلى أنّ من أسـباب تأليفه للكتاب «وضـع الأمور في نصابها حيال ما يسـمّى بالمدارس أو بالمذاهب النحويَّة من جهة، ووقفة تاريخيَّة فاحصـة مترويَّة عند نشـأة هذا الفنّ من جهة أخرى، ذلك أنّه لا يُسـلِّم بدقّة ما وُضِـعَ من تسميات حول انقسام أعلام الدرس النحويِّ إلى مدرستين، لكُلٍّ منهما منهج مغاير عن الأخرى، حيث يرى وجود نوعٍ من التسـاهل في ذلك، يُرجعه إلى سببٍ تاريخيّ نَتَجَ عن تصنيف المترجمين لأعلام النحو وفقًا لبلدانهم التي درسوا

ودرّسوا فيها، «فقالوا: ‹نُحاة الكوفة› و‹نُحاة البصرة› و‹نُحاة بغداد› حين ألّفوا في الطبقات. فساق هذا -مع تساهُلٍ كبيرٍ- إلى أن قيل فيما بعد: ‹مذهب البصريّين› و‹مذهب الكوفيّين› و‹مذهب البغداديّين›».

واستكمالًا لهذه الفكرة، يشير إلى عدم دقّة ما ادُّعي من اصطباغ نُحاة البصرة بالميل نحو القياس ونحاة الكوفة بغلبة السَّماع، فيقول: «جعل الأقدمون - ومن تأثّر بنظرتهم من المُحْدَثِينَ - البصريين أهل القياس؛ لأنّ من ضَبَطَهُ منهم كثيرون جدًّا، ولهم فيه عناية بالِغَةٌ، على حين عدّوا الكوفيين أهل سماع؛ لأنهم سجّلوا كل ما سمعوا، وأراغوا القياس عليه، فلم يُحْكِمُوهُ إِحْكَامَ الأوَّلين وإن أربوا عليهم في السماع مقدارًا، لا ضبطًا وجودةً».

وهي فكرة يعيد الحديث عنها، فيبيِّنها بصورة أكثر دقّة، إذ يقول شارحًا لها: «أودُّ هنا -بعد ما مَرَّ بك- أن أحرِّر هذا الأمر، فأُفَرِّقَ بين القياس ذي الأصول المقرَّرة والقياس المشوَّش الذي لا ضبط له. فالصحيح أن الفريقين كانا يقيسان، وربّما كان الكوفيُّون أكثر قياسًا إذا راعينا ‹الكمّ›، فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذّ، ولم نعلم لهم مناهج محرَّرة في القياس. أمَّا البصريُّون، فهم أقيس إذا راعينا ‹الكيف› -والحقُّ مراعاته-، فهم لا يقيسون إلَّا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامّة يراعونها. والزمن حَكَمَ لعلمهم بالبقاء؛ إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو الناس حتَّى هذا اليوم بَصْرِيًّا في أغلبه... وقد احتفظت السليقة اللغويَّة الخفيَّة في نفوس المتكلِّمين بما كان أقرب لروح العربيَّة الأولى، فمات، بل لم يولد، ما جَانَفَ هذه السليقة، فما أحد قال ولا يقول اليوم: ‹الرجال قام› وإن قال المذهب الكوفيُّ بتقديم الفاعل على الفعل»، مثلًا [ص ١١٤ من الكتاب.

وانطلاقًا من هذا التحرير لمفهومَي القياس والسَّماع لدى الفريقين، يذهب الأستاذ الأفغانيُّ إلى عدم دِقَّةِ وجود مذهبين نحويّين متمايزين منهجيًّا، فيقول

مستنتجًا ما خلاصته أنّ: «الدِّقَّة التّي يؤيِّدها التاريخ والإمعان فيه وفي أقوال الكوفيِّين والبصريِّين ألَّا يكون مَذْهَبٌ بصريٌّ يقابله مذهب كُوفِيٌّ، بل نزعة سماعيَّة تقابلها نزعة قياسيَّة يختلف حظُّ كلٍّ منهما صحةً وحالًا ومقدارًا بين البلدين، بل بين نحاة كل بلد على حدة. على ذلك الأساس يصح أن نعيد النظر في النحو وتاريخه ورجاله بهذا التصنيف الجديد» [ص ١١٧][١٣].

وما دام المؤلِّف لا يصحِّح وجود مذهبين متمايزين للبصرة والكوفة، فمن بابٍ أولى أن ينفي وجود مذاهب نحويَّةٍ أخرى، وهي فكرة يصرّح بها، فيقول حولها: «أنا لا أقول بالإقليميَّة بالأدب، فكيف تخطر لي في العلم، وهو الذي لا وطن له؟!، وإنَّما تتعاون على إنمائه جماهير من كل جنسٍ وبلدٍ، ولعلَّ المسألة من مسائله بُذِلَتْ في كشفها جهودٌ كثيرةٌ ضخمةٌ من معلومين ومجهولين، بل ما أكثر الجنود المجهولين في العلم» [ص ١٤٢]. وما ذكره المؤلّف هنا كان تعقيبًا على ما أداره من نقاش حول وجود مذهب أندلسيٍّ في النحو، له خصائصه التي ميّزته عن نحو البصرة أو الكوفة، حيث ذُكِرت جهود ابن مالك صاحب الألفيَّة ومعه ابن خروف الإشبيليّ في الاستشهاد بالحديث الشريف والاحتجاج به في قضايا اللغة والنحو، وهو ما نفى المؤلّف أسبقيّته لديهما، مدلِّلًا على ذلك باستشهاد المشارقة: لغويّين (في المعاجم) ونحويّين (في تقعيد مسائل النحو) بالحديث الشريف، لينتهي بعد ذلك إلى أنّ «الاحتجاج بالحديث إذًا نزعةٌ مشرقيَّة قديمة، وإنَّما سار ابن مالك وابن خروف [من نحاة الأندلس] سيرة من قبلهما من الأئمّة المتبوعين في المشرق، ومع جزئيَّة هذه القضيَّة ليس فيها مذهب أندلسيّ» [ص ١٣٩ - ١٤٠][١٤].

ويُضاف إلى هذه المسائل (تمايز المدرسة النحوية إلى بصرية وكوفية، وقياسية البصريين وسَماعيّة الكوفيين، وتعدُّد المذاهب النحوية إلى بغدادية وأندلسيَّة أيضًا) تناول الأستاذ سعيد الأفغانيّ مجموعةً من القضايا الأخرى،

وذلك كحديثه عن واضع علم النحو وتحديد دوره، وتأثر مسيرة الدرس النحويّ بالعامل السياسيّ، وتحديد الكلام العربيّ المعتدّ به في الحُجِّيَّة والاستدلال زمانيًّا ومكانيًّا ومستوى تأثر الدرس النحويّ بالعلوم الأخرى المتداخلة معه، وبخاصّة المعارف العقلية: علم الكلام والمنطق والفلسفة، ومعها علم أصول الفقه، وغيرها من المسائل التي تطرّق لها المؤلّف في طوايا عناوين الكتاب.

ب) تتبّع المسائل تاريخًا ونِسبةً:

للأستاذ سعيد الأفغانيّ مجموعة من الدراسات التاريخيَّة تُضاف إلى كتابه هذا (من تاريخ النحو)، إذ كتب عن (أسواق العرب في الجاهليَّة والإسلام)، كما كتب عن (عائشة والسياسة)، وحقّق كتاب (تاريخ داريًّا) للقاضي عبد الجبّار الخولاني، وله كتاب بعنوان: (الإسلام والمرأة) تصنّف بعض موضوعاته ضمن الدراسات التاريخيَّة، ولا يبعد أنَّ اهتماماته التاريخيَّة هذه كان لها حضورها في تتبّع بعض القضايا النحويَّة التي عالجها في أثناء الكتاب، منها: نقاشه حول وجود مذهب نحويّ أندلسيّ، إذ كان من بين ما أثير في ذلك: نقد ما أثاره بعض الأندلسيّين حول المبالغة في تعليل الظواهر اللغويَّة، ومن أبرزهم ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، إذ يشير الأستاذ الأفغانيّ إلى عدم أسبقية ابن مضاء إلى هذه الدعوى، فقد سبقه في ذلك ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، وذلك انطلاقًا من بعض النصوص التي تحدّث فيها عن أنّ «العِلل في النحو فاسدة جدًّا»[١٥]، وهي دعوى سبقهما إليها علماء المشرق، ومن أبرزهم ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) الذي قال في خصائصه: «إنَّ العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وما حمَلْنَاهُ عليها»، التي أراد فيها أن يقول بأن العِلَل التي يعتمدها النحاة إنما هي ما وجدوا لها ذِكْرًا أو مناسبة لسليقة العربيّ في التعبير وطبيعته في بناء التراكيب اللغوية، وليس مطلق العِلَل، وهي دعوى تقترب ممّا أراده ابن مضاء الذي لم يعترض ما ذكره النحاة من علَلٍ أولى.

وفي مثالٍ آخر، يتناول فيه الموازنة بين كتابي الاقتراح للسيوطيّ الذي تناول فيه التأسيس لأصول النحو، وكتاب لمع الأدلّة للأنباري، حيث يجد المؤلّف أن السيوطيَّ لم يكن السابق في كتابه هذا، وإنما قد سبقه إلى فكرته أبو البركات الأنباري في (لمع الأدلّة)، ويذكر بعضًا من الأمثلة على ذلك.

ج) التدرّج مع الطالب من الأمثلة وصولًا إلى النتيجة:

يتّبع التربويُّون منحيين اثنين في عرض القاعدة العلميّة، أحدهما: استعراض الأمثلة وبيانها وما يلابسها من ملحوظات وما يورده العلماء من إجابات وصولًا إلى ما يراه المؤلِّف من قاعدة يمكن القبول بها وتعميمها، وهي الطريقة الاستقرائية التي يبدأ فيها من الجزئيّ متدرِّجًا نحو الكُلِّي. والمنحى الآخر هو: بيان القاعدة العامّة ومن ثَمَّ تطبيقها على مجموعة من الجزئيّات لتكون الوسيلة التي يَقتنِعُ بها الدارس بصحّة ما طُرِحَ أوَّلًا من قاعدة أو قانون، وهي الطريقة الاستنتاجية التي يُبْدَأُ فيها من الكُلِّي نحو الجزئي.

ولعلَّ الطريقة الأولى أكثر إقناعًا وانسجامًا مع طبيعة المنهج الدراسيّ؛ ذلك أن الطالب يسير فيها مع المؤلِّف -أو من وضع هذه القاعدة- في آلية الوصول إلى النتيجة الكلّيّة، ويضاف إلى ذلك أنها تسهم في تنشئة الذهنيّة العلميّة وتنميتها لديه.

وعند استعراض المادة التي أوردها الأستاذ الأفغاني في كتابه هذا، نجده في مواضع عدّة يتّخذ المنحى الأول في مجموعة من الأمثلة. ومن ذلك: ما ذكره تحت عنوان: «تصنيف العرب من حيث الوثوق بسلامة لغاتها»، إذْ إن المادّة التي يستقي علماء النحو منها بناء القاعدة النحويّة هو ما يُحتجّ به من كلام العرب، ولكنّهم وضعوا تصنيفًا تراتبيًّا من حيث مستوى الفصاحة والحجّية. وقد استعرض المؤلِّف الأقوال في ذلك مع نسبة كل رأي إلى صاحبه، مختتمًا ذلك بما يراه صوابًا في هذه المسألة، إذ يقول: «وتستطيع أن تجعل مردَّ الأمر كلِّه -بعد

مـا تقـدَّم لك- إلى الوثوق من سـلامة لغة المُحْتَجِّ به وعدم تطرُّق الفسـاد إليها، وهذا هو الضـابط في التصـنيف الزمانيّ والمـكانيّ اللَّذَين مرَّا بـك، فأنت تعلم إسـقاط العلماء الاحتجاج بشـعر أميَّة بن أبي الصـلت وعديّ بـن زيد العبادي، وحتَّى الأعشـى عند بعضـهم؛ لمخالطتهـم الأجانب وتأثُّر لغتهـم بهذه المخالطة، حتَّـى حَمَلَ شـعرهم عددًا غير قليل مـن ألفاظ ومصـطلحات لا تعرفها العرب، وكل هؤلاء شـعراء جاهليُّون؛ في حين يذهب فريق إلى الاحتجاج بكلام الشـافعيّ المتوفّى في القرن الثالث للهجرة، حتَّى نَص الإمامُ أحمد بن حنبل على أن ‹كلام الشـافعيّ في اللغة حجة› لسلامة نشأته وتقلُّبه في البيئات العربيَّة السليمة» [ص ٧٠].

فالأستاذ الأفغانيّ كان بإمكانه أن يضع أمام الطالب هذه القاعدة دون عناء اسـتعراض الآراء ومناقشـاتها، ولكنّه أراد بهذه الآليَّة التـدرُّج معه من جزئيَّات البحـث ومـا دار فيه وصـولًا إلـى النتيجة التـي بُنيَت على مجموعة من الأسـس والقواعد والاستنتاجات، إذ للطالب أن يوافق على هذا المسار ليصل إلى النتيجة ذاتها، أو أن يخالفه فَيَصِلَ، ربّما، إلى نتائج أو قناعات أخرى.

وهو منهج اتّبعه أيضًـا في بيان دور أبي الأسـود الدؤليّ في نشـأة علم النحو، حيث يسـتعرض أولًا الآراء حول مُنْشِئِ هذا العلم، وبعد ذلك ما ورد من قصص حول ذلك، وبعدها مسـتوى ما وضـعه أبو الأسـود، ليصـل إلى نتيجة مفادها أنّ المتّفق عليه أنّ أبا الأسود أشعل شرارة هذا العلم بوضعه للشكل وتصدُّره لإعراب القرآن، ووجود تلامذة له كان لهم دور واضـح في اسـتمرار هذه الشرارة وصولًا إلـى بناء قواعد العلم: أبوابًا ومسـائل، وأنّ باقي ما يثـار بحاجة إلى مزيد بحثٍ وتأمُّلٍ.

واتّبـع هذا المنهج أيضًـا في تحرير أبرز ما ذكر مـن فروق منهجية بين نحاة البصـرة والكوفة، وهـو اعتماد القياس أولويّـةً عند الأولى والسَّـماع أولويةً عند

الثانية، مستعرضًا ما ذكر حولهما من آراء، مستنتجًا عدم دقّة ذلك. وقد تعرضنا لهذه المسألة بنوعٍ من التفصيل أعلاه، ولذلك لا حاجة لتكرار الحديث مفصَّلًا.

ومع مخالفة المؤلِّف -في بعض ما ذهب إليه- لما يرد عادةً على ألسنة النُّحاة وما يُشاع لدى شريحة واسعة من مدرّسي المادّة النحويّة ودارسيها، عرض آراءه تلك بروحٍ هادئة خاليةٍ من أيّ حِدّة لفظيَّة أو انفعال تعبيريّ أو إساءة لشخصيّة محدّدة، ذلك أنه كان يركّز في عرضه ذاك على الفكرة، دون توجيه حديثه نحو قائلٍ محدّدٍ. وهي سِمَةٌ تُحسب للمؤلِّف (ره) أن اتّبعها في هذا الكتاب؛ وذلك لما لها من أثرٍ بالغ لدى أيِّ دارس، إذ تعزّز لديه روح البحث العلميّ الهادئ والمتّزن دون اللجوء إلى الأساليب العاطفية أو الانفعالية في اتّخاذ الرأي وآلية البرهنة عليه. وقد أشاد بهذه السمة الدكتور أحمد عزّوز في قراءته المنشورة عن الكتاب، محلّ البحث، في العدد الخاصّ عن الأستاذ الأفغاني من مجلّة التراث العربي، إذ يقول مُعَدِّدًا بعضًا من محاسن الكتاب: «يدلي [المؤلِّف بآرائه في هدوءٍ وتواضع واحترام، بعدما يذكر آراء غيره، وهو بذلك يخالف الأفكار دون أن ينتقد العلماء والدارسين»[١٦].

د) ربط الدارس المعاصر بالتراث النحويّ:

قسَّم المؤلّف كتابه قسمين رئيسين، سمّى أولهما: «مسرد البحوث»، وعنى به: التأريخ للدرس النحوي، وسمّى الآخر: «كتبٌ ونصوصٌ»، استعرض فيه أهمّ الكتب الدراسيّة المقرّرة في الدرس النحوي التقليدي، مصنّفًا إيَّاها حسب مؤلّفيها، مبتدئًا بالحديث عن: سيبويه وكتابه، ومنتهيًا بترجمة ابن هشام الأنصاري ومستعرضًا نماذج من كتابيه: «مغني اللبيب» و«شُذُور الذهب».

ولا يخفى ما تؤسِّسه هذه الإضافة للدارس، إذْ إنّه، بعد إلمامه بتاريخ نشأة هذا العلم، يُطالع أهمّ نصوصه المؤسِّسة، وبخاصّة الدراسيّة منها، ليكون ذلك سبيلًا لتعرُّف أساليبهم ولغتهم العلميّة في تناول المسألة، حتَّى لا تكون مطالعة

الـتراث أمرًا غريبًا وصـعبَ الفهـم على الدارس المعاصـر، وبخاصّـة أنّ المؤلّف أوضح ما قد يصعب من بعض التعبيرات أو الكلمات في الهوامش.

كما أنّ اختياراته كانت مقصودة، فانتقى الكتُب والنصوص بعناية واضحة، أفاد ذلك انطلاقًا من خبرة تدريسـيّة اسـتمرّت لسـنوات، فها هـو يتحدّث عن كتاب (الإنصـاف في مسائل الخلاف)، فيقول: «كنتُ قرَّرت تدريس هذا الكتاب في شهادة علوم اللغة العربية في كلية الآداب بالجامعة السورية بدمشق منذ سنة ١٩٤٨، وأنا أشـهد أنّي والطلَّاب كنّا ننتظر بشـوقٍ موعده الأسـبوعيّ؛ لشـعورنا بالجـو القضـائيّ فيه أكثر مـن الجوّ الدراسـي» [ص ١٨٨، الهامش: ١]. وهذا مـا دفعه للحديث عـن منهج الأنبـاري في الكتاب بنوعٍ من التشـويق، حيث يقول حولـه: «ودارس الكتاب لا يشـعر إلَّا أنّه في قاعة محكمة جلس فيها المتحاكمان ومحاموهما، والنظارة يسـتمعون إلى المدّعي وبيِّنَته ثم إلى المُدَّعى عليه وحجَّته، ثُمَّ إلى دَفْعِ كلّ حُجَّةَ خَصْمِه؛ فلا يكاد ينتهي المجلس إلَّا وقد خرج النظارة بالحكم مطمئنِّـين أحيانًا ومتردِّديـن أحيانًا، قد علَّقوا على بعض الحجـج بما يوهنها أو يقوِّيها، وعرضوا للحكم أحيانًا بما يؤيِّده أو بما يشكِّك فيه، وقد امتلأت حقائبهم من قواعد أصـوليَّة عامَّة اتفق على رعايتها الطرفان، فإذا أُخِلَّ ببعضـها تعرَّض المُخِلُّ لحسابٍ غيرِ يسيرٍ» [ص ١٨٨].

ويُضـاف إلـى دقّة اختياراته من المتـون النحويّة، تعمُّد تكـرار المادّة العلميَّة ذاتهـا في أكثر من كتابٍ، وذلك تمهيدًا لدور مهمّ يريد من الدارس تعوُّدَهُ والمِرانَ عليه، وهو الموازنة بين ما يطرحه أعلام النحو في الموضوع ذاته، وهو أمرٌ يصرّح به في بعض المواضـع، فها هو يقول عند ذكر نَصٍّ من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشـام حول حَرْفَي السـين وسـوف: «لكنّي رأيت الاكتفاء بنصٍّ صـغير عن حَرْفَي ‹السِّـين وسَـوْفَ›، لتَظْهَرَ لك النواحي التي يُعْنَى المصـنِّف بها من الأداة وأسلوبه في بحثها، وتُقَابِلَ ذلك بما مَرَّ معك عن الأداة نفسـها من كتاب (الإنصـاف لابن

الأنباري)» [ص ٢٢١]. ويذكر الأمر ذاته عند نقله لنصّ لابن هشام من شذور الذهب حول (لا) النافية للجنس، فيقول: «وإليك نَمُوذَجَا مسألتين متجاورتين في الكتاب من باب المرفوعات: الأولى: خبر (لا) النافية للجنس لتقابلها بما مَرَّ من شرح ابن عقيل آنفًا، والثانية: المضارع المجرَّد عن الناصب والجازم» [ص ٢٢٦].

كما أنّ ذِكْرَ الأستاذ الأفغانيّ لنُتَفٍ من مقدِّمات الكُتُب وإتْباعِها بشيءٍ يسيرٍ من الشرح والتعليق يكتسب أهَميةً بالغةً في بيان أهميّة كل كتابٍ كان قد حرص مؤلفو هذه المتون على ذكرها. يقول حول مقدّمة ابن جنّي لشرحه على تصريف أبي عثمان المازني: «لشأن هذا الكتاب [التصريف للمازنيّ] وإقبال الناس عليه، عُني ابن جني بشرحه عنايةً بالغةً، ويَلْفتُ نظرنا من مقدِّمته لهذا الشرح أمورٌ مهمَّة نَصَّ عليها في مقدِّمته التي ستقرأ فِقَرًا منها بعد هذا التعريف، من ذلك:

١. أنَّه شَرْحٌ وُضِعَ للَّذين أَحْكَمُوا أصول هذا الفن، يعني أنَّه لعلماء الصَّرف لا للمبتدئين.

٢. وأنَّ كتاب المازني هذا من أرصن كتب الصرف وأعرقها في الإيجاز والاختصار، فعلى قارئه تجنُّبُ العجلة في دراسته.

٣. وأن ابن جني قصد في الشرح إلى غامض الكتاب ومشكله وعويصه وغريبه ليكون شرحه المرجع الوافي في مشاكل الصَّرف.

٤. وأنَّ من اللغة ما لا يؤخذ إلَّا بالسماع، وأنَّ هناك فروقًا بين اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق، وأنَّ بعض أهل اللغة لهم تخليطٌ فيما سبيله القياس» [ص ١٦٥].

وهكذا في استعراضه لمقدّمات بقيَّة الكتب، حيث يحرص على بيان أهم ما ورد فيها ويبيّن ما اتّخذه المؤلّف في كتابه من منهج أوضحه في هذه المقدّمات.

وقفتان مع مبحثين مهمَّين في الكتاب:

تطـرَّق الكتـاب إلـى مجموعة مـن المباحث المهمّـة ذات الارتبـاط بالتأريخ للدرس النحويّ، فناقش بعض مسلَّماته، كما هي الحال مع انشعابه إلى مدرستين أساسـيتين، هما: البصريّة والكوفيّة، ولم يناقش بعضًا من هذه المسلّمات، فوقف متردّدًا دون بيان رأي محدّد، كما في حديثه عن ظروف نشأة هذا الدرس، ومسلِّمًا في حـالٍ أخـرى، كما في تناوله ما ذُكِر من أقوال حـول حجّية كلام بعض القبائل وعـدم الاستشـهاد بأشـعارهم. وحـول هاتين المسـألتين: ظروف النشـأة وعدم الاستشهاد بالأشعار، ستكون بإذن الله تعالى هاتان الوقفتان، وذلك كالتالي:

الوقفة الأولى: حول أسباب نشأة الدرس النحويّ:

لقد استعرض الكتاب، كما العديد من المصادر القديمة والحديثة، ما شهده المجتمع العربيّ من بداياتٍ تُنذِرُ بفُشُوِّ اللحن في العربية: تحدثًا وقراءةً وبعد ذلك فهمًا، ما ولَّد نوعًا من تضـافر الجهود لحماية هذه اللغة، وبخاصَّـةٍ مع ارتباطها بالنص الديني: قرآنًا وسنّةً، ليكون ذلك السبب الرئيس في نشأة هذا العلم.

وهي رواية شـكّك فيها مجموعة من الباحثين المعاصـرين انطلاقًا من نواحٍ عدّة، وقف الكتاب ذاته مع إحداها، وهو: تضارب ما ورد من روايات هذه النشأة، إذ لا يقف المتتبّع لها على روايات تكمل إحداها الأخرى، وإنما فيها من التعارض ما يقف معه الباحث في حيرة، أيّها يقبل وأيّها يرفض.

بل إنّ التدقيق في مجموعة منها يدعو إلى رفضـها، كما هي الحال مع رواية الحوار الذي دار بين أبي الأسـود وابنته حول جمال السـماء، وعدم التفريق بين أسـلوبي التعجُّب والاستفهام. إذ إن الخلط بينهما يعدّ أمرًا طبيعيًّا يحدث في أيِّ حوار بين طرفين، فمن الطبيعيّ أن يتساءل أحدهما بجملة خبرية عن وجود الأب في المنـزل، فيقـول، مثلًا: «أبوك موجود في المنزل؟» قاصـدًا الاسـتفهام، فيظنُّه

السامع مُخْبِرًا، فيردّ، مثلاً، بأنه يعلم بوجوده، ما يدعو الطرف الأوَّل لبيان مقصوده. وهذا النوع من الخلط بين الأسلوبين، أمرٌ شائعٌ لا يستدعي دقّ جرس إنذار وشعور بأمر يتهدّد هذه اللغة.

هذا في حال أغفلنا موضوع التنغيم، ذلك أنّ المميِّز بين الأساليب اللغويَّة في بعض الحالات هو أسلوب تنغيم العبارة، إذ يدلّ بذاته على مراد المتحدّث: هل هو استفهام، أم إخبار، أم تعجُّب، ولا يُتَخَيَّلُ في حوارٍ بين أبٍ وابنته ألَّا يصاحب حوارهما تنغيم للعبارات، بحيث يوصل هذا التنغيم مراد المتحدِّث، وبناءً عليه يفهم المتلقّي مراد مخاطِبِه!

ويضاف إلى ذلك ما في الرواية من تكلّف بيِّن، ففي حال التعجُّب، من المقبول أن تكون العبارة: «ما أجملَ السماءَ!»، ولكن عبارة الاستفهام، قد يكون من الأنسب أن تكون: «ما أجملُ ما في السماء؟»، مع صحّة الاختصار فيها أيضًا.

وإن قُبِلَت الرواية، كان من المفترض أن تكون ردّة الفعل تجاه هذا النوع من الخلط بين الأساليب اللغوية أن يتركّز جهد أبي الأسود في التفريق بين الأساليب اللغويَّة، لا أن يتّجه مباشرةً إلى تأصيل العلم، وتقسيم الكلام إلى مفرداته الأولى.

وهل من المتوقّع أنّ «التفكير في وضع قواعد للعربية في عهد زياد أو بعده بقليل أو قبله بقليل لمجرّد سماع خطأ في جملة صدرت من أعجميّ أو جملة سمعها أبو الأسود من ابنته لا تميّز فيها بين التعجّب والاستفهام؟!»[١٧].

وغير ذلك من الملحوظات التي لا يطمئنّ المتتبّع -مع وجودها- إلى صدور بعض هذه الوقائع فعلاً. وقد ناقش الدكتور صاحب أبو جناح مجموعة منها مبيِّنًا ما حوته من مشكلات وتناقضات في مفتتح كتابه: (دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها)[١٨]، ما يزيد من قوّة التشكيك فيها جميعًا.

ولذلك يستبعد الدكتور زهير غازي زاهد أن ينال هذا النوع من اللحن

متحدّثي العربية، ذلك أنّ «اللغة العربية -كغيرها من اللغات- مجموعةُ أنظمةٍ صوتيَّة وصرفيَّة ونحويَّة، يتلقَّاها الناشئ فيها فتثبت في لسانه ويعتادها، فليس من السهل تغييرها، إلَّا بالترويض الطويل، ومع هذا الترويض يبقى يفكّر وفقها. هذه العادة التي تتأصَّل في اكتساب اللغة، جعلت القدماء يبالغون في قضية السليقة اللغويَّة وأنّ الأعرابيَّ لا يمكن أن يغيّر لهجة قومه مهما بُذِلَتْ معه من المحاولات للنطق بما يخالفها»[١٩].

وما يذكره الدكتور زاهد يؤيّده الواقع لأيّ مجتمع في محافظته على لغته أو لهجته. ومثالًا على ذلك ما تشهده المجتمعات الخليجيّة المعاصرة، حيث توافد عليها كثير من العاملين في شتّى القطاعات ومن مختلف الدول، وما يزال أبناؤها يحافظون على لهجاتهم المحلّية دون تغيير جذريّ يذكر.

فمع وجود العديد من الوافدين العرب الذين تختلف لهجاتهم عن اللهجات المحليَّة، والوافدين غير العرب الذين يتحدّثون بلغات بعيدة عن العربيَّة، ما يزال أبناء المجتمع يحافظون على ما توارثوه من لهجات محلّية. فلم يتأثروا بمعلميهم العرب في المدارس أو الجامعات ذلك التأثُّر الكبير. بل إن كثيرًا منهم يدرسون في الجامعات باللغة الإنجليزيَّة، وبعد ذلك يتعاملون في أعمالهم ويجرون مخاطباتهم وحواراتهم بهذه اللغة، وهم طوال نشأتهم يتلقّون -عبر وسائل الإعلام والاتصال- موادّ كثيرة بلغة أجنبيّة أيضًا، بل إن بعضًا منهم قد تلقّى تعليمه الجامعيَّ مبتعثًا إلى دول أجنبيّة، وتعامل أثناء ذلك مع أبناء تلكم الدول، ولكنَّه حينما يرجع إلى مجتمعه يحافظ على اللهجة نفسها ويستعمل المفردات المحليّة عينها. نعم، لا يمكن إنكار استحداث مجموعة من التعبيرات وبعض المفردات من الدول العربية أو من اللغات الأجنبيّة، ولكنّ اللهجات المحليَّة ما تزال محافظة على بنيتها المتوارثة دون تغيير جذريّ يذكر.

والأمر نفسه، يمكن ملاحظته على أبناء المجتمعات الغربيّة، حيث تكثر

لديهم الهجرات من الدول الشرقيّة، ويمثّل المهاجرون، ومعهم المبتعثون والوافدون، نسبةً عاليةً بين أبناء المجتمع الغربيّ، ومع ذلك لا يكون لهذا الحضور تأثير واضح على اللغة الأمّ أو ما يتحدثونه من لهجات، فكيف كان لحضور غير العرب على المجتمع العربي في حينها ذلك الأثر المُنذِر بالخطر؟!

مع أنّ لدى أبناء المجتمع العربيّ في ذلك الوقت المشار إليه، في النصف الثاني من القرن الهجريّ الأول، ما يدفعهم نحو المحافظة على لغتهم، فاعتزازهم بنزول القرآن بلغتهم واندفاعهم نحو الدين الإسلاميّ، الذي يُعدّ القرآن الكريم ذو اللسان العربيّ المبين، كتابه الأوّل ومصدر تشريعه الأساس ومنبع نظامه الاجتماعيّ الرئيس، اندفاع واضح له تأثيره البيِّن. وهو ما يجعل المحافظة على هذه اللغة أمرًا مهمًّا، ومن الصعب فشوّ اللحن بين أبنائه بالصورة التي توردها بعض المصادر.

وهل يُتصوَّر أن هذه اللغة التي استطاعت الهيمنة على مجتمعات الأندلس، بحيث «لم يمضِ وقتٌ طويل على دخول المسلمين الأندلس فاتحين، حتَّى كانت اللغة المشهورة المعروفة التي تحتلّ جوانب عديدة من حياة المجتمع الأندلسيّ، وتنتشر في آفاقٍ واسعة ونائية من مدنه وحواضره المختلفة»[٢٠]، أن يتسرّب إليها اللحن، وأن يشكّل ذلك ظاهرة، وأن يكون ذلك في مجتمعها وبين أبنائها؟!

ولذلك يذهب مجموعة من الباحثين إلى أنّ ما ولّد الحاجة إلى علم يدرس اللغة العربيَّة ويتعرّف أساليبها ويقعّد قواعدها هو العامل السياسيّ، «وليس الخشية على القرآن من وقوع اللحن فيه؛ لأنّ القراءة كانت تُتَلقّى بالمشافهة ولا تؤخذ من المصاحف، وهي سنّة متَّبعة، وليست قياسًا نحويًّا»[٢١].

وهي النتيجة التي يتوصَّل إليها الدكتور أبو جناح، ويوافقه عليها الدكتور عبَّاس علي السوسوة، ولكنّه في الوقت الذي يستبعد ما يشاع حول فشوّ اللحن، يضع أربعة أسباب لنشأة هذا العلم، ولا يحصرها في سبب واحد، وهي:

- نـزول القـرآن الكـريم بالعربيـة، وتكـرار النص فيـه على عروبـة لغته وبيانها.
- نشوء وعيٍ جمعيٍّ جديد بهويَّة عربيَّة إسلاميَّة، وهو الأمر الذي يحمل معه تغيُّر نظرة العربي إلى لغته التي اختارها الله لينزل بها كتابه الخاتم، وهي لغة وصفها سبحانه بالإبانة.
- قيـام الدولة الأمويَّة على العصـبيَّة للعرب التي تسـتدعي صـورة العربي المثال، التي منها سلامة لغته.
- نشـأة علوم تدور في فلك النص الديني، من قبيل: تفسير القرآن الكريم، تفسـير الحديـث، الفقه، القراءات. وقد نشـأ النحو في كنـف الأخير، آية ذلـك أن نحاة الطـور الأول كانوا جميعًا قراء، وبعض نحـاة الطور الثاني كذلك[٢٢].

وما يذكره الدكتور السوسوة أكثر معقوليَّة ومقبولية ممَّا هو شائع في المصادر التراثيَّة وفي عموم كتب الدرس النحويّ.

الوقفة الثانية: حول الاستشهاد بالشعر القديم:

أثناء حديثه عن تصنيف العرب من حيث الوثوق بسلامة لغتها، وَصَلَ الأستاذ الأفغـاني إلى نتيجة مفادُهَا أنّ مردّ الأمر عند النحويّ إلى «الوثوق بسـلامة لغة المُحْتَجّ به وعدم تطرُّق الفسـاد إليها، وهذا هو الضـابط في التصـنيف الزمانيّ والمكانيّ اللَّذين مرَّا بك، فأنت تعلم إسـقاط العلماء الاحتجاج بشعر أميَّة بن أبي الصـلت وعديّ بـن زيد العبادي، وحتَّى الأعشـى عند بعضـهم لمخالطتهم وتأثُّر لغتهم بهذه المخالطة» [ص ٧٠ من الكتاب].

إن مـا يذكـره المؤلّـف مـن رأي، يظهر فيه متابعته لما أشـاعه جـلال الدين السـيوطيّ من رأي في هذا الموضوع، حيث تناقَلَهُ مجموعة من الباحثين بعد ذلك وسـلّموا بما ذكره في كتابه المزهر، من أنّ «الذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم

اقْتُدِيَ وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين أُخِذَ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم؛ فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام... ولا من قُضاعة وغسان وإياد... ولا من تغلب... ولا من بكر... ولا من عبد القيس وأزد عُمان... ولا من أهل اليمن... ولا من ثقيف وأهل الطائف... ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»[٢٣]. وما ذكره السيوطيّ عين ما نقله المؤلّف.

وقد انتقد الدكتور عبَّاس علي السوسوة تناقل هذا الرأي دون تثبّت وتتبّع، ذلك أن علماء النحو لم يرفضوا الاستشهاد بأشعار ما استثناه السيوطيّ من قبائل، ولم تخلُ كتب النحو من أشعارهم، ولكنّ المستثنى هو حديث أبناء هذه القبائل اليوميّ وليس أشعارهم. يقول حول هذه الفكرة: «واضح من استقرائنا لما وصل إلينا من تراثنا اللغويِّ من أيَّام سيبويه حتَّى الصبَّان أن هذه القائمة صحيحة تمامًا في جملتها، فهي تعني لغة الحياة اليومية أيَّام اللغويّين الروَّاد. غير أنّ الباحثين حين خلط بينها وبين القائمة الشعرية، حيث استنتج منها استنتاجات غير صحيحة»[٢٤].

وللتدليل على استشهاد النحاة المؤسسين بأشعار من نفى السيوطي الاستشهاد بأشعارهم، أورد بعض الإحصائيات التي ذكرها الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في كتابه (شواهد الشعر في كتاب سيبويه)، فذكر أنّ:

- لأميَّة بن أبي الصلت في كتاب سيبويه ثمانية شواهد.
- ولأبي دُواد الإيادي شاهدًا واحدًا.

- ولعديّ بن زيد العبادي ثمانية شواهد.
- وللأعشى الكبير ميمون بن قيس خمسة وثلاثين شاهدًا.
- وعمر بن أحمر الباهلي سبعة شواهد.
- وللحطيئة سبعة شواهد.
- وللطرمّاح بن حكيم ثلاثة شواهد.
- وللكميت بن زيد سبعة شواهد.
- ولذي الرمَّة ثمانية وعشرين شاهدًا[٢٥].

ولذلك، فإنّ ما توصَّل إليه المؤلّف من نتيجة، كان من المهمّ مناقشته فيها، حتَّى لا يبقى شائعًا دون تثبّت.

خاتمة:

يُظهر كتاب «من تاريخ النحو»، انطلاقًا ممَّا مرّ أعلاه، أنّ الانتفاع بالتراث يقوم على الفحصِ الدقيق للأقوال، وتمحيص الشواهد، وردّ الأمور إلى نصابها. وهو ما نجده من عناية فيه بمراجعة ما شاع من تقسيمات بين البصريّين والكوفيّين، وبالنظر في مسألة الاحتجاج بالشعر، وبغير ذلك من القضايا التي استقرّت في كتب النحو دون تثبّت. فجاء كتابه شاهدًا على أنّ تاريخ العلم إنّما يُبنى بالتحقيق والموازنة، لا بالتسليم لما استقرّ في الأذهان.

ولذلك فإنّ قيمة هذا المصنّف تظهر فيما يُرشد إليه من فهمٍ أعمق لنشأة النحو وتطوّره، ومن تقريب للمتون المؤسِّسة إلى القارئ المعاصر في صورةٍ ميسّرة، ومن عونٍ يقدمه للمدرّس والطالب فيما يتعلّق بأهم ما ظهر من مسائل تخصّ انشعاب الدرس النحويّ إلى مدارس واتجاهات؛ إذ لا يُعدّ مجرّد استعادةٍ لماضٍ منقضٍ، بل هو امتدادٌ حيٌّ في سلسلة التراكم العلميّ، يُقوِّم النظر، ويجلو الطريق، ويُبقي للدرس النحويّ صلته الوثيقة بروح العربيّة وبيانها.

الحواشي:

(١) مـن تاريـخ النحو: تاريخ ونصـوص: وَفْقَ مِنْهَـاجِ شَـهَادَةِ فِقْهِ اللُّغَـةِ فِي الجامِعَةِ اللُّبنانِيَّة، سـعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٨م.

(٢) انظر: تقديم الدكتور شـوكت علي درويش للتحفة السـنيَّة بشـرح المقدّمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتناء: الدكتور شـوكت علي درويش، مكتبة الرشـد – الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ص ٧.

(٣) مـن تقـديم محمد محيي الدين عبد الحميد لشـرح السـعد المسـمَّى «مختصـر المعـاني» في علوم البلاغة، مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، تحقيق وتهذيب: محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتناء: الدكتور صـالح راضـي الشـمّري، دار الظاهرية – الكويت، ط الدار الأولى، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م، ج١/ ٩ – ١٠.

(٤) مقدمة الطبعة الحديثة لشرح السعد، ج١/ ٦.

(٥) انظر: تقديم مصـطفى السـقّا لكتاب شـذا العَرْفِ في فنِّ الصـرف، الشـيخ أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، بدون تاريخ، ص ١٣.

(٦) انظر: المناهج الأزهريَّة: قائمة بالكتب المعتمدة في الأزهر الشريف، إعداد ونشر: مشيخة الأزهر – القاهرة وسقيفة الصفا العلمية – لبوان بماليزيا، ط٢، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م، ص ٧٩ – ٨١.

(٧) انظر: المناهج الأزهريَّة، ص ٨٥ – ٨٦.

(٨) من تقديم الشـيخ الطنطاوي لكتاب: السـماع والقياس: رسـالة تجمع ما تفرّق من أحكام السـماع والقياس والشـذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائـر الكتب المطبوعة والمخطوطة، أحمد تيمور باشا، لجنة نشر المؤلّفات التيمورية – القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م، ص ٥.

(٩) مـن تقـديم الدكتـور حُذَيفة الخالـديّ لكتاب نشـأة النحـو وتاريخ أشـهر النُّحاة، الشـيخ محمد الطنطـاوي (ت ١٣٧٩هـ)، اعتنـاء: الدكتـور حذيفة صـالح الخالدي، دار القلم – دمشـق، ط١، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م، ص ١٧، مع تصرّف يسير.

(١٠) فهرسـت الكتب النحويَّة المطبوعة، الدكتور عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار – الزرقاء بالأردن، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، ص ٢١٨.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول الفروق بين الطبعتين، اقرأ: مقدمة الدكتور حذيفة الخالدي لكتاب نشأة النحو، ص ٢٦ – ٣٠.

(١٢) مناهج وأسـاليب البحث العلمي في الدراسـات الإنسـانية، الدكتور كامـل القيّم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية – بغداد، ط١، ٢٠١٢م، ص ٧٩ – ٨٠.

(١٣) يتّفـق مع المؤلِّف مجموعةٌ مـن الباحثين، لعلَّ من أبرزهم الدكتور إبراهيم السـامرائي في كتابه: المدارس النحويَّة أسطورة وواقع، اقرأ في الكتاب ص ١٣٩ وما بعدها.

(١٤) يبدو أنّ هذا لم يكن رأي المؤلِّف في بادئ الأمر، فقد أشار في كتابه الأول (في أصول النحو)، ص ٢٣٣، إلى أنّ «عُلماء الأندلس عكفوا على كتب البصريين والكوفيّين فدرسوهما واختاروا منهما، وتكوَّن لهم مذهبٌ خاصٌّ، كانوا فيه إلى مذهبِ البصريّين أَمْيَلَ»، ثمّ غيَّر رأيه في هذا الكتاب، وهي نقطة التفت إليها الدكتور عبد القادر الهيتي وناقشه فيها في كتابه (خصائص مذهب الأندلس النحويّ خلال القرن السابع الهجري)، انتهى فيها الهيتي إلى وجود مدرسة أندلسية في النحو، لها آراؤها الخاصّة وسماتها المميّزة لها عن غيرها من المدارس المشرقية، انظر إلى ما انتهى إليه ص ٥٥ من كتابه.

(١٥) رسائل ابن حزم الأندلسيّ (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عبَّاس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م، ج٤/ ٣٤٩.

(١٦) قراءة في كتاب «من تاريخ النحو» لسعيد الأفغاني، الدكتور أحمد عزّوز، مجلّة التراث العربي، السنة ٢٣، العدد ٩٢، ذو القعدة ١٤٢٤هـ : كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ٩٩.

(١٧) في التفكير النحويّ عند العرب، الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٣٥.

(١٨) انظر: دراسات في نظريَّة النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر - عمَّان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٩ - ٢٠.

(١٩) في التفكير النحوي عند العرب للدكتور زهير زاهد، ص ٣٣.

(٢٠) العربية في الأندلس.. انتشارها وتعليمها.. دراسة تأصيلية في تعليم العربية للناطقين بغيرها، الدكتور خالد حسين أبو عمشة، دار كنوز المعرفة - عمَّان، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٩م، ص ٧٣.

(٢١) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، للدكتور صاحب أبو جناح، ص ٢٠.

(٢٢) انظر: محاضرات أصول التفكير اللغويّ عند العرب، ألقاها الدكتور عباس علي السوسوة على طلبة برنامج الدكتوراه، تخصُّص اللغويَّات بجامعة الملك خالد بأبها، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، الفصل الدراسي الثاني من العام ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م، تحرير: نوال محمد آل خازم القحطاني وعلي محمد شعبان آل مَسْوَدَة، تخريج وإعداد: حسين منصور الشيخ، ص ٢ - ١٥.

(٢٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي - القاهرة، ط١، ١٩٥٨م، ج١/ ٢١١ - ٢١٢.

(٢٤) فقه اللغة والثقافة العربية، الدكتور عباس علي السوسوة، دار غريب - القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢٥) انظر: فقه اللغة والثقافية العربية للدكتور عباس السوسوة، ص ١١٤.

قائمة المصادر:

١. التحفة السنيَّة بشرح المقدّمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتناء: الدكتور شوكت علي درويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢. دراسات في نظريَّة النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر - عمَّان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣. رسائل ابن حزم الأندلسيّ (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عبَّاس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

٤. السماع والقياس: رسالة تجمع ما تفرّق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة، أحمد تيمور باشا، لجنة نشر المؤلّفات التيمورية - القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٥. شذا العَرْف في فنِّ الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، بدون تاريخ.

٦. شرح السعد المسمَّى «مختصر المعاني» في علوم البلاغة، مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، تحقيق وتهذيب: محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتناء: الدكتور صالح راضي الشمّري، دار الظاهرية - الكويت، ط الدار الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٧. العربية في الأندلس.. انتشارها وتعليمها.. دراسة تأصيلية في تعليم العربية للناطقين بغيرها، الدكتور خالد حسين أبو عمشة، دار كنوز المعرفة - عمَّان، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٩م.

٨. فقه اللغة والثقافة العربية، الدكتور عباس علي السوسوة، دار غريب - القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

٩. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠. في التفكير النحويّ عند العرب، الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١. قراءة في كتاب «من تاريخ النحو» لسعيد الأفغاني، الدكتور أحمد عزّوز، مجلّة التراث العربي، السنة ٢٣، العدد ٩٢، ذو القعدة ١٤٢٤هـ : كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣م.

١٢. محاضرات أصول التفكير اللغويّ عند العرب، ألقاها الدكتور عباس علي السوسوة على طلبة برنامج الدكتوراه، تخصُّص اللغويَّات بجامعة الملك خالد بأبها، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، الفصل الدراسي الثاني من العام ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م، تحرير: نوال محمد آل خازم القحطاني وعلي محمد شعبان آل مَسْوَدَة، تخريج وإعداد: حسين منصور الشيخ.

١٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي - القاهرة، ط١، ١٩٥٨م.

١٤. المناهج الأزهريَّة: قائمة بالكتب المعتمدة في الأزهر الشريف، إعداد ونشر: مشيخة الأزهر - القاهرة وسقيفة الصفا العلمية - لبوان بماليزيا، ط٢، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

١٥. مناهج وأساليب البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، الدكتور كامل القيّم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - بغداد، ط١، ٢٠١٢م.

١٦. نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة، الشيخ محمد الطنطاوي (ت ١٣٧٩هـ)، اعتناء: الدكتور حذيفة صالح الخالدي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.

كتاب نفائس الحماسة للصَّفَديّ
كَشْفٌ وتعريف

د. صالح الجسّار

تمهيد:

حَظِيتْ حماسة أبي تمام باهتمام بالغٍ من العلماء؛ روايةً وشرحًا واختصارًا، ونالتْ من العناية ما لم تنله مختاراتٌ سواها، ولعل شُهرةَ صاحبِها وحُسنَ اختيارِه هما السَّببُ في عناية العلماء بها منذ القرن الثالث الهجريّ إلى يوم الناس هذا، ومن توفيق الله ومَنِّه أن عثرتُ على اختصارٍ لها لعالِم كبيرٍ من علماء القرن الثامن وهو صلاح الدين الصَّفَديّ، وكان الكتاب في عِداد المفقود من مؤلفاته، عثرتُ عليه ضمن مجموع خطِّيّ، وإنَّ في المجاميع الخطِّيّة والنُّسَخ المجهولة المؤلف والمبتورة الطرفين كنوزًا يغفُلُ عنها كثيرٌ من المحققين والباحثين في التراث، والكتاب هو: نفائس الحماسة، ذكره الصَّفَديّ في الوافي بالوَفَيات[1] عند حديثه عن حماسة أبي تمام فقال: «...وله كتاب الحماسة، وهو كتاب يدل على حُسن اختياره، قلتُ: هي أربعة آلاف بيتٍ ومائتا بيتٍ وثمانية أبيات؛ يكون الجيِّدُ فيها ألفَ بيتٍ، وقد اخترتُ جَيِّدَها فكان ألفَ بيتٍ ومائةَ بيتٍ وثلاثةً وعشرين بيتًا، وسمَّيتُ ذلك نفائسَ الحَماسَةِ، بعدما رتَّبتُ كلَّ بابٍ منها على حروفِ المعجم».

ترجمة موجزة للصَّفَديّ[٢]:

صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أديبٌ، مُؤرِّخٌ، كثير التصانيف الممتعة.

ولد في صفد (بفلسطين) سنة ٦٩٦هـ وإليها نسبته. وتعلَّمَ في دمشق فعانى صناعة الرسم فمهر بها، ثمَّ وَلِعَ بالأدب وتراجم الأعيان. وتولَّى ديوان الإنشاء في صَفَد ومصر وحلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، فتوفي فيها سنة ٧٦٤هـ. له زهاء مئتي مصنف، منها: الوافي بالوَفَيَات في التراجم، والشعور بالعُور في تراجم العُور وأخبارهم، ونَكْت الهِمْيَان في نُكَت العُميان ترجم به فضلاء العميان، وألحان السواجع رسائله لبعض معاصريه، رتب أسماءهم على حروف المعجم، غوامض الصحاح للجوهري.

- **وَصْفُ النُّسخَة:**

تقع النسخة في مجموع يضم كتابين هي الثاني منهما، أمَّا الأول فمُوشّحاتٌ وأزجال جمعها أحمد بن الحجازي، ويقع الكتاب في إحدى وثلاثين ورقة، ثم الثاني: نفائس الحماسة للصَّفَديّ، وسقط من أوله كُرّاسةٌ بمقدار عشر ورقات، ويبدأ بالكُرَّاسة الثانية، وكُتِبَ في أعلى الورقة من شمالها: ثانية، أي: الكُرَّاسة الثانية، وتبدأ بآخِرِ أبيات المُنَخَّل اليَشْكُريّ الرَّائيّة.

كُتِبت نسخة نفائس الحماسة بخط نَسْخيٍّ جميل، من خطوط القرن الثامن تقديرًا، فلم يُكتَب تاريخ نَسخِها في قيد الفراغ، وجاء في آخرها: «تمَّتْ نفائس الحماسة بعون الله ومَنِّه، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم كثيرًا».

تقع النسخة في ثمانٍ وخمسين ورقة، متوسط الأسطر في كل صفحة ثلاثة عشر سطرًا، وفي النسخة بعض التصحيف والتحريف على جمال خطها وحُسنِه،

وجُلُّ التصحيف في أسماء الشعراء، ومن أمثلة ذلك:

- وقال ابن صَخْرٍ الهُذَليّ. صوابه: أبو صَخْرٍ الهُذَليّ.
- وقال حاجز بن ثعلب الطائي. صوابه: جابر بن ثعلبة.
- وقال الشَّنفَرِيّ. صوابه: الشَّنفَرَى.

وحَوَت النُّسخة ثلاثة عشر بابًا: باب الحماسة وسقط عنوان الباب مع الساقط من أول النسخة وبقيت بعض أشعار الحماسة، وباب المراثي، وباب الأدب، وباب النَّسيب، وباب المديح، وباب الأضياف، وباب الهجاء، وباب الصِّفات، وباب السَّير والنُّعاس، وباب المُلَح والطُّرَف والمُفاحشات، وباب مَذَمَّة النِّساء، وباب القِصَر، وباب الكِبَر.

وكُتِبتْ عناوين الأبواب بخط كبير، ورُتّبت الأشعار في كل باب على حروف المعجم، وعُنونت أقسام القوافي بأسمائها، مثل: قافية اللام، قافية الميم، قافية النون. وكُتِبت عناوين القوافي بالحُمرة.

وعِدَّةُ القصائد والقِطَع الباقية في النسخة خمس عشرة وثلاثمئة، وعِدَّة الأبيات فيها ثلاثة وثمانون وتسعمئة بيتٍ، فالساقط منها أربعون ومئة بيتٍ، وهو بمقدار عُشْرِ الكتاب.

والنُّسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم ٨٢٣، وكُتِبَ على المجموع في أوله بخط حديث جدًّا: مجموعة تحتوي على:

١. موشحات جامعها أحمد بن الحجازي.

٢. نفائس الحماسة.

وكُتِب شِمَال هذا: هدية من السيد فاضل عباس العَزّاوي إلى الجامعة.

منهج الصَّفَديّ في كتابه:

تَبِعَ الصَّـفَديّ الأَعْلَمَ الشَّـنْتَمَرِيّ في طريقة بناء كتابه (شـرح الحماسـة)، فالأبواب وأسـماؤها وعِدَّتُهـا وترتيب القوافي على حروف المعجـم كل هذا أخذه الصَّـفَديّ مـن الأعلم بحذافيره، ولعل معترضًـا يعترض فيقـول إنَّ ظاهرَ كلام الصَّـفَديّ في نَكْتِ الهِمْيَان[٣] يوحي بأنه لم يقف على شـرح الأعلم فقد قال عنه: «وقيل شـرح الحماسـة شـرحًا مُطوَّلًا، ورتَّبَ كل بابٍ منها على حروف المعجم». فقوله: قيل، يدل على أنه لم يقف عليه. والجواب عن هذا الاعتراض: أنَّ الصَّفَديّ –فيما يظهر لي– لم يقف على شرح الأعلم أول الأمر ثم وقف عليه بعد ذلك وقبل فراغه من تصـنيف كتابه نفائس الحماسة، فشـرح الأعلم كان مُتداولًا بالشام، وقد اطَّلع عليه ابنُ خَلِّكان[٤]، وبعد سَبْري لنفائس الحماسة بدتْ لي بعضُ الأدلَّةِ على أنَّ الصَّفَديّ اطَّلع على شرح الأعلم واقتفى أثره، أذكر ثلاثةً منها:

الأول: عِدَّةُ الأبواب في نفائس الحماسة هي نفسها في شرح الأعلم، بل أسماء الأبواب أسـماؤها، وما عند الأعلم من التبويـب لم أقف عليه عند غيره، فأبواب الحماسة المشهورة عشرة، وعند الأعلم ثلاثة عشر بابًا.

الثاني: ترتيب قوافي الأشعار في كل باب على حروف المعجم لم أقف عليه إلا عند الأعلم وتَبِعَه الصَّفَديّ في ذلك إلا أن الصَّفَديّ اتَّبع ترتيب المشارقة لحروف المعجم، ولكن الطريقة واحدة.

الثالث: نَقلُه بعض تعليقات الأعلم في شرحه، من ذلك قول الأعلم عن أبيات قُتَيلـة بنت الحارث في رثاء أبيها: «... وقيل: بل هو مصـنوع»[٥]، نقله الصَّـفَديُّ وغيّر الفعل المضارع (يُقال) إلى (قِيل) في نفائس الحماسة، وبيانه في الصورتين من نفائس الحماسة ومن شرح الأعلم:

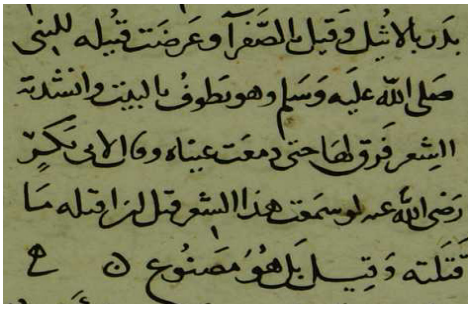

بالصُّفْراء[1]، وعَرَضَتْ قُتيلة للنبي صلى اللَّه عليه وهو يطوف بالبيت فأنشدَتْ هذا الشِّعْرَ، فرَقَّ لها النبيُّ صلى اللَّه عليه وسلَّم، حتى دَمِعَتْ عيناه، وقال لأبي بكر رضي الله عنه: «لو سَمِعْتُ هذا الشعر قبل أن أقتله ما قَتَلْتُه»، ويُقَالُ إِنَّهُ مَصْنُوعٌ: (كامل)(*)

وقول الأعلم في شرحه في باب القِصَر عن أبيات قافيّة: «قال بعضهم، وهو مما يصلح لباب الصفات»[6].

نقله الصَّفَديّ وعبَّر عن بعبارته فقال: «وقال آخر وهو بباب الصفات أَلْيَق».

وبيان ذلك في الصورتين:

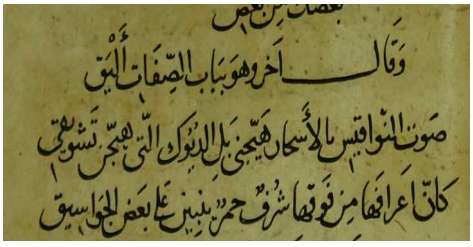

١٣٣ ـ قال بعضهم، وهو مما يصلح لباب الصِّفاتِ: (بسيط)(*)

١ ـ صَوْتُ النَّواقِيسِ بالأَسْحارِ هَيَّجَنِي ... بَلِ الذُّيُوكُ التي قَدْ هِجْنَ تَشْوِيقِي

٢ ـ كأَنَّ أَعْرافَها من فَوْقِها شُرُفٌ ... حُمْرٌ بُنِينَ على بَعْضِ الجَواسِيقِ

هذا في شأن طريقة بناء كتاب نفائس الحماسة، وبقي أن نعرفَ منهجه في اختيار الأشعار، وبدا لي أنه قائم على ذوقه الأدبي، ويدل على ذلك قوله في الوافي بالوفيات -وقد مرَّ- عند حديثه عن اختياره من الحماسة: «... قلتُ: هي أربعة آلاف بيتٍ ومائتا بيتٍ وثمانية أبياتٍ؛ يكون الجيِّدُ فيها ألفَ بيتٍ، وقد اخترتُ جَيِّدَها».

فالجيِّد هو ما استجاده ذوقه الأدبي، ويتبيَّن ذلك من صنيعه في الاختيار، فهو يُغفِلُ مقطوعات بأكملها، ويورد مقطوعات وقصائد تامة، وينتقي من بعض المقطوعات بعض أبياتها ويترك بعضها.

فممَّا أغفلَ -على سبيل المثال لا الاستقصاء- أبيات سُوَيد الحارثي[٧]، وأبيات ليلى الأَخْيَلِيَّة[٨].

وممَّا أورده تامًّا أول مقطوعة في حماسة أبي تمام لرجل من بني العنبر ومطلعها:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لمْ تَسْتَبِحْ إبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانا

وكذلك القصيدة اللاميّة المنسوبة إلى السَّمَوْأل:

إذَا المرْءُ لمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرتَدِيهِ جَمِيلُ

وممَّا اختصر من المقطوعات، وأورد بعض أبياتها دون بعض، أبيات الفِنْدِ الزِّمَّانيّ النُّونيَّة:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وقُلْنَا القَوْمُ إخْوَانُ

وهي في شرح الحماسة للأعلم تسعة أبيات[٩]، واختار منها الصَّفَديّ أربعة أبيات.

وكذلك أبيات عُروة بن الوَرْد العَبسيّ الرائية التي مطلعها:

لحَا اللهُ صُعْلُوكًا إذَا جَنَّ لَيلُهُ مُصَافِي المُشَاشِ آلِفًا كُلَّ مَجْزَرِ

وهي في شرح الأعلم سبعة أبيات[١٠]، واختار منها الصفدي ثلاثة أبيات.

وبعدُ، فهذا ما سـمح به الوقت وأسـعف، فإن كان من تقصـير وزلل فالنفس البشـرية جُبلت على هذا، وأرجو أن يغفرَ لي القارئ ما يراه من ذلك، والقصـد من كتابة هذه المقالة صَـرْفُ أنظار الباحثين والمحققين إلى هذه النسـخة لكتابٍ ظنَّ المحققون والباحثون أنه مفقود، ولعل مُحقِّقًا من المحققين الأثبات يُحقق هذه النسـخة، وهي جديرة بذلك، وإن سـقط أولها، فما سـقط منها إلا عُشْرُ الكتاب وبقي تسعة أعشاره، والله وحده المعين والموفق.

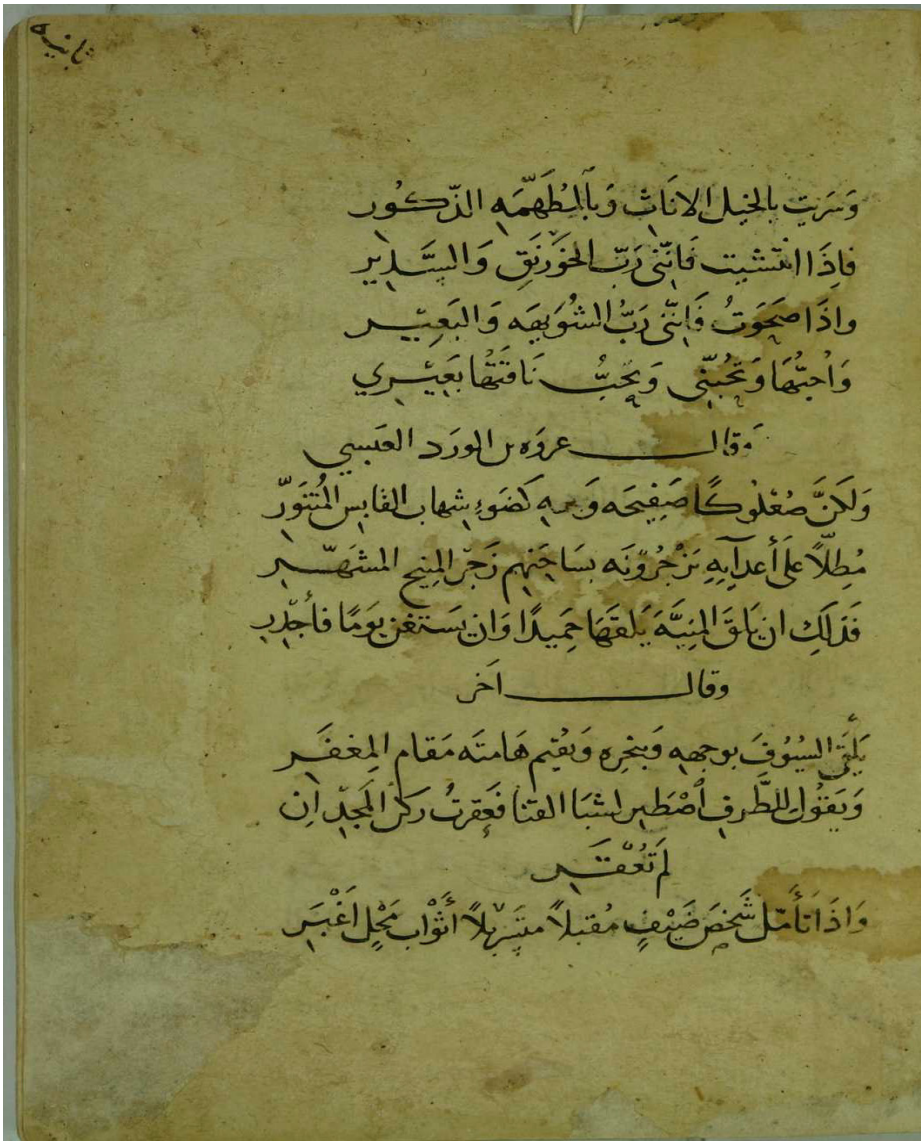

وسرت بالخيل الاناث وبالمطهمه الذكور
فاذا انتشيت فانني رب الخورنق والسدير
واذا صحوت فانني رب الشويهه والبعير
واجتها وتجبني ويحب ناقتها بعيري

وقال عروه بن الورد العبسي

ولان صعلوكا صفيحه وجهه كضوء شهاب القابس المتنور
مطلا على أعدائه يزجرونه بساحتهم زجر المنيح المشهر
فذلك ان يلق المنيه يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر

وقال آخر

يلقى السيوف بوجهه وبنحره ويقيم هامته مقام المغفر
ويقول للطرف اصطبر لشبا القنا فعقرت ركل المجد ان
لم تعقر

واذا تأمل شخص ضيف مقبلا متبذلا أثواب مخل اغبر

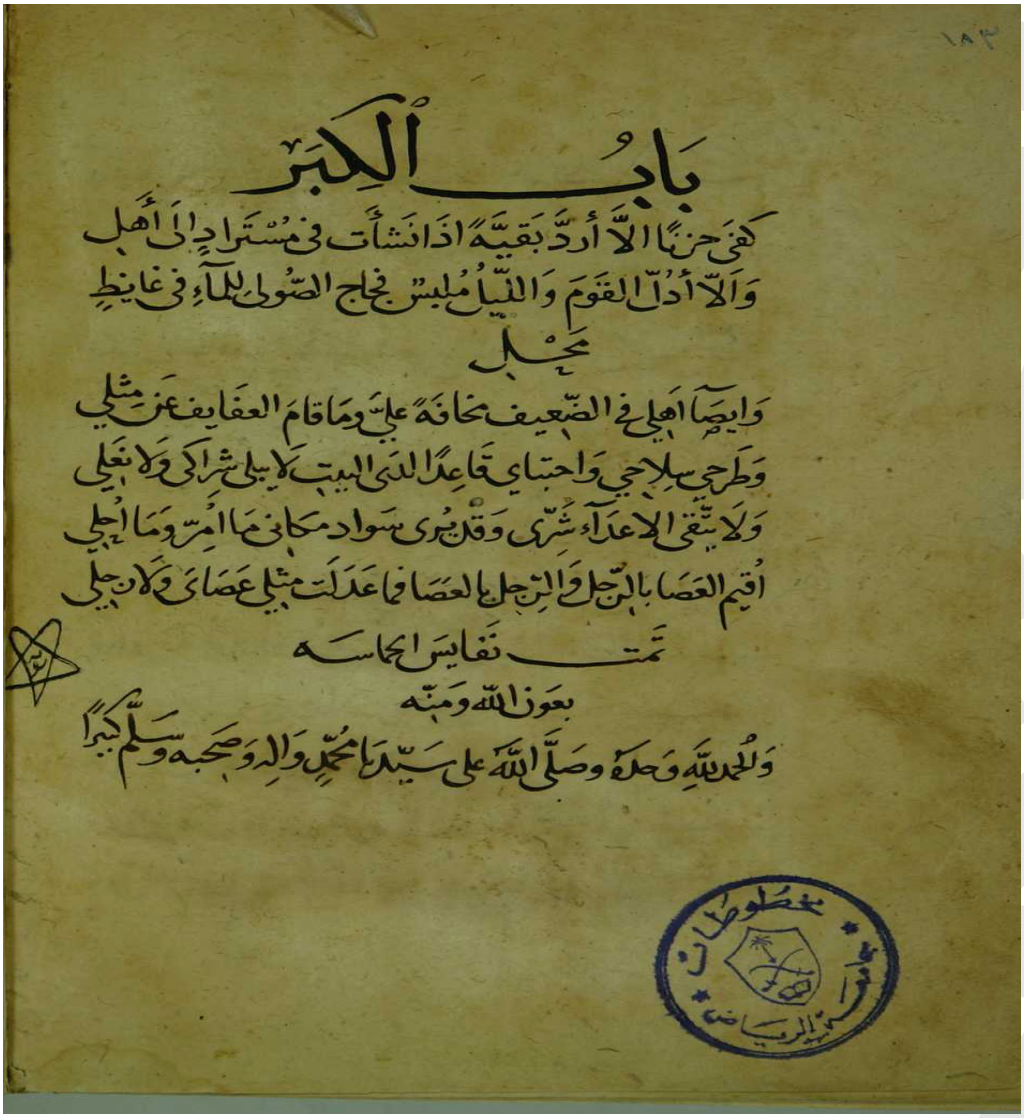

باب الكبر

كفى حزنًا ألا أردّ بقيّة إذا نشأت في مستراد إلى أهل
وألا أدلّ القوم والليل مُلبس فجاج الصّوى للآءٍ في غائط

محمل

وأيضًا أهلي في الضّعيف مخافة عليّ وما قام العفايف عن مثلي
وطرحي سلاحي واحتباي قاعدًا لدى البيت لا يبلى شراكي ولا نعلي
ولا يتّقي الأعداء شرّي وقد يُرى سواد مكاني ما أمرّ وما أحلي
أقيم العصا بالرّجل والرّجل بالعصا فما عدلت مثلي عصاي ولا رجلي

تمت نفايس الحماسه
بعون الله ومنّه
والحمد لله وحده وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم كثيرًا

مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض

الحواشي:

(١) جماعة من المحققين، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ١٤١١هـ، ٢٩٣/١١.

(٢) نقلت ترجمته من الأعلام للزِّرِكْلي ببعض التصرف، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م، ٣١٥/٢.

(٣) بتحقيق: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١١م، ص٣١٣-٣١٤.

(٤) وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، ٨١/٧-٨٢.

(٥) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق علي المفضل حمّودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٦٠١/١.

(٦) ١١٨٨/٢.

(٧) شرح الحماسة للأعلم ٤٤٩/١-٤٥٠.

(٨) المصدر السابق ٢٢٦/١.

(٩) ٣٦٠/١-٣٦١.

(١٠) ٢٢٢/١-٢٢٤.

كتاب رياض الشعراء في قصور الحمراء

إعداد: د. عبد العزيز المانع

ود.خوسيه ميغيل

عرض: الدكتور صبيح صادق

صدر مؤخرًا كتاب مهم يعكس ثمرة التعاون بين الباحثين العرب والباحثين الإسبان، والمتمثل بتعاون اثنين من أفاضل الباحثين، حيث جمعا شعر قصر الحمراء كله، أي البقية منه والنصوص التي اندثرت، في كتاب ضخم يحمل عنوان «رياض الشعراء في قصور الحمراء»، وقامت بطبعه جائزة الملك فيصل (الرياض- غرناطة) ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤م.

والمؤلفان هما الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع الأستاذ السابق في جامعة الملك سعود، وله العديد من المؤلفات، والمشرف على كرسي د. المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، وحاصل على جائزة الملك فيصل في حقل اللغة والأدب عام ٢٠٠٩م، وجائزة وزارة الثقافة عام ٢٠١٨م، وجائزة الملك سعود للتميز العلمي عام ٢٠١٩م، والدكتور خوسيه ميغيل بويرتا فلتشت أستاذ كرسي في تاريخ الفن العربي والإسلامي بجامعة غرناطة، وله العديد من المؤلفات، وحاصل على وسام البحث في تاريخ علم الجمال العربي عن الأكاديمية

الملكيــة للفنــون الجميلة بغرناطة، عــام ٢٠٠٢م، وجائزة أندلســيا للترجمة عام ٢٠٠٨م، وعلــى جائــزة جمعية مرشــدي تــراث غرناطة، عــام ٢٠١٨م، وجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي، عام ٢٠٢٣م.

ما يميّز هذا الكتاب

لقد توالى الكثير من الباحثين الذين درسوا وحققوا وترجموا نصوص قصر الحمراء، لكن الذي يميّز هذا الكتاب، كما أشار الباحثان، هو أن «كل هذه الكتب، سواء أكانت الإسبانية أم العربية أم تلك المنشورة بأية لغة أخرى عن الحمراء لم تحوِ بين دفتيها كل الأشعار الجدارية للحمراء، المحفوظة والمفقودة معًا، ولا صورًا لــكل الأشــعار الباقية بالجودة المطلوبة، فقد أردنا أن نقــدم للقارئ العربي كتابًا شاملاً لأشــعار الحمراء نصًّا وتصويرًا لكل النقوش الباقية على الجدران، وكذا نصــوص الأشعار التي فُقدت نقوشــها، وإضافة صور الفضاء المعماري الذي كان مســرحًا لها. لعلنا بهذا نثري المكتبة الشــعرية العربية بـ «أجمل ديوان شعري في العالم لأن أشعاره منقوشة في جدران الحمراء وحدائقها»، على حد تعبير غارثيا غوميث، ونكمل توثيق ما ذهب إليه الســينمائي التونســي ناصر خمير حين صرح بأن «الحمراء هو القصر الشعري الوحيد في العالم» (ص ٢٧).

تم ترتيب قصائد قصر الحمراء على الشكل التالي:

القســم الأول: وهو القســم الذي احتل معظم صفحات الكتاب، ويحتوي على الأبيات والقصائد التي وصلتنا منقوشة كاملة أو ناقصة في المباني (حتى صفحة ١٩١).

القســم الثاني: الأبيات والقصائد التي بقيت منقوشة ولكنها لا تظهر في أي ديوان أو مؤلف أندلسي أو عربي قديم (ص ص ١٩٣- ٢١٦).

القسم الثالث: الأشعار التي نظمت للنقش الموجودة فقط في دواوين الشعراء

النصـريين التي يشير جامعوها إلى مواضـع نقشها قبل أن تختفي بسبب تعرض المباني المعنية للخراب (ص ص ٢١٧- ٢٣١).

القسم الرابع: أشعار شواهد قبور ملوك غرناطة (ص ص ٢٣٣- ٢٥٣).

ويحتـوي الكتاب على خرائط ومخططات وصـور للأماكن، وصـور للنقوش الشـعرية كمـا هي عليه الآن، ومزوّد برسـوم لبعض الأبيات الشـعرية للتوضـيح وإرشاد القارئ، وتمكينه من الوقوف على جماليات هذه الأشعار الجدارية معنى وشكلا.

غلاف الكتاب تتصـدره صـورة لقصـر الحمراء، وفي الأعلى تظهر الأبيات الأولى لقصـيدة ابـن الجيّاب (وقيل ابن الخطيب) المنقوشـة في قاعة قُمارِش، ومطلعها:

تُحييكَ مِنّي حين تُصبِحُ أو تُمسي ثُغورُ المُنى واليُمنِ والسّعد والأُنسِ

قـدم الباحثـان دراسـة حـول الحمراء وبناتها، وسـلالة بني نصـر، أو بني الأحمر، الحاكمة لمملكة غرناطة، والأشـعار الجدارية لقصور الحمراء وتاريخها وأحوالها وشـعرائها، وهم ابن الجيّاب (٦٧٣-٧٤٩هـ/ ١٢٧٤-١٣٤٩م)، ولسان الديـن بـن الخطيـب (٧١٣-٧٧٦هـ / ١٣١٣-١٣٧٤م)، وابـن زمـرك (٧٣٣-٧٩٣هـ/ ١٣٣٣-١٣٩٤م)، والسـلطان يوسـف الثالث (٧٧٨-٨٢٠هـ/ ١٣٧٦-١٤١٧م)، وابن فُرْكُون (٧٨١-٨٢٠هـ/ ١٣٧٩-١٤١٧م).

سلالة بني الأحمر

بعـد هزيمـة الموحدين في معركـة العُقاب في عام ٦٠٩هـ / ١٢٠٢م، ونهاية حكمهـم في الأندلـس، تمكن محمد بن نصـر بـن الأحمر، حاكم بلـدة أرخونة، الواقعة في محافظة جيان، وسـليل أسـرة بني نصـر أو بني الأحمر العربية، من مقاومـة زحف قوات قشـتالة ودويلات مسـيحية أخرى، فدخـل غرناطة في عام

٨٩٧هـ- ١٢٣٨م، مؤسسًا مملكة أندلسية إسلامية على مساحة متواضعة، كُتِبَ لها فيما بعد أن تكون آخر مملكة أندلسية، ودامت أكثر من قرنين (٦٣٥- ٨٩٧هـ/ ١٢٣٨-١٤٩٢م)، وهي أطول مدة من أية دولة أندلسية سابقة.

قام محمد بن نصر الملقب بـ «الغالب بالله» بنقل مقر حكمه من البيازين إلى تل السبيكة، وأعاد بناء حصن الحمراء، وبنى قصرا وأبراجًا وسورًا يحيط بالمكان مع مد «ساقية السلطان» وحدائق، واختار شعار «لا غالب إلا الله»، كما أنه اهتم بمجالسة العلماء والشعراء، ومنهم أبو البقاء الرندي، صاحب قصيدة رثاء الأندلس:

لكل شيء إذا ما تم نقصانُ فلا يُغرّ بطيب العيش إنسانُ

ثم واصل ابنه محمد الثاني «الفقيه» من بعده، الاهتمامَ بالحمراء وبالعلماء والشعراء، وأسس منصب «ذي الوزارتين»، وكان ممن حملوا لقب ذي الوزارتين من شعراء الحمراء، هم ابن الجيّاب وابن الخطيب وابن زمرك، وكذلك يضاف إلى أسماء هؤلاء الشعراء الملكُ والشاعر يوسف الثالث، وكاتبه ابن فركون، وهم جميعًا من نظموا معظم أشعار جدران الأبنية البلاطية النصرية ونافوراتها في فترات متقاربة.

ثم عقبه ابنه محمد الثالث، وهو الذي بنى المسجد الأعظم، فواصل سياسة والده بالاهتمام بقصر الحمراء والعلماء والشعراء.

ثم مع تولي إسماعيل الأول السلطة بلغت الحمراء مرحلة النضج المعماري والزخرفي والشعري، فقام هذا الملك بإجراء تغيير واسع في قصر «جنة العريف»، المجاور للحمراء، وأطلق عليها اسم «دار المملكة السعيدة»، ونقشت على جدرانها قصائد للشاعر ابن الجياب.

وواصل سلاطين غرناطة المسيرة، مثل أبي الحجاج يوسف وابنه محمد

الخامس، الغني بالله، حتى صارت الحمراء أحد معالم تاريخ الفن عامة، وأدرجتها منظمة اليونسكو، ضمن قائمة مواقع التراث العالمي عام ١٩٨٤م.

لقد قام السلطان يوسف بإنشاء أبرز معالم الحمراء، مثل بروج «القاضي» و«الأسيرة» و«قُمارش»، وترميم «حمام دار الملك»، وتشييد «البرج المشروخ» و«المدرسة اليوسفية» عام ٧٥٠هـ / ١٣٤٩م.

ينبه الباحثان إلى أن «جل تلك المباني تتسم بتوازن تصاميم فضاءاتها، ورونق زخارفها، وتحتوي على كتابات كوفية ونسخية في منتهى الدقة والجمال، بالإضافة إلى أشعار أنشأها الشاعران ابن الجياب وابن الخطيب لتُنقش في «برج الأسيرة» و«الحمام الملكي» و«قاعة البَرَكة»، و«قاعة العرش»، خاصة «برج قُمارش»، وهو أعلى بروج الحمراء بارتفاع ٤٥ مترًا، فقد احتضن قاعة عرش يوسف الأول، التي تعد أكبر قاعة عرش باقية من القرون الوسطى في المشرق والمغرب، إذ يبلغ ارتفاعها ١٨,٢٠ مترًا، وعرضها ١١,٣٠ مترًا. ويغطي القاعة سقفٌ عجيب ونادر في فنون النجارة الإسلامية، فقد استخدمت لصناعته ٨٠١٧ قطعة خشبية، لتمثيل السماوات السبع المذكورة في سورة المُلك التي نُقشت كاملة في أسفل رُكاب السقف الخشبي» (ص١٣).

وفي عصر السلطان محمد الغني بالله، استمر البناء في الحمراء، فبنى العديد من معالم الحمراء، مثل باحة الأسود، التي تبلغ أبعادها ١٥،٧٠ × ٢٨,٥٠ مترًا، مع نافورة الأسود في وسطها، ورواق رائع مكون من ١٢٤ عمودًا مرتبة في خمسة محاور متتابعة في زوايا الباحة الأربع، وفي الكشكين البارزين من الرواق نحو النافورة، وهو تصميم مبدع خلاق ونادر يوحي برحابة المكان وبحَرَكية العمارة» (ص ١٤). ومعلوم أن الماء ينحدر من فوارة منخفضة لينساب باتجاه نافورة الأسود في وسط باحة القصر، لتلفظ الماء أفواه الاثني عشر أسدًا، التي يرتكز عليها حوض النافورة، في آن واحد، وفي كل الاتجاهات.

وأنشـأ الغني بالله، البيمارسـتان، وكان تحت إشـراف ابـن الخطيب، وهو المستشـفى الوحيد الذي أنشئ على مدى تاريخ الأندلس، على حافة نهر حدرة في البيازين، وعلى مرأى من الحمراء.

أشعار باب المَشوَر الجديد

يبـدأ الكتاب بأشـعار قاعة المَشْـوَر الجديد لمحمد الخامس، وهي مجموعة المباني المخصصة لشؤون إدارة الدولة وخدمات البلاط، ويقع في مقدمة القصر في دار المُلْك، لا تزال كلمة المَشـوَر تحتفظ باسـمها، ويطلق عليها الإسبان Sala del Mexuar، وهي مفردة أندلسية مغربية تطلق على القسم الإداري بالقصر.

المقطوعة الأولى في ثلاثة أبيات، ويرجّح الباحثان بأنها لابن زمرك، ومطلعها (ص ٣٧):

يـا منصـبَ المُـلك الـرّفيـعْ ومُـحـرِّز الشـّكل البـديـعْ

وتتبعهـا قصـيدة لابـن الخطيب، كان قد نظمها في عهـد الغني بالله، محمد الخامس، احتفاء باسـتعادته العرش عام ٧٦٣هـ / ١٣٦٢م، وقـد اختفت أبيات القصـيدة بعد احتـلال غرناطة عام ٨٩٧هـ / ١٤٩٢م، بعـد أن تحول المكان إلى كنيسـة. ويلاحظ في هذه القصـيدة أن القاعة هي المتحدثة، وأن الشاعر يترجم ما تريد قوله لمشـاهديها، وهذا الفن يغلب على كثير من أشـعار قصر الحمراء، ومطلعها (ص ٣٩):

شاهدْ بعينكَ مِنّي قـُرّةَ العَينِ واعْجَبْ لما حُزْتُ من شكلٍ ومن زَيْنِ

ثم قصيدة قبة العرض لابن الخطيب، ومطلعها (ص ٤١):

أأبصـرْتَ منّي في المصانِعِ قُبـّةً تـأنـَّقَ فِيَّ السـّعدُ من كلِّ جانبِ

وبعدهـا مقطوعـة مجهولـة المؤلف في بيتين، وقـد ورد البيتان في كتاب «بحر الدمـوع» للإمـام ابن الجوزي البغـدادي المتوفى عام ٥٩٧هـ / ١٢٠١م، وتبدأ بـ

(ص ٤٣):

يـا ثـِـقَـــتـــي يـا أمـلـــي أنـــت الـــرّجـا أنـــت الـــوَلي

أشعار قصر قُمارش

أشعار القصر الكبير (قصر قُمارش)، وقد استخدم الموريسكي ألونسو ديل كاسـتيو (١٥٢٠-١٦١٠)، وهو أول من نقل شعر الحمراء وترجمه إلى الإسبانية، اسـم «قمارش» للحديث عن هذه القاعة في عام ٩٧١هـ/ ١٥٦٤م، فاستمرت هذه التسـمية عند الإشـارة إليها أو إلى البرج الذي يحتضـنها؛ وأصـل كلمة قمارش غامض، ولكن يلاحظ أنها كانت تطلق على الأماكن المرتفعة.

نُقشت على واجهة قُمارش مقطوعة مطلعها (ص ٤٩):

مَـنْـصـبـي تـاجٌ وبـابـي مَـفـْرِقٌ يَـحْـسِـدُ المَـغـرب فيَّ المشـرِقُ

تتبعها أشـعار الإيوان المركزي لقاعة قُمارِش، وتبدأ بقصـيدة ابن الجياب، وقيـل إنها لابن الخطيب، وأهمية القطعة أنها تحـدد هذا الإيوان المركزي لقاعة قمارشـ، أي مـكان عرش يوسـف الأول مؤيدا «بحـق النور والعرش والكرسـي» الإلهية، والمتمثلة في «القبة العليا» للقاعة. وتجسـد هذه القبة السـماوات السـبع المذكورة في سـورة المُلك، والتي رسـمت كاملة في قاعة السـقف الخشبي العظيم لهذه القاعة، ومطلعها (ص ٥٥):

تُحييكَ مِنّي حينَ تُصبحُ أو تُمسي ثُغورُ المُنى واليُمن والسّعدِ والأنسِ

والبيت السادس والأخير من المقطوعة:

وصيَّرني كُرسيَّ مُلكٍ فأيّدتْ عُلاهُ بحقِّ النّورِ والعرشِ والكُرسي

وبعد هذه المقطوعة، تأتي مقطوعتا طاقتي مدخل قاعة عرش يوسـف الأول، ومطلع الأولى (ص ٥٧):

فُقتُ الحِسانَ بحِلْيتي وبتاجي فَـهَـوتْ إليّ الشـُّهبُ في الأبـراجِ

ومطلع الثانية:

رقَـمَتْ أنـامـلُ صانعي ديباجي من بعدِ ما نَظَمَتْ جواهرَ تاجي

وبعدهما قطعتا خزانتي قاعة البركة لابن زمرك. وقد تعرضـت هذه القاعة لتعديـلات عـام ١٠٤٢هـ/ ١٦٣٣م، إذ فتحـت خزانتها على «باحـة الرياحين»، ثـم رُممت في مطلع القرن العشـرين، بعد حادث الحريق الذي تعرضـت له عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، ويحتفظ متحف الحمراء ببعض من مقطوعتي القاعة، وكان الموريسـكي ألونسـو ديل كاسـتيو قد نقلها عـام ٩٧١هـ/ ١٥٦٤م في مخطوطته، وترجمها إلى الإسبانية قبل الحريق. مطلع الأولى (ص ٦١):

يا ابن الملوكِ وأبناءِ الملوكِ ومَن تَعْنُو النُّجومُ لهم قدراً إذا انتسبوا

ومطلع الثانية:

إن ابنَ نصرٍ وما أدراكَ مِن ملكٍ من قَصرهِ طالعاتُ النّصرِ تُرتَقَبُ

وعلـى طاقتـي مدخل قاعة البركـة مقطوعتان لابن زمرك، منقوشـتان على الرخام، مطلع الأولى (ص ٦٥):

أنـا مَجْـلاة عَـروسٍ ذاتُ حسـنٍ وكَـمال

ومطلع الثانية:

أنـا مِـحـرابُ صـلاةٍ سَـمْتُـهُ سَـمتُ السّـعادةْ

قصائد الرواق الشمالي والرواق الجنوبي لباحة الرياحين

ثم تليهما قصـيدة الرواق الشـمالي لباحة الرياحـين لابن زمرك، ومطلعها (ص ٧٣):

تـبـارَكَ مَـن ولاّكَ أمـرَ عِـبـادِه فأولى بكَ الإسلام فضلاً وأنْعَما

وبعدهـا قصـيدة الرواق الجنوبـي لباحة الرياحـين لابن زمرك، وهي قصـيدة اختفـت بعد أن قام الإمبراطور كارلوس الخامس بتشـييد قصـره داخل قصـر

الحمراء، فهدم الجناح الجنوبي لقاعة الرياحين، ومطلعها (ص ٧٥):

يا مَظْهَرَ المَلكِ الهمامِ وهالهَ الـ قَمَـر الـذي مـا فـارقَ التكْميلا

وقطعتا طاقتي الرواق الجنوبي لباحة الرياحين، وقد زالتا عند هدم المكان عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م، وذلك لبناء قصر كارلوس الخامس، وتبدأ الأولى بـ (ص٧٧):

هـذه الـدار جنـة للخلـودِ في سُـرورٍ مُـواصِـلٍ وسعـودِ

والثانية:

هـذه جنّـةُ الـنعيـمِ تجَلَّـتْ ليسَ عنها لِساكنٍ مِـن بَـرَاح

تتبعهـا قصـيدة كانت في البيت من القصـر الكبير، وربمـا في قاعة الآيات، المسماة بالإسبانية Helias، لكنها هُدمت عند بناء الإمبراطور كارلوس قصره، وهي أطول قصيدة نقشت بالحمراء (ص ٧٩):

ماذا عسى التشبيهُ والتمثيلُ واللهِ ما لي في الوجـودِ مثيلُ

ونتفة طيقان الحجرات الجانبية لباحة الرياحين (ص ٨٥):

يـا ثِـقَـتـي يـا أمَـلـي أنـتَ الـرّجـا أنـت الـولي

شعر حمّام دار الملك

وفي حمام دار المُلك شِـعرٌ أيضًا، وهو الحمام الوحيد الذي نقش فيه شعر في الأندلس، ويرجح أن المقطوعة للشاعر ابن الجياب، ولكنها لا ترد في ديوانه، وهي منقوشة على إطار الطاقة الرخامية لبيت السخون، وتبدأ بـ (ص ٨٩):

أعْجَبُ شيء حادثٌ أو قديمٌ مَرابضَ الأسدِ بِبيتِ النّعيمْ

والقطعة الأخرى نقشت على باب الحمّام، وهي لابن الجيّاب، (ص ٩١):

أُدخُلْ على اسم الله في خيرِ دارْ مَحلٌ طُهْرٍ ومَقام اعتبار

أشعار الرياض السعيد (قصر الأسود)

الرياض السعيد (قصر الأسود) شيَّده السلطان الغني بالله، محمد الخامس في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وفيه نُقشت عشر قصائد لابن زمرك تشكل في مجموعها ٧٣ بيتًا، ولكن لم يصلنا منها إلا خمسٌ ومجموع أبياتها ٥٤ بيتًا.

قصائد ابن زمرك في هذا المكان هي: القصيدة الأولى قصيدة شرفة لِندراخا، و«لِندراخا» هي كلمة أطلقها الإسبان على هذه الشرفة، وقد حدث في القصيدة تغيير بسبب بناء حجرات كارلوس الخامس، ولكن الأصل محفوظ في ديوان ابن زمرك، وتبدأ بـ (ص٩٩):

لِيَ المَرْقبُ الأسمى لِيَ المظهَرُ الأعلى وأفلَحُ في نَصِّ الكتابِ مَن استَعلى

ثم قصيدة مدخل شرفة لِندراخا وهي في ثمانية أبيات، ويُلاحظ أنها من وزن الخفيف، ولكن البيت الثاني من القصيدة من وزن الرمل (ص ١٠١):

كُلُّ صُنْعٍ أهدى إليَّ جَمالَهْ وحَباني بهاءَهُ وكمالَهْ

مَن رآني يَظُنُّني كلِداتي تخْطُبُ الإبريقَ تَبغي أن تَنالهْ

وقصيدة قاعة الأختين، أي القبة الكبرى، في أربعة وعشرين بيتًا (ص ص ١٠٧-١٠٩):

أنا الرّوضُ قد أصبحتُ بالحُسنِ جاليا تأمّلْ جمالي تستَفِدْ شرحَ حاليا

ثم قطعة في طاقتي مدخل قاعة الأختين، في ستة أبيات، وقد اندثرتا (ص ١١٩):

هذي القِسيُّ تُشابِهُ الأفلاكا مِن صُنعِ مَن قد شَرّف الأملاكا

وقصيدة نافورة الأسود المشهورة، وقد نُقشت على حافة النافورة الرخامية، وهي في اثني عشر بيتا (ص ١٢١):

تبارَكَ مَن أعطى الإمامَ مُحمّداً معانِيَ زانَتْ بالجمالِ المَغانيا

وقطعتا طاقتي مدخل قاعة بني سراج؛ الأولى في ثلاثة أبيات (ص ١٢٥):

إنّ الإمـام محمّدًا وَرِثَ العُلى كأبيـهِ مـولانا أبـي الحـجّاج

والثانية في ثلاثة أبيات أيضًا (ص ١٢٥):

نالَ ابن نصرٍ بهذا القصرِ ما اقْتَرَحا فبَابُهُ لِعزيزِ النصرِ قد فُتِحا

ثم قصيدة قاعة بني سراج، وقد سميت القاعة بهذا الاسم في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، حيث أشيع أن السلطان محمد العاشر أو أحد أحفاده قام بالقضاء على نبلاء بني سراج في هذه القاعة، وقد أزيلت المقطوعة من قبل الإمبراطور كارلوس الخامس، وحلت محلها مقطوعة أخرى، وجاءت غير مرتبة. والقصيدة في سبعة أبيات (ص ١٢٧):

مَظاهرِيَ العُليا طريقتي المُثْلى أبَى الحُسْنُ أن تُلفي لها أبداً مِثْلا

وهناك بيتان مجهولا المؤلف نُقشا على قوس الحائط في إطار جصّي في الطابق الأعلى للقبة الغربية في «باحة الحريم»، الأول على يمين القوس، (ص ١٢٩):

أبشِرْ فَدهرُكَ بالأ[فراحِ] مُتّصِلُ أم بالمَسرّة رُبا[ن بها] نُزُلُ

وعلى يسار القوس:

سَلِ اللّيالي لِما ترجُوهُ مِنْ أمَلِ واحْكُمْ بما شِئْتَ فالأيامُ تمتَثِلُ

قطع بقايا داخل فندق الحمراء الوطني

وهناك أيضًا بقايا قطعة القصر النصري في الحمراء العليا، في خمسة أبيات، داخل فندق الحمراء الوطني، وفي هذا القصر أسس الملكان إيزابيل وفرناندو أول دير في غرناطة، وبعد ذلك ضم قبر الملكين، ثم نقلا إلى كاتدرائية غرناطة، ومطلع المقطوعة (ص ١٣١):

بَهائي وَهْوي أفرطَ الحُسنُ فيهما وقد شُفِعَتْ فيهِ الزيادَةُ بالحُسنى

وفي متحف الحمراء خَصَّة رخامية شبيهة بنافورة باحة لِندَراخا، يبلغ

قطرها ٢١٠ سم، وبارتفاع ٢٧ سم، وهي تتكون من ٦٠ فصًّا، وكل بيت شعري يحتل ثلاثة فصوص، وبذلك يبلغ عدد أبياتها عشرين بيتًا، وقد نبَّه الباحثان بأن بعض أبياتها غير مستقيمة، ومطلع القصيدة (١٣٣):

ليَ في الحُسْنِ أجَلُّ الرُتَبِ صفتي تُعْجِبُ أهل الأدبِ

أشعار البَرطَل

وهناك قطعتان مجهولتا المؤلف، في قاعة البَرطَل (أو البُرطال)، والبرطل هو مصطلح لاتيني الأصل كان شائعًا في الأندلس وفي دواوين الشعراء النصريين، ويُعرف في إسبانيا باسم El Partal، ففي القاعة الرئيسية للبرطل (برج السيدات) قطعتان منقوشتان في شريط زخرفي يمتد فوق النوافذ؛ القطعة الأولى في أربعة أبيات (ص ١٤١):

الحمد لله على ما منحا مِنْ أنعُمٍ تَترى أصيلا وضُحَى

والثانية في أربعة أبيات أيضًا:

حُييتَ يا منزِلا طاف السرور به والسعدُ [قد]سَاعدوه العزّ والأملُ

وفي الطابق العلوي للبرطل هناك مقطوعة في بيتين مجهولة المؤلف:

يا ثِقَتي يا أمَلي أنت الرّجا أنتَ الولي

قصائد قَلَهُرّة السلطان يوسف (برج الأسيرة)

هناك أيضًا قصائد في قَلَهُرَّة السلطان يوسف، المعروف ببرج الأسيرة، وكلمة قَلَهُرّة إسبانية الأصل ومعناها البرج المحصّن، وقد استعملها النصريون للدلالة على البرج الذي يحوي قصرًا بداخله. وكان السلطان يوسف قد بنى القصر عام ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م، أما سبب تسميته ببرج الأسيرة فهو حسب بعض الروايات أن ثريا زوج الملك حسن، والد أبي عبد الله، آخر ملوك غرناطة أُسِرت فيه.

في هذا البرج هناك أربع قصائد للشاعر ابن الجيّاب، وكل منها في ثمانية أبيات، منقوشة على جداري كل زاوية من الزوايا الأربع للقاعة الرئيسية، ونتيجة لترميم القصيدة في القرن التاسع عشر، وقعت أخطاء في أماكن الكلمات. مطلع القصيدة الأولى (١٤٧):

[بُرْجٌ عظيمُ الشّانِ في الأبراجِ قد باهَتِ الحمراء منه بتاجِ]

في القصيدة الثانية لابن الجياب يوجد بياض في بعض كلمات البيت الأول في المخطوط، لكنها موجودة بوضوح في النقش، وكذلك لا يرد البيت السابع في ديوان ابن الجياب، وتبدأ القصيدة بـ:

ما مثلُ هذا المَصنعِ الأعلى نشا فحديثُهُ في كُل صُقْعٍ [قد] فَشَا

ومطلع القصيدة الثالثة:

قَد زيَّن الحمراءَ هذا المصنعُ هو للمُسالِمِ والمُحارِبِ مَربَعُ

والرابعة:

قدْ شَرّفَ الحمراءَ بُرْخٌ مُشْرِفُ في الجَوِّ دَبَّرهُ الإمامُ الأشرفُ

وفي هذا البرج أيضًا هناك ثلاث قصائد مجهولة المؤلف (ص ١٥٥)، ونتفة دينية مجهولة المؤلف كذلك (ص ١٥٧). في الإيوان الأوسط:

الحمد لله على ما مَنَحا من أنعُمٍ تترى أصيلا وضُحى

وفي الإيوان الشرقي:

حَمْدُ الإلهِ رَتْعَةٌ لذيذة فَلْتَعْلَمَنّ القولَ في تَرْديدِه

وفي الإيوان الغربي:

اللهَ أحمَدُ في عَميمِ نَوالِه حَمدًا يَحِقُّ لِعِزِّه وجَلالِه

قَلَهُرَّة المستعين بالله (برج الأميرات)

قَلَهُرَّة المستعين بالله، ويطلق على هذا البرج اسم «برج الأميرات»، وذلك

حسب الرواية الشعبية أن المستعين بالله، وهو محمد السابع، قد منع بناته الأميرات الثلاث من الخروج من هذا البرج. وهذا البرج هو آخر برج بناه النصريون في الحمراء.

وفي قَلَهُرَّة المستعين بالله هذه، عدة مقطوعات شعرية، ففي برج الأميرات قطعتان مجهولتا المؤلف في مدخل البرج، وكل واحدة منهما في ثلاثة أبيات، الأولى (ص ١٦٣):

يا داخلا بالله قف وتأملِ ... في بَهْجةِ الحُسْنِ البديعِ الأكملِ

والثانية:

إذا نظرتَ فقُلْ بالله يا قاري ... تبارك الله نعمَ الخالقُ الباري

وقطعة للشاعر ابن زمرك في ستة أبيات، في طاقي باب قبة برج الأميرات، وقد حذفت هذه القطعة، لكنها تظهر في ديوان ابن زمرك، ومطلعها (ص ١٦٥):

للمسْتعين ابن نصرٍ ... أعزّ مَوْلَى كريمِ

وهناك بيت مفرد دعائي، ولا يُعرف قائله، في نافذة برج الأميرات وهو (ص ١٦٧):

أنْعَمتَ يا رَبِّ فَزِدْ ... فأنتَ خيرُ مَن قُصِدْ

أشعار جنة العريف

جنّة العريف هي حديقة غناء تبعد حوالي كيلو متر عن الحمراء، ويحتمل أنها بُنيت في عهد الموحدين ثم طور بناءها بنو الأحمر، ومنهم الملك محمد الثاني أو ابن محمد الثالث، ثم قام بتجديدها إسماعيل الأول وأطلق عليها اسم «دار المملكة السعيدة». وجنة العريف هي منتزه لراحة واستجمام ملوك بني نصر، ولا يُعرف بالضبط المقصود بكلمة «العريف»، ولكن هذه الكلمة في الأندلس آنذاك كانت تطلق على المعلم أو المعماري.

في جنة العريف سبع قصائد ومقطوعات، ولم يبقَ منها غير ثلاث منقوشة في الجناح الشمالي، كما ذكرت ذلك المستعربة الإسبانية روبييرا ماتا، وهي أول من درست ونشرت ديوان ابن الجياب، والقصيدة الأولى حسب تحقيق الدكتور جمعة شيخة للديوان (ص ١٧٥):

قصرٌ بديعُ الحُسْنِ والإحسانِ لاحت عليه جلالَةُ السلطانِ

وقطعتان في طاقي باب المجلس الشمالي لجنة العريف، خمسة أبيات لكل منهما (ص ١٨١):

يا طاقَ [بابِ] المجلسِ الأكبرِ اهْنَأ بإسماعيلَ واستَبْشِرِ

والأخرى:

[يا] طاقَ بابِ المجلسِ الأسعدِ لخِدمَةِ الحضْرةِ بالمَرْصَدِ

وقطعتان لابن الجيّاب على طاقي باب، مطلع الأولى (ص ١٨٥):

أنَداكَ الغَمْر أم بيضُ البحار وسنا بشرك أم شمس النهار

والثانية:

أيّدَ الله أميرَ المسلمين وحباهُ النصرَ والفَتْحَ المُبين

وكُتبت قطعتان لابن الجياب أيضًا، على الطاق الأيسر، بمجلس جنة العريف (ص ١٨٧):

يا قاصدَ المجلسِ الكَريمِ انْظُرْ إلى حُسنيَ العَظيمِ

وعلى الطاق الأيمن:

يا قاصد المجلس الرّفيعِ انْظُرْ إلى حُسْني البديعِ

وتظهر في جنة العريف كذلك نقوش متنوعة لنتفة دعائية (ص ١٨٩):

يا ثقتي يا أملي أنت الرجا أنت الولي

قصر الدّشار

القسم الثاني من الكتاب وعنوانه: «أشعار نظمت للنقش في الحمراء في مبان محددة أضحت أطلالا» (ص ص ١٩٣-٢١٦)، وهي أشعار نظمت للنقش في الحمراء لكنها اندثرت، مثل أشعار قصر الدّشار، والدشار كلمة أندلسية تطلق على المزارع والمناطق الريفية.

شيَّد هذا القصر الملك محمد الخامس، ثم تهدم نتيجة هزة أرضية، ويذهب بعض علماء الآثار الإسبان إلى أن هذا القصر كان من أجمل قصور السبيكة، وكان مؤلفًا من أربع قباب متناظرة حول بركة واسعة عرضها ٦ أمتار، وطولها حوالي ١٧ مترًا.

قصائد قصر الدشار هي للشاعر ابن زمرك لكنها اندثرت، ولهذا اعتمد الباحثان على ديوان ابن زمرك لاستخراج هذه القصائد، وأولها القصيدة التي نقشت على الطاقة الواحدة بباب القبة الشرقية، وتبدأ (ص ١٩٧):

هذي المَنازِهُ للسّعودِ منازلُ وبها يُبَلَّغُ ما يشاءُ الآملُ

وعلى الطاقة التي تُناظرها:

يا مَن تعجّبَ من محاسن مَنْظرٍ سبِّح ونزِّه ما استطعتَ وقدِّسِ

وعلى الطاقة التي بباب القبة الغربية، خمسة أبيات تبدأ بـ (ص ١٩٨):

للهِ مَرْقَبُ تاجي مِنْ فوقِ تاج السّبيكة

وعلى الطاقة الأخرى:

انْظُرْ لروْضٍ مُحَلّى مِثل العروس المُجَلّى

ومما نقش على دائرة طاق في قصر الدّشار، في خمسة أبيات مطلعها (ص ١٩٩):

خَلّد الله ذا المكان السّعيدا يَتقضّى الزّمانُ عيدا فعيدا

وفي قوس طاق آخر، مقطوعة في خمسة أبيات، ومطلعها (ص ١٩٩):

يا نسيمًا يَهُبُّ عند الصّباحِ راحةُ الصبِّ في انتشاقِ الرِّياحِ

وفي أخرى تُناظرها (ص ٢٠٠):

يا إمامَ الهُدى وفخرَ المعالي مَظْهري في المكانِ والحُسْنِ عالِ

وكذلك أخرى، في خمسة أبيات، ومطلعها (ص ٢٠٠):

أنا تاجٌ عُقِدْتُ في رأسِ تاجِ لنجوم السماء منّي مُناجي

وأخرى (ص ٢٠١):

لا وشمسِ الطُّلى ببدرِ الزجاجِ ونجومِ الحَباب عند المزاجِ

البَرطَل العالي والدار الكبيرة ليوسف الثالث

يعتقد أن مباني المنطقة العليا من قصر البَرطَل شيِّدت في عهد محمد الأول في القرن ٧هـ/ ١٣م، وفي عهد يوسف الثالث في القرن ٩هـ/ ١٥م شيِّدت مبانٍ أخرى حوله وفوقه، ونقشت داخل هذا القصر قصائد للسلطان يوسف الثالث ولشاعره ابن فركون، ولكن قصر البرطل العالي تهدم، وبقاياه اليوم هي جزء من حدائق ملحقة بكنيسة الحمراء القائمة على آثار المسجد الأعظم للحمراء.

ولشاعر الحمراء ابن فركون ست مقطوعات، ومنها القصيدة التي مطلعها (ص٢٠٣):

بناصرِ الدينِ مَولى الخلْقِ لي شرفُ فليسَ عَنّي للأبصارِ مُنْصَرَفُ

وله أيضًا قصيدة كتبت بطيقان الطبقة العليا، ومطلعها (ص ٢٠٥):

أحْرَزتُ [مِن] كُلِّ وَصفٍ رائقٍ حسَنِ مالم يُنَلْ مثلُهُ في سالفِ الزمنِ

وكذلك قصائد للملك الشاعر يوسف الثالث، المنقوشة في القسم المجدد من نواحي داره الكبيرة، منها القصيدة التي تبدأ (ص٢١٣):

أنـــا مـطـلـعُ الـسـُّعـود أنـــا قـبـلـــةُ الـوفـــود

وأخرى ومطلعها:

يا دارُ شكرا للخليفة يوسُفٍ فهو الذي والى الجميل وأنعما

أشعار مجهولة المبنى والموقع

في القسم الثالث من الكتاب، المخصص لأشعار نظمت للنقش في الحمراء ووردت في الدواوين، ولم يستطع المؤلفان من تحديد أبنيتها أو موقع آثارها، بسبب تعرض المباني المعنية للخراب، (ص ص ٢١٧-٢٣١)، ومنها قصيدة لابن الجياب (ص٢١٩):

يا مجلسا لم يزل بالمُلك معمورا وبالسعادة محبوًّا ومحبورا

وقصائد لابن الخطيب، ومنها قصيدته (ص٢٢٤):

السّعدُ هذا بابُهُ المفتوحُ والعزُّ هذا سِرُّهُ المشروحُ

وقصائد لابن زمرك (ص٢٢٦):

يا صانعي لله ما أحْكَمْتَهُ فلأنت بين الصانعينَ رئيسُ

وابن فركون (ص ٢٢٩):

الوردُ من شأني ولكنَّنني أمْسَكْتُ عن ذاك لِحَقٍّ وَجَبْ

مقبرة الحمراء

في القسم الرابع من الكتاب «روضة الحمراء وأشعار شواهد قبور ملوك بني نصر»، (ص ص ٢٣٣- ٢٥٣).

تحتوي الحمراء على «مقبرة السبيكة»، ولم يُحدد مكانها بالضبط حتى اليوم، وهناك مقبرة ثانية تعرف باسم «الروضة» تقع خلف «قصر الرياض السعيد» أو قصر الأسود، وهي مخصصة لقصائد رثاء ملوك بني نصر وأسرهم.

وفي عام ٧٥٠هـ/ ١٥٧٤م أكد المؤرخ الرسمي الملكي القشتالي مارمول كارباخال العثور على قبور الملوك: محمد الثاني، وإسماعيل الأول، ويوسف الأول، والأمير يوسف، عم أبي عبدالله، آخر ملوك غرناطة، في روضة الحمراء، وشواهدها مكتوبة بالذهب على خلفية زرقاء، ويمكن اليوم مشاهدة بقايا قواعد ثلاثة قبور منها. ومن ضمن قصائد رثاء ملوك غرناطة، قصيدة لشاعر مجهول في ثلاثة عشر بيتًا (٢٣٧):

هذا محل العلى والمجد والكرمِ قبر الإمام الهمام الطاهر العَلَمِ

وأخرى في ثلاثين بيتًا لمجهول أيضًا (ص٢٣٩):

سقى تُرْبَهُ صوبُ الغمام وحيّاهُ وأهدى له الفردوْسُ عاطر ريّاهُ

وقصيدة لابن الجياب تتكون من ٢١ بيتًا (ص ٢٤٢):

رضى المَلِكِ الأعلى يَروحُ ويغتدي على قبر مولانا الإمام المؤيد

ثم قصيدة أخرى للشاعر نفسه في ٣٠ بيتًا (ص ٢٤٤):

هذا محلُّ العدلِ والإحسانِ قبرُ الإمام خليفة الرحمنِ

وقصيدة لشاعر مجهول في رثاء الأمير نصر في ١٢ بيتًا (ص ٢٤٦):

يا قبرُ جادَ ثراكَ صوبُ غَمامِ يَهمي عليك برحمةٍ وسلامِ

وقصيدة لابن الجياب في رثاء فرج أبي سعيد، في ١٨ بيتًا (ص ٢٤٧):

سلامٌ على قبر المكارم والمجدِ مقام الرّضا والعزّ والبِشْرِ والسّعْدِ

وقصيدة أخرى لابن الجياب في رثاء أبي الوليد إسماعيل الأول، وهي في ١٥ بيتًا (ص ٢٤٩):

تَخُصُّ قبركَ يا خيرَ السلاطينِ تحيَّةٌ كالصَبا مَرَّت بدارينِ

وقصيدة لابن الخطيب في رثاء السلطان أبي الحجاج، في ٢٧ بيتًا (ص ٢٥٠):

يُحيّيكَ بالرّيحانِ والرّوح منْ قَبْر رضا الله عمّنْ حلَ فيك مدى الدهر

وأخيرا قصيدة الشاعر الملك يوسف الثالث في رثاء الأمير أبي الحسن علي، في ٢٤ بيتًا (ص ٢٥٢):

يا قبرُ فيك تذكُّرٌ وعِظاتُ وإليك من أنصارنا اللحظاتُ

يمثل كتاب رياض الشعراء في قصور الحمراء جُهدًا كبيرًا ورائعًا، وهو أول محاولة لجمع كل القصائد والمقطوعات التي نقشت على جدران قصر الحمراء، سواء الباقية منها أو التي اندثرت وانمحت، وهو عمل ليس بالسهل، ولا شك أن المؤلفَين قد بذلا جهودًا مضنية في سبيل جمع هذا الكم من القصائد ودراستها من خلال تتبع دقيق وشرح واضح لكل ما يتعلق بتلك القصائد، والحقيقة أنني استمتعت كثيرًا بقراءة الكتاب لعمقه وثراء المعلومات التي قدمها.

ومما يلفت النظر في هذا الكتاب هو وضوح نصوص الكتابات وصور المناظر المتعلقة بالحمراء، وترتيبها وتنظيمها بشكل دقيق، وهو مزود بخرائط توضيحية ممتازة، وهذا يدل على أن الفريق الذي ساعد في طبع الكتاب فريق مؤهل لهذه المهمة، إذ قامت نيروز بكور بتصميم وتنسيق النصوص، وقام أغوسطين نونييث بالتصوير، وأعد المخططات والمجسمات أ. اوريولا، وأ. الماغرو، ولويس غارثيا، وميغيل سالفاتييرا، وأعدت المساقط نور بويرتا، فصدر الكتاب في طبعة فاخرة ومتميزة من قبل جائزة الملك فيصل، وتمت طباعته بمطبعة موتريل، جنوب إسبانيا، بالتعاون من لجنة إدارة الحمراء وجنة العريف ودار نشر اديلوكس.

كل الشكر للأستاذين عبد العزيز بن ناصر المانع وخوسيه ميغيل بويرتا فلتشت على هذا البحث الذي يعد مرجعًا لكل ما يتعلق بأشعار قصر الحمراء.